جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
التاريخ
التاريخ المعاصر
رقم:

إعداد الطالبة:
كريمة خيذر
يوم: 2018/06/27

التنافس الإستعماري الإنجليزي الألماني في شرق إفريقيا (1871-1920م)

لجنة المناقشة:

جمينة بوخليفي	أ. مح. أب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
محمد الطاهر بنادي	أ. مح. ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
فؤاد جدو	أ.مس.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017م

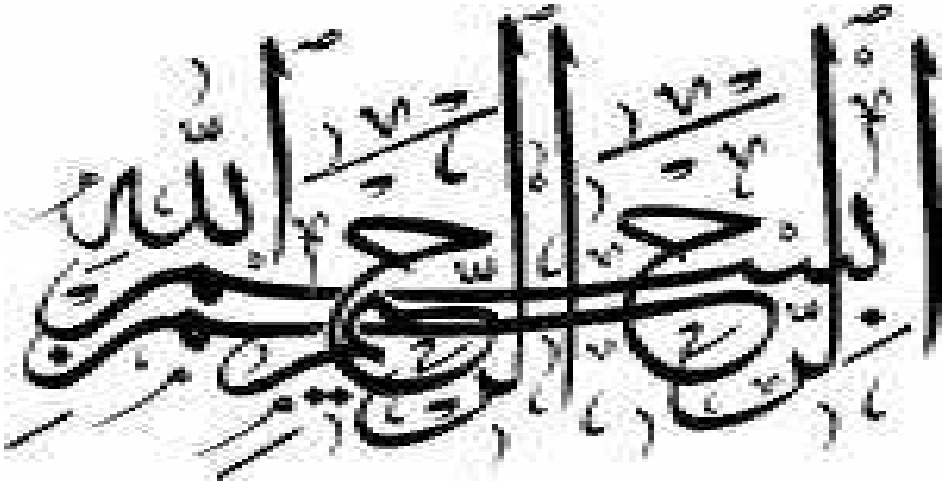

شكر و عرفان

الشكر أولا وآخرا لله سبحانه وتعالى على نعمه وعلى تسديده لنا في انجاز هذا العمل.

نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة والاهتمام والنصيحة، و أذكر بالخصوص الأستاذ المشرف على بحثنا "**محمد الطاهر بنادي** " بجامعة محمد خيضر بسكرة، والذي لم يبخل علينا أولا بالتشجيع على الكتابة في الموضوع ثم النصيحة ثانيًا، ثم الإبانة والتوضيح ثالثا والتقويم أخيرًا والذي دفع بهذا البحث إلى نهايته.

كما نتقدم بخالص شكرنا إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلها بإمدادنا بالنصائح التي من شأنها تصويب هذا البحث.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أخي العزيز "**أيــمـن**" الذي لم يتوان يوما على مساعدتي فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال في عمره .

كما أتقدم بالشكر إلى صديقتي التي كانت سندي في هذا العمل "**أميرة لبشاقي**" التي كان لها الباع الطويل في تعديل هذه المذكرة .

قائمة المختصرات

الرقم	الاسم	معنى المختصر
1	ترجمة	تر
2	تحقيق	تح
3	تقديم	تق
4	تعليق	تع
5	جزء	ج
6	طبعة	ط
7	مجلد	مج
8	دون بلد	[د.ب]
9	دون تاريخ	[د.ت]
10	دون ناشر	[د.ن]

مقدمة

مقدمة:

عرفت القارة الأوروبية بداية من القرن 15م تغيرات وتحولات جذرية مست أراضيها، والتي أدت بنمو قوى جديدة أصبحت تتحكم وتمارس النفوذ في المنطقة والمتمثلة في البرتغال، فأخذت بذلك الدور القيادي في أوروبا ، والذي جعل من الدول الأوروبية الأخرى تحتاط من هذه القوة الناشئة، وفي ظل هذه الأجواء المضطربة التي عاشتها أوروبا استوجب عليها النهوض لمقارعة هذه القوى الجديدة أين بدأت على إثرها الحركية تدب في الدول الأوربية لاستباق كل قوة للإنفراد بعرش أوروبا، فسارعت ألمانيا نحو تنمية اقتصادها وتقوية ترسناتها كما اتخذت سياسة متينة تقوم على ردع الأعداء للحفاظ على وحدتها، كذلك كان الحال في كل من فرنسا وبريطانيا اللتان عملتا على تفعيل وتقوية دعائمها الاقتصادية و العسكرية.

ونتيجة لهذا الوضع لذي عرف إعادة بناء وإصلاح الشؤون الداخلية لهذه الدول، شهدت أوروبا ثورة صناعية كبرى كان لها أثر بالغ في نمو قوتها وزيادة إنتاجها الصناعي زيادة هائلة فاقت احتياجاتها بالإضافة إلى تكديس أموالها ونمو وأساطيلها التجارية، ونتيجة لهذا التطور زادت المنافسة والحاجة الأوروبية للتوسع والبحث عن أسواق جديدة خارج حدوها الإقليمية تضمن لها الربح والنفوذ من أجل صرف منتجاتها والحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها وإستثمار رؤوس أموالها وتأمين حرية التجارة، فكانت إفريقية الأرض الجديدة والحل الوحيد بالنسبة لأوروبا لتحقيق غاياتها.

لقد شهت القارة الإفريقية موجة استعمارية عنيفة كان الهدف من ورائها تقسيم القارة والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من النفوذ والسلطة، كان ذلك في النصف الثاني من القرن 19م، ولقد دخل المستعمرون الأوروبيون إلى إفريقيا تحت حجة أنهم قدموا من أجل تحضير القارة والنهوض بها لإخراجها من عزلتها وكشف مجالها والقضاء على تجارة الرقيق بالإضافة إلى تخليص شعوبها من وثنيتهم من خلال نشر المسيحية بينهم ولقد وفدت على إفريقيا البعثات التبشيرية المختلفة من البرتغال، إنجلترا، فرنسا، هولندا، إيطاليا

وألمانيا. ولم تكن دوافع هذه البعثات دينية بحتة بل إمتزجت بمجموع الدوافع السياسية والاقتصادية، فكان المبشرون السلاح الصامت لأوروبا والذي حمل في ذخيرته هدف نشر الديانة المسيحية لكن طلقاته كانت تحت عنوان تحقيق السيطرة السياسية الكاملة على إفريقيا. وكثيرا ما تحولت مراكز التبشير إلى مقرات لتوسيع النفوذ الاستعماري وزيادة التغلغل نحو الداخل للسيطرة على القبائل الإفريقية، وما ألهب نشاط الحركات الاستعمارية في إفريقيا هو مانتج عن مشروعات ليوبولد II ملك بلجيكا عام 1884م بعد استكشافات ستانلي ومحاولته الاستفادة منها في خلق إمبراطورية واسعة في إفريقيا، كما أن كلا من بريطانيا وفرنسا بحثتا عن موطئ قدم لهما في القارة على غرار اسبانيا وهولندا وحاولت ألمانيا بعد تحقيق وحدتها القومية في عام 1871م أن تجد لنفسها مستعمرات خارج حدودها الإقليمية خاصة بعد تحولها إلى قوة استعمارية أوروبية عظمى، والحال نفسه بالنسبة للبرتغال التي كانت تسعى للحفاظ على وجودها القديم في القارة وسط التنافس الاستعماري الأوروبي، لذا دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين II (1884م-1885م) وذلك للإتفاق على تقسيم القارة الإفريقية بحضور مختلف الدول الإوروبية وإنتهى بقرارات كان لها تأثير كبير في تنظيم هذا التنافس.

إن شرق إفريقيا من الإقاليم التي كانت إحدى ضحايا الاستعمار الأوروبي في ظل حركة الزحف والتسابق للحصول على النفوذ والأملاك في المنطقة، ولعل موقعه المتميز جعل المنافسة تشتعل أكثر وتتطور بين ألمانيا وبريطانيا التي كانت منذ بدء التكالب الاستعماري على القارة لإدخاله ضمن مناطق نفوذها بهدف مراقبة طرق الموصلات البحرية ورعاية مصالحها التجارية وتأمين سيطرتها على أهم المنافذ البحرية المطلة على المحيط الهندي، ومن أجل تحقيق ذلك عملت على التظاهر برعاية مصالح سلطان زنجبار والمحافظة على أملاكه لتشديد قبضتها على الإقليم، غير أن نفوذ بريطانيا أصبح معرضا للخطر في الثمانينات من القرن 19 م بعد دخول ألمانيا لساحة التنافس

الاستعماري والذي ولّد منافسة شديدة بين الطرفين كانت نتيجتها تقسيم هذا الإقليم فكانت أوغندا وكينيا من نصيب بريطانيا في حين أن تنجانيقا كانت من نصيب ألمانيا.

مما سبق ذكره جاءت الدراسة معنونة بـ: التنافس الإنجليزي الألماني في شرق إفريقيا(1871-1920م)، ومنه نطرح الإشكالية التالية: **ما هي إنعكاسات التنافس الانجليزي الألماني على شرق إفريقيا (1871-1920م)؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية محل الدراسة نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية لمعرفة ملامح الموضوع والتي تتمثل في:

1. ماهي أهمية شرق إفريقيا في نظر بريطانيا وألمانيا؟
2. كيف أسهم مؤتمر برلين II في استفحال وتنامي التكالب الاستعماري في شرق إفريقي؟
3. فيما تجلت إشكال التنافس الانجليزي الألماني، وماهي التطورات التي مست الإقليم في ظل هذا التنافس؟
4. هل استطاع الطرفان تحقيق غايتهما فيها؟

أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصية لدراسة تاريخ إفريقيا المعاصر الذي يعتبر الامتداد الحقيقي لشمال إفريقيا.
- الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول منطقة شرق إفريقيا .
- محاولة إعطاء صورة حول حقيقة الاستعمار وأغراضه السياسية والاقتصاية في شرق إفريقيا.
- الأهمية التي يحملها موضوع الدراسة مع دراسة العوامل والظروف التي كانت وراء إستعمار إقليم شرق إفريقيا.

ب- الأسباب الموضوعية:

- المساهمة في إثراء موضوع التنافس الانجليزي الألماني في شرق إفريقيا، بالإضافة إلى خلق مرجع جديد عن هذا الموضوع في مكتباتنا الجامعية.

- دراسة تاريخ شرق إفريقيا في هذه الفترة الهامة والتي شهدت اشتداد التنافس الأوروبي على المنطقة.

- قلة المصادر والمراجع باللغة العربية في جامعاتنا و المتعلقة بتاريخ المنطقة و ما عرفته من تنافس استعماري.

-أهمية موضوع الدراسة و الذي ميز بين شكلين من أشكال نظم الحكم الاستعمارية أحدهما بريطاني مباشر والأخر ألماني غير مباشر.

أهداف الدراسة:

لا تخلو آية دراسة في مجال البحث العلمي أو الدراسات الأكاديمية من أهداف والتي تسعى إليها الدراسة، ومن هنا يمكن أن نحدد جملة من الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها:

- إظهار حقيقة وجذور التواجد الاستعماري البريطاني و الألماني في شرق إفريقيا.

- تبيان أساليب وأشكال الاستعمار البريطاني و الألماني في شرق إفريقيا وطبيعتهما المتميزة بالقضاء على الشخصية الوطنية ، واستغلال خيراتها والاستيطان بها.

- تسليط الضوء على مستعمرة شرق إفريقيا والتي تمثل نموذج المعاناة والتحمل والصبر على الاستعمار وسياسته.

منهج الدراسة:

يتطلب بحثنا في موضوع التنافس الانجليزي الألماني في شرق افريقيا الاعتماد على المنهج التاريخي فبحكم أن الموضوع تاريخي وجب علينا الاعتماد على هذا المنهج لتقرير أحداث ووقائع تاريخية، كما استخدمنا المنهج الوصفي لما تقتضيه المادة العلمية

من وصف ملامح جغرافية شرق افريقيا ، ووصف سياسة المستعمر البريطاني والألماني داخلها، و اعتمنا كذلك على المنهج المقارن نظرا لطبيعة موضوعنا بحيث اجرينا مقارنة بين طبيعة الإستعمارين الإنجليزي و الألماني .

عرض الموضوع:

وللإجابة على الإشكالات اعتمدنا على تقسيمنا للموضوع على مقدمة، فصل تمهيدي وأربع فصول وخاتمة

الفصل التمهيدي: جاء بعنوان جغرافية شرق إفريقيا تطرقنا فيه إلى الملامح الطبيعية والبشرية.

الفصل الأول: تناول التنافس الأوروبي في إفريقيا ومؤتمر برلين الثاني 1884-1885م حيث تعرضنا فيه لأسباب التنافس الأوروبي في القارة ومؤتمر برلين من حيث أسبابه وظروف انعقاده وقراراته ونتائجه.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه لتواجد الاستعماري الانجليزي في شرق إفريقيا من حيث السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة (زنجبار- كينيا- أوغندا)

الفصل الثالث: أبرزنا فيه التواجد الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا حيث تطرقنا الى بداية التواجد في هذه المنطقة وكذلك السياسة الإستعمارية الألمانية فيها (اداريا وسياسيا- اقتصاديا- قضائيا- اجتماعيا)

الفصل الرابع: تتبعنا فيه مراحل الحرب العالمية الأولى وأثرها على التنافس الانجيزي الألماني في شرق افريقيا كما تناولنا انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المستعمرات الألمانية خاصة تنجانيقا في ظل الاحتلال البريطاني فيما بعد.

وفي الأخير خاتمة الموضوع التي تناولنا فيها مجموعة من النتائج التي تحصلنا عليها من خلال هذه الدراسة.

أهم المصادر و المراجع المعتمد عليها:

حتى يصل البحث إلى مستوى أي بحث أكاديمي من الناحيتين المنهجية والمصداقية، قمت بالإعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع الخاصة بهذا

الموضوع، فبذلت كل ما في وسعي كي تكون هذه المصادر والمراجع عديدة ومتنوعة، وحتى تفي بالغرض المطلوب و تحيط الموضوع من كل جوانبه ، وقد تنوعت هذه المصادر والمراجع، نورد في بدايتها .

الأجنبية وهي:

الكتاب للمؤلف **Hertslet, Edward** تحت عنوان: **The map of Africa by treaty** . وقد أعطى هذا الكتاب صورة شاملة للتقسيم السياسي للقارة الإفريقية،

وكان ثاني مرجع للكاتب **TEMUو Kimambo** تحت عنوان: **A. History of Tanzania** والذي تطرق لتاريخ حكم العرب والمسلمين لجزيرة زنجبار والسواحل المطلة على المحيط الهندي، والذي يوضح فيه التنظيم السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي و الثقافي الذي كانت تشهده تنجانيقا قبل التواجد الأوروبي بها .

كما نجد كتاب اخر للمؤلفان Albert **Mabileau** و**Jean Meyriat** بعنوان: **Decolonisation** et **regimes politiques en Afrique noire** وتطرق صاحب هذا الكتاب الى ذكر دول شرق افريقيا كل واحدة على حدى، مع اعطاء أهم الحوادث التي حدثت في هذا الجزء المهم من القارة .

ومن المصادر المهمة والتي إعتمدت عليها مباشرة في تحليل شروط الإنتداب والوصاية، وأخص بالذكر وثيقة الإنتداب البريطاني على تنجانيقا الصادرة عام 1922م عن عصبة الأمم.

أما المراجع العربية التي إعتمدت عليها في موضوعي هذا والتي ساعدتني بشكل جيد وكبير في موضوعي، كان أهمها كتاب الدكتور **بكاي منصف**، الذي يحمل عنوان "تطور الحركة الوطنية وإسترجاع السيادة بشرق إفريقيا"، الذي كانت له أهمية قصوى في إرشادي لضبط الإطار العام للموضوع، وكانت كتبة متنوعة حول شر ق إفريقيا وإلى جانب هذا المرجع، كان كتاب المؤلف **رجب حراز**، بعنوان: "بريطانيا وشرق إفريقيا من الإستعمار إلى الإستقلال"، والذي كانت له هو الآخر أهمية بالغة في سرد أحداث التطورات السياسية لمنطقة شرق إفريقيا عامة وتنجانيقا خاصة.

كذلك كتاب **لجلال يحي** بعنوان تاريخ إفريقيا الحديث حيث تضمن فيه تاريخ إفريقيا بصفة عامة ومؤتمر برلين الثاني بصفة خاصة كذلك كتاب **لشوقي الجمل** بعنوان التنافس الاوروبي في شرق إفريقيا حيث تطرق فيه المؤلف لجميع الاستعمار (الفرنسي، البريطاني، البرتغالي، البلجيكي، الاسباني، الالماني) في هذه المنطقة ، أيضا كتاب للمؤلف **حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي** بعنوان إفريقيا في طريق الحرية تحدث فيه دول افريقيا وكيفية الحصول على الاستقلال من الدول التي تطرق اليها (كينيا – اوغندا) ،اما كتاب **أبو عيانة فتحي محمد** جغرافية إفريقيا تكلم فيه عن افريقيا بصفة عامة وإقليم شرق إفريقيا بصفة خاصة

وعلى غرار المصادر والمراجع، اعتمدنا ضمن هذا البحث على مجموعة من المجلات والمقالات كانت متنوعة ومختلفة حسب طبيعة كل حدث، وكانت أهمها مقالات الدراسات الإفريقية العدد الرابع و الخامس و مقال **الدليمي عبد نمال خالد** بعنوان "بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية" العدد 98. كما اعتمدنا على موسوعة **عبد الوهاب الكيالي** في شرح شخصيات سياسة و الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي **لمحمد خميس الزوكة** الذي تطرقت لإقليم شرق إفريقيا من الناحية الطبيعية والبشرية. واستخدمنا قاموس المنجد في اللغة والإعلام لشرح مناطق شرق إفريقيا وشخصيات السياسية في هذه المنطقة.

صعوبات الدراسة:

لقد اعترضتني صعوبات جمة كون الموضوع يعتمد على المراجع الأجنبية خاصة الإنجليزية و لقد لاقينا صعوبة في الترجمة لأنها تستغرق وقتا طويلا ، كذلك البحث حول تاريخ هذه المنطقة تفتقر مكتباتنا إلى مراجع حولها ، ضف إلى ذلك ضالة المادة التاريخية لعدم توفرها بشكل كافي.

الفصل التمهيدي:

شرق إفريقيا

الجغرافية والسكان

أولا: الملامح الطبيعية

1- الموقع و المساحة

2- البيئة الطبيعية

3- مظاهر السطح

4- المناخ

4-1- العوامل المؤثرة في المناخ

4-2- الأقاليم المناخية

5- الثروة المائية

6- الثروة الطبيعية

ثانيا الملامح البشرية

1- السكان

2- التركيب العرقي للسكان

2-1 -الحاميون

2-2- البانتو

2-3 -السواحيليون

2-4- النيليون

2-5- الأسيويون و الأوربيون

أولا:الملامح الطبيعية:

1- الموقع و المساحة:

يقع إقليم شرق إفريقيا بين المحيط الهندي شرقا و الذراع الغربي للأخدود الإفريقي غربا [1] و الذي يضم دول كينيا و أوغندا و تنزانيا الواقعة غربي المحيط الهندي[2] و تعد رواندا والبورندي جزء من هذا الإقليم[3] الذي يمتد جنوبي خط الاستواء[4] بين خطي عرض 5° شمالا و 12° جنوب حيث يبلغ مجموع مساحة شرق إفريقيا 1765176 كم² [5] يحدها شرقا كل من المحيط الهندي و الصومال أما من جهة الغرب فيحدها الكونغو الديمقراطية بينما يحدها شمالا إثيوبيا، السودان و جنوبا يحدها الموزمبيق، زامبيا و ملاوي[6].

2- البيئة الطبيعية:

يحتوي إقليم شرق إفريقيا على العديد من البيئات المختلفة إبتداء من الصحراء الجافة حتى القمم الجبلية و يعود هذا الإختلاف إلى ما عرفه هذا الإقليم من حركات على مستوى القشرة الأرضية في الزمن الثالث، و يتكون في معظمه من هضاب صخور نارية، أما الأراضي الأعلى فتتكون من تكوينات بركانية بإستثناء جبل رونزوري. و نجد صخور رسوبية موزعة في مناطق مبعثرة في الإقليم الساحلي و شمال شرق كينيا[7].

---

[1] – فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية إفريقيا دراسة اقليمية، دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1995، ص 413.

[2] – Omide Simeon: “East Africa”. African Geography for schools. First published. Unisco source Boot, Paris , 1974, P118.

[3] – عبد القادر عميري: الصراع الأوروبي في شرق إفريقيا (الأنجليزي الألماني) انموذجا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 16.

[4] – أنور عبد الغني العقاد: الوجيز في اقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1972، ص 182.

[5] – Omide Simeon: OP.cit, P118.

[6] – عبد القادر عميري : المرجع السابق، ص 16.

[7] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 415.

3- مظاهر السطح:

يملك إقليم شرق إفريقيا خصائص و مميزات عديدة و خاصة و التي جعلته إقليما متباينا جدا عن أقاليم وسط و غرب إفريقيا و من بين هذه المميزات نجد هضبة بيضاوية الشكل والتي تأخذ قسما واسعا من أوغندا و تنزانيا و كينيا، و التي يبلغ إرتفاعها أكثر من 1000 متر فوق سطح البحر[1]. و تتميز في الغرب بإرتفاعها الشديد حيث تكون جبال يصل إرتفاعها إلى 4620م و ينحدر إرتفاعها تدريجيا نحو الجنوب و الجنوب الشرقي متصل بهضبة الصومال[2].

و في تنزانيا نجد نطاق واسعا من المرتفعات و الذي يفصل الهضبة الجنوبية عن الهضبة الغربية و يمتد على حافة واد الأخدودي من باباتي حتى مباتا[3]. أما الهضبة الوسطى فتتميز بكثرة المستنقعات و يتميز سطح أوغندا و قرب حدودها مع كينيا بمجموعة من الجبال البركانية مثل جبل ألجون و إلى الشمال منه توجد هضبة واسعة يبلغ إرتفاعها 1230م. [4]

يضم هذا الإقليم مجموعة من الجبال المرتفعة كجبال كينيا (5248 م) جبل كلمنجارو [5] [5] (59509 م) والذي يطلق عليه عملاق إفريقيا [6] وجبل رونزوري (5136م) و لقد تشكلت تشكلت هذه الظاهرات المرتفعة نتيجة بما تعرض له الإقليم من نشاط تيكتوني و طفوح بركانية

---

[1] – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 198.

[2] – عبد القادر مصطفى المجيشي واخرون: جغرافية القارة الإفريقية و جزرها، الدار الجماهرية للنشر و التوزيع و الأعلان، طرابلس، ليبيا، ط1، 2000، ص 199.

[3] – أبو عيانة فتحي محمد: المرجع السابق، ص 438.

[4] –أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 182.

[5] – جبل كلمنجارو، يقع شمال تنجانيقا و شرق قارة إفريقيا و هيا حاليا جزء من تنزانيا، بالقرب من حدود كينيا و تعد قمة الجبل التي تبلغ إرتفاعها 5895 م، أعلى قمة في القارة ، وله قمتان أولهما قمة كيبو بإرتفاع 5895م، و الثانية ماونزي بإرتفاع 5357م.(ينظر: محمد ثابت ، جولة في ربوع افريقيا بين مصر و رأس رجاء الصالح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1936، ص 133)

[6] – إبراهيم الأسيوطي : كينيا الثائرة، [د، ن]، [د، ب]، [د، ت]، ص 16.

و لعل أهم الظواهر الطبيعية التي يملكها هذا الإقليم هو الأخدود الإفريقي العظيم و الذي يخترق الإقليم من الجنوب إلى الشمال بخانق ضيق و طولي تمثله عدة بحيرات مثل كيبو، تنجانيقا، موبوتو، ألبرت، إدوارد و بحيرة توركانا[1].

أما السهول فأهمها السهل الساحلي الضيق المنخفض و الذي يتكون معظمه من رواسب تابعة للزمن الرابع و يتسم السهل بضيقه في الشمال و يزداد إتساعه جنوبا و يقطع بعدة أودية أهمها جوبا و شيلي[2].

4- المناخ:

4-1 العوامل المؤثرة في المناخ:

تعتبر الخصائص المناخية لإقليم شرق إفريقيا خلاصة لإمتزاج و تداخل عدة عوامل جغرافية و التي أسفرت عن تواجدها في الإقليم و هذا ما أكسبه مميزات مناخية معينة تختلف من نطاق إلى آخر من حيث الإنتشار و العمق من جهة و الذي أثر في كل من نوعية الموارد الطبيعية و توزيعها الجغرافي و طبيعة المظاهر البشرية، و في توزيع الإستيطان البشري وحجمه من جهة أخرى[3].

عند التقصي عن طبيعة المناخ السائد في إقليم شرق إفريقيا لابد من التطرق لدراسة جملة العوامل المؤثرة وهي كالآتي:

* **الموقع الفلكي:** يتسع و يمتد إقليم شرق إفريقيا ليشمل دائرة عرض(4°) [4] و بما أن

---

[1] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 415.

[2] – عبد القادر مصطفى المجيشي و أخرون: المرجع السابق، ص 197.

[3] –محمد خميس الزوكة: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، مج 10، منشورات جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2000، ص 83.

[4] – عبد القادر مصطفى المجيشي و أخرون: المرجع السابق، ص 201.

خط الإستواء يقطع المنطقة فإننا نميز وجود نطاق مركزي للمناخ الإستوائي و هذا ما يؤدي بطبيعة الحال الى تنوع مناخي في إقليم شرق إفريقيا[1].

*** التضاريس:**

تعد التضاريس عاملا مؤثرا في مناخ الإقليم نتيجة للإنتشار الواسع للأراضي المرتفعة حيث نجد تباين في درجة الحرارة و كمية التساقط للأمطار بين دولة و أخرى لهذا الإقليم وعلى سبيل المثال نجد أوغندا و التي رغم موقعها الإستوائي إلا أنها تمتاز بمناخ رطب وغير حار نتيجة لإرتفاع سطحها و إحتوائها على مجموعة من المسطحات المائية[2].

*** الرياح:** تعتبر الرياح و تياراتها عامل مهم في تحديد طبيعة المناخ لإقليم شرق إفريقيا و ذلك لأن طبيعة و اتجاه الرياح فيها و التي تكون موازية للساحل تعتبر مسؤولة على انخفاض كمية الأمطار في المناطق الإستوائية كما تؤدي إلى تذبذب و تراجع في كميات الأمطار بنسب عالية[3].

*** أشكال السطح:**

تؤثر مظاهر السطح التي تميز إقليم شرق إقليم شرق إفريقيا كالهضاب والمرتفعات على خصوصيات المناخ حيث يلعب الارتفاع دورا ملموسا في تحديد درجات الحرارة السائدة[4].

4-2- الأقاليم المناخية:

يمكن تمييز عدة أقاليم المناخية في إقليم شرق إفريقيا وهي :

---

[1] – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 188.

[2] – عبد القادر عميري: المرجع السابق، ص 21.

[3] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 46.

[4] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص46.

أ- إقليم المناخ الصحراوي و شبه الصحراوي

يشمل الأجزاء الشمالية و جنوب إثيوبيا و الصومال[1] و تتباين أمطاره من 20 بوصة في الجنوب إلى أن تصل لـ (5) بوصة كما في الصومال و جنوب إثيوبيا[2] و على هذا يقل الغطاء النباتي حيث يكون معظمه من نوع حشائش خشنة [3].

ب- إقليم المناخ الساحلي الموسمي: يتميز هذا الإقليم بكونه إقليم حارا و رطب حيث تصل كمية التساقط فيه إلى (50) بوصة و هي موسمية و يرتبط موسم سقوطها بغزارة بموسم هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الشرقية و تسقط هذه الأمطار خلال شهور الصيف و تتجاوز كميتها السنوية (1000) ميليمتر و يبلغ متوسط درجة حرارة هذا الإقليم خلال الصيف (27.8 °) في مومباسا، (28°) في دار السلام[4].

و نتيجة لتنوع المناخ في الإقليم الساحلي أصبح النبات الطبيعي شديد الإختلاف حيث تنتشر النباتات الإستوائية على الشواطئ الشمالية لبحيرة فكتوريا و تتكرر في أراضي سافانا في شرق إفريقيا و ينتشر في هذا الإقليم جوز الهند و المنجروف و نجد كذلك حشائش الإستبس[5].

ج- مناخ الهضاب و المرتفعات: يتمثل في وسط كينيا حتى أوغندا و يتميز بإعتدال الحرارة و تزايد الأمطار[6]. حيث تصل كمية الأمطار على الجبال إلى 50 بوصة (حيث 1 بوصة =25.4 ملم) ، ويمكن الإعتماد على هذا الإقليم في الزراعة فنجد في بعض جبال هذا الإقليم مختلف الأعشاب المزهرة و الضخمة مثل زهرة الشيخ.

---

(1) – عبد القادر مصطفى المجشي وأخرون: المرجع السابق، ص 202.

(2) – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 46.

(3) – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 425.

(4) – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 192.

(5) – عبد القادر مصطفى المجيشي وآخرون: المرجع السابق، ص 202.

(6) – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 425.

د- إقليم المناخ المداري(رطب، جاف): و يظهر في مساحة كبيرة من تنزانيا و يمتد على مساحات من الهضبة الداخلية الجنوبية الشرقية، أمطاره الصيفية تتبع نظام نصف الكرة الجنوبي يتراوح المتوسط السنوي للأمطار فيه من (30) إلى (35) بوصة و لكن يعاني من مشكلة رئيسية هي التذبذب الشديد من سنة إلى أخرى و يسود هذا الإقليم حشائش السافانا الجافة المكشوفة عديمة الفائدة و ذلك راجع لغياب ثروة حيوانية فيه بسبب إنتشار ذبابة التسي تسي.

هـ- إقليم المناخ الإستوائي و أشباهه: و يبرز في كل من شمال تنزانيا و كينيا وأوغندا و المناطق المحيطة ببحيرة فكتوريا حيث يتميز بكثرة سقوط الأمطار طوال السنة[1] و تتراوح منسوبية الأمطار الواقعة بين شهر مارس و ماي نحو 40% و التي يصل متوسطها السنوي إلى (60) بوصة و ينتشر في الإقليم الإستوائي الغطاء النباتي الكثيف فنجد فيه أكثر غابات إفريقيا كثافة [2] و تعتبر أشجار المنجرروف الأشجار المميزة في المنطقة إلى جانبها نخيل جوز الهند كما تنتشر فيه أجزاء من غابات أشجار الصندل و الكوباي والتيك[3].

5- الثروة المائية:

إن الطبيعة المناخية لإقليم شرق إفريقيا المرتبط بموقعه الجغرافي المتميز و الذي يمثل همزة وصل بين عالم المحيط الهندي، جعل من الثروة المائية لإفريقيا الشرقية تختلف وتتنوع وذلك حسب الفصول و المناطق. و من أهم موارد الماء في هذا الإقليم نجد:

أ- البحيرات:

---

[1] – عبد القادر مصطفى المجيشي و آخرون: المرجع السابق، ص ص 200-201.

[2] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص 445.

[3] – إبراهيم السيوطي: المرجع سابق، ص ص 21، 22.

و هي عبارة عن أحواض أرضية مقعرة أو منخفضات تضريسية مغلقة ممتلئة بالمياه[1]

حيث يمتلك إقليم شرق إفريقيا إحدا عشرة بحيرة[2] تنقسم إلى نوعين بحيرات أخدودية مثل بحيرة إدوارد (2200 كلم²) و حوضية إنخفاضية مثل كيوجا (8500كلم²)[3]. و من أهم البحيرات التي يملكها هذا الإقليم نجد بحيرة فكتوريا الواقعة في أراضي كل من تنزانيا و أوغندا و كينيا وهي أكبر البحيرات الإفريقية و تعتبر بحيرة مفتوحة و شواطئها مستوية[4].

حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السعة و تصل سعتها من (1136 م) إلى (1538 م) [5]. و تعتبر ثاني بحيرة عذبة من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها (68800 كلم²). أما بحيرة تنجانيقا فهي أكثر بحيرات الأخدود الغربي حيث تمتد من أقصى شمال زامبيا و تتجه إلى الشمال في الزئير و حتى البورندي بطول 500 كلم، و تعتبر ثاني بحيرة في العالم من حيث العمق و الذي يقدر بـ 4.8 قدم. و نجد أيضا بحيرة ألبرت و هي سابع أكبر بحيرة في إفريقيا و السابعة و العشرون من حيث المساحة على مستوى العالم[6] ومساحتها تقدر بـ (3500 كلم²) و يصب في جنوبها نهر سميلكي و الذي يبلغ طوله 260 كلم و يمثل واد الأخدود العظيم موردا مائيا هاما حيث يصل طوله إلى (7200 كلم) و يتفرع هذا الوادي إلى

---

(1) – حسن أبو سمور حامد الخطيب: جغرافية الموارد المائية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 1999، ص 189.

(2) – محمد رياض و كوثر عبد الرسول: إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة و النشر ،القاهرة، 2012، ص 107.

(3) – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 39.

(4) – عبد القادر مصطفى المحيشي و أخرون: المرجع السابق، ص 66.

(5) – Omide Simeon: OP.cit, P118.

(6) – محمد أحمد عقلة المؤمني و عبد علي الخفاق: جغرافية القارات، دار الكندي للنشر و التوزيع، دار طارق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998 ،ص 98.

فرعين: الفرع الشرقي و يحتوي على بحيرة توركانا و بحيرة رودلف أما الفرع الغربي فنجد بحيرة جورج و كيفو [1].

ب- الأنهار:

تملك أنهار إفريقيا الشرقية أهمية و دور كبير في تطور تجارة المنطقة، فنهر بنجاي الذي يجري في شمال تنزانيا قادما من مرتفعات كلمنجارو الذي يصب في المحيط الهندي[2]. فهو نهر يمثل متنفسا للمنطقة الإستوائية و يلعب دورا هاما في التجارة المزدهرة مع الجزر الموجودة على نهر روفوما في الحدود الجنوبية من الموزمبيق[3] كما يتميز الإقليم بنهر تانا و الذي يعد أطول أنهار كينيا، حيث يبلغ طول مجراها (708 كلم) تقريب و هو مصدر الحياة للأراضي الجافة[4] و نجد أيضا نهر النيل الذي يبدأ كنهر صغير يدعى نهر كاجير بالقرب من الأطراف الأطراف الشمالية لبحيرة تنجانيقا حيث يصب هذا النهر في بحيرة فكتوريا و الذي يخرج منها نيل فكتوريا[5] قرب مدينة جنجة في أوغندا و الذي يتميز بإنحداره الشديد، أما نهر روفنجي فينبع من جنوبي وسط تنزانيا و يصب في المحيط الهندي قبالة جزيرة مافيا و هو نهر صالح للملاحة في معظم مجراه. كما نجد نهر روفوما و الذي يمتد جنوب تنزانيا و يصب في المحيط الهندي جنوب غرب رأس ديلجادو و يبلغ طول مجراه (800 كلم).

---

[1] –محمد مرسي الحريري: جغرافية القارة الإفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص ص 441، 442.

[2] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 41.

[3] – عبد القادر عميري: المرجع السابق، ص 19.

[4] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 40.

[5] – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 187.

كما يميز الإقليم نهر جالانا النابع من مرتفعات جنوبي كينيا و يتجه مجراه نحو الجنوب الشرقي حيث يصب أيضا في المحيط الهندي بالقرب من مدينة ماليندي [1].

6- الثروات الطبيعية:

تملك إفريقيا الشرقية موارد و ثروات طبيعية متعددة ومتنوعة التي تتباين من دولة إلى أخرى وتتمثل في:

أ- **في أوغندا:** تتوفر دولة أوغندا على مجموعة من الثروات الطبيعية و التي مكنتها من إكتساب مكانة إقتصادية في شرق إفريقيا و من بين الثروات التي تمتلكها نجد أنها يتم استخراج معدني النحاس و الكوبالت من المناجم الواقعة فوق جبل رونزوري أما في منطقة تورورو توجد كميات كبرى من الصخور الجيرية و التي تستخدم في صناعة الإسمنت[2]. وفي جنوب غرب أوغندا أيضا فيتم إستخراج كميات ضئيلة من الرصاص و القصدير وتحتوي أيضاعلى مكامن غنية بالحديد و الفوسفات الواقعة على جبل ألجون[3].

ب- **في تنزانيا:** تمتلك أيضا تنزانيا قاعدة من الثروات الطبيعية و المواد المعدنية والتي تشكل الركيزة الرئيسية للصناعات الثقيلة و أهمها الفحم و الحديد و الذي يتواجد في وادي روهوهو قرب مدينة سونجيا جنوبي تنزانيا[4] كما تحتوي على الألماس والذي يستخرج من منطقة شنيانجا و الذي يعتبر أهم المعادن المنتجة في تنزانيا حيث تمثل 10% من جملة قيمة صادرات البلاد إلى الأسواق العالمية[5].

---

[1] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 41.

[2] – أنور عبد الغني العقاد: المرجع السابق، ص 202.

[3] – عبد القادر عميري: المرجع السابق، ص 20.

[4] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 186.

[5] –نفسه: ص 190.

و تنتج تنزانيا أيضا كميات محدودة من الرصاص و النحاس من باندا[1].

ج- في كينيا: تعد كينيا ثاني دول شرق إفريقيا المنتجة للملح بعد تنزانيا و تشتهر بإنتاج كربونات الصوديوم أيضا كما تحتوي كينيا على ثروات من الصودا و الفلوريد و الأحجار الكريمة و الذهب[2].

ثانيا: الملامح البشرية:

يحتوي إقليم شرق إفريقيا على تركيبة ديمغرافية متعددة ومتنوعة، وذلك من خلال ميزة تداخل القبائل المتباينة الأصول والتي تتوزع في أراضي هذا الإقليم، هذا التباين خلق واقعا ومنحه صورة لا يعرفها أي إقليم آخر في القارة السمراء، و كل هذه الحقائق مهدت لها جملة من العوامل يأتي في مقدمها الموقع الجغرافي والذي يعتبر همزة وصل بين مختلف الأقاليم التي تسكنها السلالات البشرية وأصولها إضافة إلى مجموع العوامل الطبيعية المسؤولة عن مناطق التركز أو التشتت السكاني لشرق إفريقيا.

1-السكان:

بلغ عدد سكان دول شرق إفريقيا 331 مليون نسمة في سنة 2012م حيث يعيشون في مساحة تصل إلى 3.6 مليون كيلو متر مربع[3]، والواقع أن معظم سكان شرق إفريقيا يتركزون في مجموعة من المناطق الرئيسية التي تمتاز بكثافة سكانية عالية، قد تصل إلى أكثر من 50

[1] -عبد القادر عميري: المرجع السابق، ص 22.

[2] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص 192.

[3] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص275.

فردا من الكيلو متر مربع، ومن بين هذه المناطق نجد النطاق الساحلي خاصة ما بين ممباسا ودار السلام، إضافة إلى منطقة بحيرة فكتوريا والمناطق المرتفعة الداخلية من كينيا ثم تنزانيا[1].

وإن ما يميز هذه المناطق هو سقوط الأمطار بكميات كافية إضافة إلى وفرة التربة الخصبة الصالحة للزراعة حتى حين نجد إنخفاض الكثافة السكانية بشدة من باقي مناطق الإقليم في شمال أوغندا وفي معظم شمال وشرق كينيا وفي إقليم الإستبس في تنزانيا حيث يصل معدل الكثافة السكانية إلى 3 أفراد فقط في الكيلو متر مربع الواحد وذلك لنقص معدل تساقط الأمطار فيها حيث يقدر سنويا بأقل من 20 بُوصة[2] .

2-التركيب العرقي للسكان:

يعتبر إقليم شرق إفريقيا من الأقاليم القليلة في القارة والتي تتزاحم فيها السلالات وتختلف فيها الشعوب والأجناس حيث يتألف سكان هذا الإقليم من نحو 220 مجموعة قبلية متباينة اللهجات واللغات والتي نتج عنها إمتزاج العديد من الصفات والخصائص الجسمية خاصة فيما يتعلق بلون البشرة والشعر وشكل الوجه، ينقسم السكان في إقليم شرق إفريقيا إلى عدة مجموعات وأصول منها:

2-1- الحاميون:

عبارة عن عناصر قوقازية الأصل حيث ينتمون إلى عنصر البحر المتوسط بينهم بعض صفات القوقازيين كالرأس الطويل إلا أن لون البشرة أسمر كما أن الشعر مجعد[3]، الذين يعيشون في شمال أوغندا وغرب كينيا مثل قبائل ألجالا والبوران والصوماليون وهم في الأغلبية

---

[1] – محمد مرسي الحريري: المرجع السابق، ص275.

[2] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص275.

[3] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص83.

شعوب رعوية تمتهن تربية الحيوان يعرفون بالتنقل والعيش في البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية وبيوتهم تكون على هيئة أكواخ متجمعة[1] ومن أهم القبائل الحامية في شرق إفريقيا، السوك، الماراكويت، السامبورو و الكارا مونجونج[2].

2-2- البانتو:

تنتشر شعوب البانتو في مساحة واسعة من القارة الإفريقية تقدر بثلثها حيث يزيد عددهم ¼ من سكانها، وينتمون إلى أسرة لغوية واحدة وهي لغة البانتو ولكنها متعددة اللهجات[3].

لقد توسع البانتو في وقت مبكر في شرق إفريقيا وذلك لكونها الأقرب إليهم حيث إتخذوا مكانا للإستقرار والعيش ونتيجة لمكوثهم في المنطقة فقد تأثروا بنسب متفاوتة مع سكان الشمال من القوقازيين ويتجلى ذلك في لون البشرة الفاتح، إضافة إلى إعتدال نسبة الأنف والشفتين وينقسم البانتو إلى ثلاث أقسام: البانتو الشرقيون، البانتو الغربيون والبانتو الجنوبيون وأهمهما الجزء الشرقي اللذين ينتشرون في تنجانيقا (تنزانيا حاليا) حيث كان لهم تأثير كبير على العناصر الغربية لقربهم من الساحل الشرقي والسافانا الشمالية، ومن أهم عناصرها نجد كامبا التي تسكن هضبة البحيرات ويحترف معظمه الزراعة[4]، ومن أشهر جماعات البانتو في شرقي إفريقيا نجد الكيكويو، الميرو، الإمبو واللهويا في كينيا، وفي أوغندا نجد قبائل الصوجا، الجند، الكيجا والتورو، أما في تنجانيقا فتنتشر قبائل الجوجو، الصوكوما، الإيراكو والنيا مازومي إضافة إلى الهوتو في البورندي[5].

2-3- السواحليون:

---

(1) – عبد القادر مصطفى المجيشي و أخرون: المرجع السابق، ص203.

(2) – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص84.

(3) – س. ج، سليجمان: السلالات البشرية في إفريقيا، تر، يوسف خليل، القاهرة، 1966، ص28.

(4) – عطية مخزوم الفيتوري: دراسات في شرق إفريقيا وجنوب الصحراء، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1998، ص ص 40-44.

(5) – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص85.

يندرج السواحليون من جماعات البانتو حيث إختلطوا بالعناصر العربية التي وفدت إلى شرق إفريقيا بأعداد كبيرة منذ القرن الثامن ميلادي تقريبا كما تأثروا ببعض المؤثرات الفارسية بعد ذلك ويرجع تسميتهم بالسواحليون إلى إستيطانهم بالمناطق الساحلية[1]. الممتدة نحو 800 كلم من نهر تانا، حتى موزمبيق يمثل أهم جزء من المجموعة الشرقية للبانتو والذي كان للعنصر الغربي فيه أثرا بارزا في أقاليم متعددة خاصة في زنجبار وممباسا وكانت من بين أبرز نتائج هذا الاتصال والتفاعل نشأة اللغة السواحلية والتي باتت لغة التعامل في شرق إفريقيا وهي في الأصل تتبع لغات البانتو إلا أنها تشتمل على نسبة عالية من الألفاظ والعبارات العربية كما تحتوي على ألفاظ لغات أوروبية خاصة البرتغالية[2].

2-4- النيليون:

يتسم اللنيليون بالرأس الطويل والفك العلوي البارز والقامة الطويلة النحيلة مع قلة بروز عضلات والأنف العريض و الشفاه الغليظة، فيختصر التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات على إقليم نيانزا شمالي كينيا وإمتداده في شمال أوغندا[3]، وأكثر جماعاتها عددا قبائل الليو في كينيا وأشولي في أوغندا، بينما الجماعات النيلية الحامية (أنصاف الحاميين) يطلق عليهم أحيانا النيليون الحاميون حيث ينتمون إلى النيلين الذين تظهر بينهم الصفات الحامية التي يأتي في مقدمتها إحتراف الرعي وينتشرون بصورة عامة في الجزء الشرقي من أوغندا والغربي من كينيا والشمالي من تنجانيقا[4] ومن أهم شعوب أنصاف الحاميين جماعات اللانجو و التيسو شبه الرعوية في أوغندا، شعب الناندي والذي يعيش في مرتفعات الغربية لكينيا إضافة إلى شعب

---

[1] – نفسه، ص86.

[2] – فتحي محمد أبو عيانة : المرجع السابق، ص277.

[3] – محمد خميس الزوكة : المرجع السابق، ص85.

[4] – عبد الله سالم نازينة: انتشار الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2010، ص45.

الماساي الذي يكون أهم القبائل عند النيليين الحاميين حيث تمتد أوطانها بين جنوبي كينيا وشمالي تنجانيقا في نطاق تقدر مساحته بنحو 24 ألف كيلو متر مربعا[1].

2-5- الآسيويون والأوروبيون:

ظهر في إقليم شرق إفريقيا عناصر آسيوية حيث تتمركز في المدن الكبرى وتشتغل في التجارة والوظائف الحكومية وبعض الحرف الأخرى[2] بالإضافة إلى مجموعات أوروبية تعيش في الإقليم حيث تنتمي غالبية هذه الجاليات الأوروبية إلى الدول التي سبقا لها إستعمار جهات من إفريقيا كبريطانيا، ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا غير أن أعدادهم شهدت إنخفاظ كبيرا حيث أصبحوا لا يشكلون سوى أقلية محدودة من السكان وذلك نتيجة ما عرفته دول هذا الإقليم من إستقلال سياسي، وقد كانوا يعملون في الزراعة العملية والوظائف الحكومية والتبشير[3].

---

[1] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق، ص86.

[2] – فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص278.

[3] – محمد خميس الزوكة: المرجع السابق ص ص 88، 89.

الفصل الأول:

التنافس الأوروبي

في إفريقيا ومؤتمر

برلين II

(1884-1885م)

أولا: دوافع الاستعمار الأوروبي في القارة

1- الدوافع الدينية

2- الدوافع الاقتصادية

3- الدوافع الإستراتجية

4- الكشوفات الجغرافية

5- تجارة الرقيق

6- الضغوط السكانية

ثانيا: مؤتمر برلين II (1884-1885م)

ونتائجه على إفريقيا

1-الظروف الممهدة لانعقاد المؤتمر

2-أسباب انعقاد المؤتمر

2-1- التنافس الأوربي قبل المؤتمر

2-2- الأطماع الأوربية في حوض الكونغو

2-3 - المعاهدة البريطانية البرتغالية

1884م

3-انعقاد المِؤتمر

4-قراراته

5-نتائجه

أولا: دوافع الاستعمار الأوروبي في القارة:

1- الدوافع الدينية:

ظهر منذ العصور الوسطى وكان سمة من سمات الصراع بين الشرق والغرب وبين الإسلام والمسيحية، فبعد أن تمكنت أوروبا الصليبية من دحر و إخراج المسلمين من إسبانيا فكرت في شن حملات إنتقامية تعقبية لهم في شمال إفريقيا بقصد تأمين عدم تكرار تهديدهم لأوروبا، كما كانت تصلهم معلومات حول وجود مناطق أخرى في العالم لم تصلها أي دعوة سماوية وخوفا من انتشار الإسلام فيها، رأى البرتغاليون و الأسبان على وجه الخصوص ضرورة القيام بحملات إستكشافية بغية نشر المسيحية في تلك المناطق الجديدة مثل إفريقيا وقد تزعم هذه الحملة الأمير هنري الملاح سنه 1415م[1].

لقد باركت البابوية هذا النشاط الذي تقوم به البرتغال ولقد أدى الصراع الديني في أوروبا إلى ظهور طوائف جديدة وجماعات دعت لتركيز الجهود على نشر المسيحية في إفريقيا واسيا[2].

وبهذا فقد إتجه نشاط الجمعيات التبشيرية بصفة خاصة نحو إفريقيا بعد الكشوف الجغرافية التي ألقت الأضواء على داخل القارة، فكان المبشرون يسيرون عادة في ركاب المستكشفين وإن كانت بعض البعثات التبشيرية قد سبقت أحيانا في كشف النقاب عن مناطق لم تكن معروفة للأوروبيون، ونذكر في هذا المجال جهود لفنجستون حيث انضم في عام 1838م إلى جمعية المبشرين و كان له دور في كشف نهر الزمبيزي وفي إثارة الرأي العام العالمي ضد تجارة الرقيق بعد أن شاهد بعينيه ما يقاسيه الأرقاء من الآلام، وقد دفعت رحلات ببعثات أخرى من بريطانيا، فرنسا وفي شرق إفريقيا و قد كان

---

[1] – محمد موسى فيصل: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، 1997م، ص65.

[2] – شوقي الجمل: الأستعمار الأوروبي في شرق إفريقيا، دار الفكر العربي للنشر والطبع، القاهرة، 2007م، ص06.

للبعثات التبشيرية الكاثوليكية نشاطها الملحوظ في المنطقة ونذكر بالذات في هذا المجال جهود الأب سابيتينو وهو من أشهر رجال التبشير الإيطاليين[1].

كما فرضت بريطانيا استعمارها على دولة زنجبار في شرق إفريقيا بإسم مكافحة الرقيق والتبشير الكاثوليكي، واستخدمت فرنسا التبشير البروتستانتي لأجل التوسع والسيطرة ومثاله إستعمار بريطانيا لأوغندا، كما إستغلت فرنسا وبريطانيا فكرة حماية مسيحي الدولة العثمانية للتوغل داخلها ونشر ديانتها[2].

2-الدوافع الإقتصادية:

تعد من أهم العوامل التي دفعت بالأوروبيين نحو إستعمار قاره إفريقيا خاصة بعد التطور الذي عرفتة أوروبا في المجال الإقتصادي حيث نتج عن زيادة الإنتاج الصناعي في أوروبا الحاجة للبحث عن المواد الأولية، والبحث عن أسواق جديدة خاصة بعد معاناة إنتاجها من الركود وقد صور جول فيري رئيس الوزراء الفرنسي هذا الوضع بتأكيده على أن السياسة الإستعمارية وليدة التصنيع. كما أن السرعة التي عرفها الإنتاج تحتاج إلى سرعة نقله من المصانع إلى مناطق الاستهلاك الذي لم يعد يستوعب الإنتاج المتعاظم للمصانع الجديدة وأصبحت هناك حاجة متزايدة للاعتماد على التصدير من الموانئ إلى مناطق الاستهلاك في ما وراء البحار[3].

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل و عبد الله الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص ص 49،50.

[2] – عبد العزيز سليمان النوار و محمود محمد جمال الدين: التاريخ الأوروبي من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1999، ص 308.

[3] – زينب عصمت راشد: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من مطلع القرن 16 إلى نهاية القرن 18، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2008، ص43.

ولقد أكد "جول فيري" أن الاستهلاك الأوروبي قد تشبع و أنه في وسع السياسة الإستعمارية وحدها أن تجد طبقات جديدة من المستهلكين وهي صمام الأمان وستصبح الدول الصناعية بدونه مهددة بالأزمات الاقتصادية والإجتماعية[1].

ويجدر الإشارة إلى دور الثورة الصناعية والتي أدت إلى نمو الأساليب والأدوات العسكرية حيث أصبحت السكك الحديدية من أسباب إنتصار الدول والبواخر والقوارب المحملة بالمدافع أصبحت قادرة على قصف الموانئ بسرعة فائقة بالإضافة إلى قدرتها على السير حتى على الأنهار ذات التيار العكسي ، فكانت السلاح الذي مكن الدول الأوروبية من إرغام حكومات الدول الأخرى للتوقيع على التنازلات الأرضية و التجارية و العسكرية وهذا النمط في التخطيط الحديث إلى جانب ضعف هذه الدول جعل تكاليف الحروب الأوروبية أقل بكثير مقارنة بما ستجنيه من وراء الإحتلال وعلى أثر ذلك تحركت الدول الإستعمارية نحو القارة الإفريقية[2].

وترتب على هذا تأسيس الشركات التجارية الكبرى التي ذاع صيتها في ميدان الإستعمار في إفريقيا فأندفعت بقوة لإستنزاف موارد القارة حتى كادت تنفد مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية فقد كان قانون المستعمرين هو امتصاص خيرات و مقدرات الشعوب[3].

3-الدوافع السياسية:

جاءت نتاج التنافس بين الدول الإستعمارية مثل بريطانيا و فرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي في مستعمرات الأراضي الجديدة كل ذلك جعل بعض المناطق

---

[1] – جلال يحي : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 312، 313.

[2] – عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص 308.

[3] – شوقي عطا الله الجمل وعبد الله الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص57.

والمراكز في إفريقيا تكتسب أهمية من الناحية الإستراتيجية فالجزائر مثلا وهي تواجه الساحل الفرنسي على البحر المتوسط كانت محط تنافس بين فرنسا وبريطانيا، لأن الأخيرة كان لها نفوذ في تركيا وعليه سارعت فرنسا في إحتلالها كما أن موقع القارة الإفريقية يشكل صلة وصل بين أوروبا و الأمريكيتين ويربطهما ببقية أنحاء العالم[1].

كما أن الطرق البحرية عبر إفريقيا أصبحت معروفة لدى الأوروبيين الذين أصبحت لهم مستعمرات وتجارة في الهند وفي شرق آسيا ومن أجل إستمرار تجارتهم إلى تلك الأرجاء وجب عليهم السيطرة على تلك الطرق المؤدية إلى هذه المناطق مثل طريق البحر الأحمر والذي تتحكم فيه مصر وطريق غرب وجنوب إفريقيا[2].

ولقد كان هذا الإدعاء الإستعمار هاما بشكل خاص بالنسبة للإنجليز فلكي يتمكن أسطول الحرب الإنجليزي من السيطرة على الطرق البحرية الأساسية و يتمكن من العمل في كل مكان في العالم كان من اللازم أن يحصل على نقط إلتجاء تكون له فيها مراكز للإصلاح و التزود بالوقود و قواعد للعمليات، وقد أكد "جول فيري" أثناء خطبته في الثامن والعشرون من جويلية عام 1880م أن السياسة الإستعمارية ضرورية لكي تعطي الأسطول الحربي نقاط رسوم و تموين بالوقود وهذا هو السبب الذي يدفعنا للحصول على تونس و السبب الذي يدفعنا للحصول على مدغشقر[3].

لقد سعت الدول الأوروبية للحفاظ على مصالحها ومكانتها كما هو الحال في بريطانيا لما شقت قناة السويس عام 1869م باعتبارها معبرا هاماً للهند، و فرنسا بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب وذلك للموقع الإستراتيجي المطل على البحر المتوسط

---

[1] – الهام محمد علي ذهني: بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ إفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة، 2009، ص45.

[2] – محمد علي القوزي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006، ص14.

[3] –جلال يحي: المرجع السابق، ص ص315- 316.

والمحيط الأطلسي بالنسبة للمغرب وإعتبارهم كممرات نافذة إلى المستعمرات وثروة إقتصادية كبرى لها [1].

4-الكشوف الجغرافية:

كانت علاقة الأوروبيين بإفريقيا قبل القيام بحركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر مقتصرة على معرفة قليلة عن السواحل الأفريقية ولم تكن الأجزاء الداخلية الأفريقية معلومة لديهم، وذلك نتيجة وجود عدة أسباب التي أخرت توغل الأوروبيين داخل القارة ولكن بعد التقدم العلمي و زوال بعض هذه الأسباب شهدت إفريقيا حركة الكشوف الجغرافية والتي يمكن تقسيمها الى نوعين:

- الكشوف الجغرافية الأوروبية الأولى وهي ما بين القرنين 15 و 16م و قد إقتصرت على إكتشاف السواحل الإفريقية و الطرق البحرية دون التوغل إلى الداخل وكان الهدف منها إكتشاف الطريق البحري الموصل إلى الهند والشرق الأقصى وذلك تفادياً للطريق الذي يمر بالأراضي العربية و البحر الأحمر [2].

ولقد سبق البرتغاليون غيرهم من الأوروبيين في رحلاتهم الكشفية في إفريقيا والتي أدت للإفتتاح صفحة الإستعمار الأوروبي لإفريقيا وبرزت بشكل كبير في هذه الفترة[3].

- الكشوف الجغرافية الأوروبية الثانية وهي ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد إهتمت الدول الأوروبية بالتوسع والدخول إلى داخل إفريقيا واكتشاف مجاري الأنهار فيها وروافدها و منابع النيل.

---

[1] – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص 161.

[2] – نفسه: ص164.

[3] – شوقي الجمل: التنافس الأوروبي في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص7.

وقد إعتمدت الدول الأوروبية في تحركها هذا بناءاً على التقارير و المعلومات بعد الدراسات التي تمت عن طريق الرحالة الأوروبيين الذين توغلوا في إفريقيا من كل الجهات أو من خلال المبشرين المسيحيين الذين قاموا بزيارة إفريقيا وعملوا على محو الصورة القاتمة التي كانت قد تركتها بصمات أجدادهم الذين إستباحوا القارة في عمليات تجارة الرقيق في ما بين القرنين 15 و 16[1].

لقد زادت مرحلة الكشوف العظمى لإفريقيا بعد إنشاء الجمعية الجغرافية في لندن عام 1788م، فبدأت البعثات الكشفية داخل القارة لإكتشاف أنهارها مما ساعد على توغل الدول الأوروبية داخلها وساعد أيضا في زيادة الحركة الإستعمارية الأوروبية[2].

5- تجارة الرقيق:

بدأت البرتغال صفحة تجارة الرق بمظهره وبأبعاده الجديدة في إفريقيا و أصبح العاج الأسود (الرقيق الإفريقي) السلعة المتداولة، و إكتشف الأوروبيون أن الرقيق الأفريقي هو وسيلة و سلعة هامة لتوفير الأيدي العاملة التي يحتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد ولقد إحتكرت البرتغال تجارة الرقيق وأصبحت تحقق حاجة الدول الأوروبية الأخرى وطلباتها من هذه السلعة الهامة[3].

ومع ذلك لم تفلح الجهود التي بذلتها البرتغال في أن تسد طلبات الدول الأوروبية الأخرى المتزايدة للرقيق فدخل الهولنديون و الفرنسيين والإنجليز والدنماركيون وغيرهم من الأوروبيين هذا الميدان إلى جانب البرتغال نتيجة ما تقدمه هذه التجارة من أرباح طائلة لتحقيق مصالحه لإشباع رغباتهم بالإضافة إلى السعي لسد الطلبات المتزايد لليد العاملة الرخيصة للعمل في مزارع القطن و قصب السكر في أمريكا وإتجهت هذه الدول لبسط

---

(1) – فيصل محمد موسى : المرجع السابق، ص167.

(2) – الهام محمد علي ذهني: المرجع السابق، ص45.

(3) – شوقي الجمل: التنافس الاوروبي في شرق إفريقيا ،المرجع السابق، ص6.

سيطرتها على مناطق معينة من الساحل الإفريقي في الداخل وذلك من أجل ضمان الحصول على حاجتها من الرقيق ولقد تشكلت شركات خاصة لنقل الرقيق الإفريقي وما يرتبط بهذا العمل من نشاطات أخرى[1].

وبهذا فقد أصبحت الدول الأوروبية تتسابق نحو إستعمار مناطق في القارة الإفريقية تحصل منها على الرقيق لتصديره للعالم الخارجي و إستمرت هذه التجارة الإنسانية في حق الإنسان الإفريقي إلى أن قامت حركة مناهضة للرق والدعوة لتحرير الرقيق وتبنت هذه الحركة البرلمانات والجماعات الإنسانية [2].

6-الضغوط السكانية:

كانت مسألة الزيادة السكانية من المسائل التي شغلت أذهان الأوروبيين خاصة الفرنسيين و الألمان الذين إستخدموا هذه المسألة كذريعة للتوجه نحو الغزو، فكان مضمونها أن الإستعمار هو مجرد ضرورة فرضتها ظروفها بحيث تكون المستعمرات فضاءاَ لتصريف الفائض من سكانها الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم[3] .

ولقد تحدث المفكرون و الكتاب عن نوعين من المستعمرات:

1-مستعمرات سكنية بغرض الإقامة الدائمة.

2-مستعمرات إستغلالية بغرض الحصول منها على المواد الخام[4].

يذكر بأن التزايد السكاني السريع في أوروبا لم يأت من العدم بل بسبب ماعرفته القارة من تطور في الأساليب الصحية التي منعت من إنتشار الأوبئة في القارة الأوروبية إضافة إلى إرتفاع المستوى المعيشي و التعليمي، الذي قلل من نسبة الوفيات و لقد ساهم

---

[1] – شوقي عطا الله الجمل وعبد الله الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث، المرجع السابق، ص52.

[2] – شوقي الجمل: التنافس الأوروبي في شرق إفريقيا، المرجع السابق ص 08.

[3] – شوقي عطا الله الجمل وعبد الله الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث، المرجع السابق، ص59.

[4] – محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص15.

الإنقلاب الصناعي في التخفيض من الحاجة للأيدي العاملة، فزاد عدد الخارجين عن القانون لأسباب سياسية و إجتماعية، فوجدت هذه الدول الإستعمارية في التوسع فرصة للتخلص من هؤلاء الأفراد و ذلك بإرسالهم إلى المستعمرات[1].

[1] – عبد العزيز سليمان النوار و محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق ص 312.

ثانيا: مؤتمر برلين II (1884- 1885) و نتائجه على إفريقيا

1- الظروف الممهدة لانعقاد المؤتمر:

إن سوء المعاملة التي تعرض لها التجار الألمان في ساحل أنجرابكينا[1] و التي إستاء منها بسمارك[2] كانت من أهم الظروف الممهدة لإنعقاد المؤتمر، فأرسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية التي إلتزمت الصمت و رفضت القيام بأي إجراءات و لم ترد على بسمارك إلا بعد مرور 6 أشهر، هذا ما أجدث تباعد في سياسة الدولتين و كان إحدى عوامل التقارب الألماني الفرنسي الذي نجم عنه الإتفاق على عقد المؤتمر.[3]

لقد ولد قرارا بريطانيا بضم حكومة الكاب لبتشوانالاند[4]. و الذي جاء بغاية التأكيد على مصالحها في المنطقة و الإقرار بأنها تحت النفوذ البريطاني، موجة غضب و التي أثرت في بسمارك خاصة فكان رد فعله رفض الإعتراف بما أقدمت عليه بريطانيا من أجل إرسال هذا الرفض إلى السفير الألماني بلندن في 24 جويلية 1884 م، فنتج عن هذه السياسة خلق علاقة تقارب بين كل من فرنسا و ألمانيا، و ظهر هذا واضحا في مساندة هذه الأخيرة لفرنسا، و ذلك في مؤتمر لندن 18 جوان 1884 م أثناء مناقشة

---

[1] – أنجرابكينا، تقع في إفريقيا الجنوبية الغربية، وضع علم ألمانيا على ساحلها من طرف تاجر ألماني يدعى "لودريتز" و كانت محل خلاف بين ألمانيا و بريطانيا قبيل المؤتمر. (ينظر: المنجد في اللغة والاعلام، دار المشرق، بيروت، 2003، ص51.)

[2] – بسمارك، 1815-1898م، سياسي ألماني عمل على توحيد الألمانية أصبح مستشاراً للإمبراطورية بعد الإنتصار على فرنسا عام 1870م، جعل من بلاده قوة أوروبية و دولة إستعمارية.(ينظر: المنجد في اللغة و اللإعلام، المرجع السابق، ص 128.)

[3] – عبد الله عبد الرزاق و شوقي عطا الله الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر، القاهرة، 1998، ص52.

[4] – بيتشوانالاند، محمية بريطانية في جنوب إفريقيا، نالت استقلالها في عام 1966م، تسمى حاليا بوتسوانا. (ينظر: المنجد في اللغة والإعلام، المرجع السابق، ص 172.)

الميزانية المصرية و التي كانت مسألة تخص الدول الأوروبية كلها، وبصفة خاصة بريطانيا التي إحتلت مصر عام 1881 م[1].

و قبل شهر تقريبا من إنعقاد المؤتمر نشبت بعض الخلافات من إيطاليا و فرنسا حول المسألة المصرية، فخشي بسمارك حدوث مواجهة بين الدولتين خاصة أن هناك خلافات أخرى رئيسية بينهما حول المسائل المتعلقة بغرب إفريقيا مما دفع بسمارك إلى ضرورة التواصل مع بريطانيا و إستدعائها للإنضمام للمؤتمر و إطلاعها على الأسس التي سيعقد على أساسها[2].

لقد إستمر التواصل البريطاني الألماني، و ذلك بغية طلب المزيد من الإستفسارات حول المؤتمر بالرغم من موافقة وزير خارجيتها جرانفيل على عقده من حيث المبدأ في حين أن المعارضة البريطانية كانت إهتماماتها منحصرة حول مسألة حرية التجارة و شكل الرقابة في حوض النيجر[3] و التي إمتازت بالغموض، و لكن توقف الإعتراض البريطاني فيما بعد بخصوص أي مبدأ من المبادئ الأخرى فقد كان هدفها التمييز بين الكونغو والنيجر الذي تسيطر عليه[4].

و تحت مناقشة مسألة الدعوة للمؤتمر و مكان إنعقاده، إقترح بسمارك مدينة باريس مكان مناسب لعقده، لكن فرنسا ردت على هذا الأسلوب بالتوصية بأن تكون برلين هي مقر المؤتمر[5].

---

[1] – عبد الرزاق عبد الله و شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحدث والمعاصر، المرجع السابق، ص 53.

[2] – نفسه: ص 55.

[3] – حوض النيجر، يصب في خليج غانا و يعد من أصلح الأنهار للملاحة و طريق مائي عظيم للمواصلات، يبلغ طوله 2600 ميل. (ينظر: محمد محي الدين رزق، إفريقيا و حوض النيل، مطبعة عطايا، القاهرة، 1934، ص 08.)

[4] – عبد الرزاق عبد الله و شوقي عطاء الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 53.

[5] – جلال يحي: المرجع السابق، ص 388.

2- أسباب انعقاد المؤتمر:

كانت دعوة بسمارك للقوى الأوروبية الإستعمارية لعقد المؤتمر مبنية في أساسها على جملة مصالح و رغبات تجمع هذه الدول الإستعمارية بسبب عوامل ساهمت في عقد هذا المؤتمر و هي كالآتي:

2- 1- التنافس الأوروبي قبل المؤتمر:

إن سبب عقد مؤتمر برلين الثاني راجع إلى تلك الخطط و التصرفات التي جاءت من جانب بعض الدول حيث قامت على الإستحواذ على القارة السمراء وحدها و الإستفادة منها ذاتيا دون إعطاء الآخرين الحق في شيء، فعم على إثر ذلك مناخ من الشك والخوف بين القوى المتصارعة[1] بحيث سارعت كل دولة حسب ما تمليه مصلحتها للحصول على الثروة و مناطق نفوذ جديدة قبل فوات الأوان، و لهذا فقد عرفت إفريقيا في القرن 19 م موجة إستعمارية غير مسبوقة خاصة بعد حدوث الإنقلاب الصناعي في أوروبا، إلا أن هذه الأخيرة لم تجد حل لها إلا بالتوجه نحو القارة الإفريقية و التي أصبحت فريسة للدول الأوروبية و مفتاحا لحل مشاكلها الإقتصادية و صناعاتها الضخمة فبدأت الإتجاهات الإستعمارية تقوى و تكبر شيئا فشيئا و لتجنب كل التعقيدات والأضرار التي قد تنشأ بين هذه الدول نتيجة التنافس فيما بينها جاء هذا المؤتمر ليمنح هذا التنافس قانونا و تنظيما جديدا[2].

---

[1] – نجم عبد الأمير الأنباري: «مؤتمر برلين 1884- 1885 و الصراع الأوروبي للسيطرة على القارة الإفريقية». مجلة كلية الآداب، العدد 95، [د،ب]، [د، ت]، ص 696.

[2] – عبد العزيز سليمان و عبد المجيد النعنعي: من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 317.

2- 2- الأطماع الأوروبية في حوض الكونغو:

تعد من بين أسباب إنعقاده و قد جاءت كنتيجة لما صرح به المستكشف البريطاني "كاميرون" [1] في حوض الكونغو بقوله «أنَ حوض الكونغو غير متصل إطلاقا بحوض النيل» و كان هذا الفتيل الذي ألهب الأطماع الأوروبية في المنطقة. لذا سارعت بريطانيا بتوقيع المعاهدات مع زعماء القبائل في الكونغو تقضي بالحماية البريطانية في المنطقة الأمر الذي كان تأثيره واضحا على الملك ليوبولد II[2] الذي كانت خزينته المالية خاوية فقام بإرسال المستكشف البريطاني ستانلي[3] للقيام برحلة في حوض الكونغو لحسابه الخاص[4] بحيث قام بإنشاء عدة محطات للملك البلجيكي ليوبولد II بعد إنشاء المنظمة الدولية لإستكشاف القارة عام 1880 م، لكن نوايا هذا الملك و قيامه بتحويل الهيئة إلى هيئة خاصة أدت إلى زرع الشك و الريبة في الدول الأخرى نتيجة لتلك المحاولات للسيطرة على خدمات نهر الكونغو[5] و بهذا فقد جعل هذا المشروع مشروعا بلجيكا بحتا يخدم مصالحه و أغراضه الشخصية، فكان ذلك بمثابة الإنطلاقة الكبرى لزيادة التوسع

---

[1] – فارني كاميرون: مكتشف بريطانيا بدأ رحلته في (1873م- 1875م)، أرسلته الجمعية البريطانية لنجدة المكتشف لفنجستون الذي مات و واصل بعده العمل لكنه لم يستطيع تتبع مجرى نهر الكونغو. (ينظر: محمد محي الدين رزق، المرجع السابق، ص 86.)

[2] –ليوبولد II(1865-1909م)، ملك بلجيكا أنشئ دولة الكونغو في إفريقيا عام 1885,(ينظر: المنجد في اللغة والإعلام، المرجع السابق، ص 506.)

[3] – ستانلي هنري مورتن (1841م- 1904م)، رائد انجليزي، توغل في مجاهل إفريقيا، و خاض معارك بلغ عددها أربعون معركة و قطع 40 شلالا الى أن وصل الى مصب نهر الكونغو و إكتشفه، إشترك في الحرب الأهلية الأمريكية. (ينظر: محمد محمد صالح، «إستعمار إفريقيا و تقسيم القارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1884-1885م بين الدول الكبرى الأوربية»، مجلة المؤرخ العربي،(إتحاد المؤرخين العرب بغداد)، طبع هذا العدد بالمركز الوطني للدراسات التاريخية، وزارة السياحة و الثقافة، الجزائر، العدد 31، السنة 13، 1987م ص121)

[4] – عبد الله عبد الرزاق و شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 47.

[5] – فرغلي على تسن هريدي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2008، 129.

الأوروبي في القارة الإفريقية و إثر أجواء هذه المنافسة أصبحت القضية الكونغولية إحدى المناقشات الأساسية في المؤتمر بالإضافة إلى شؤون إفريقيا العامة[1].

2- 3- المعاهدة البريطانية البرتغالية (1884 م):

إضافة إلى العاملين اللذان تم ذكرهما سابقا نجد أن هناك عامل آخر كان له الدور الكبير في الإقرار بإلزامية عقد المؤتمر خاصة بالنسبة لألمانيا وهو المعاهدة البريطانية البرتغالية و التي تم عقدها بين الطرفين في 26 فيفري 1884[2].

نبعت فكرة المؤتمر أصلا لإنهاء هذه المعاهدات و رغم تعلقها أساسا بالانجليز والبرتغال إلا أنها إمتدت لتشمل قوى جديدة مثل فرنسا و المنظمة الدولية للكونغو و إمتد نطاقها فيما بعد لتضم دول أخرى[3].

و على غرار ذلك فقط ظلت بريطانيا ترفض الإعتراف بالسيادة البرتغالية على ساحل أنغولا رغم إعترافها الضمني في عامي (1810م- 1817م) الخاصتين بتجارة الرقيق، في حين كانت البرتغال ترفض مطالب بريطانيا و الإعتراف بها في الكونغو إلى أن حدثت المناورة الفرنسية في حوض الكونغو بين عامين (1882- 1883م) و التي جعلت من الدولتين تتخذ أسس تقارب و تفاهم جديدة و ذلك نتيجة الخوف الذي سيطر على كل من بريطانيا و البرتغال فالأولى كانت تخشى من إغلاق نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب التي أصدرتها فرنسا في حين كانت الثانية تحمل مخاوف فقدان ما إعتبرته من أملاكها الخاصة و عليه فقد سلمت البرتغال بمبدأ حرية

---

[1] – عبد الله عبد الرزاق ، و شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 47.

[2] – ألبرت فيشر هربرت : تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تر: أحمد نجيب و هاشم وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 135.

[3] – شوقي عطا الله الجمل و عبد الرزاق عبد الله إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، المرجع السابق، ص 133.

التجارة في النهر و تكوين هيئة (أنجلو برتغالية) لتنضم الملاحة فيه، و لا تزيد الضرائب عن البضائع عن 10% من ثمنها الأصلي كما تكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية و بهذا حقق مشروع المعاهدة إمتيازات تجارية لبريطانيا و أصبحت الشواطئ الدنيا من النهر تحت سيطرت البرتغاليين[1].

و لكن هذا المشروع عرف هجوما عنيفا من البرلمان البريطاني حيث تم رفضه من قبل عدد من النواب رفضا تاما، و كان هذا التوجه البريطاني أحد عوامل تصعيد التكالب الاستعماري في إفريقيا[2].

3- إنعقاد المؤتمر :

وجهت ألمانيا الدعوة إلى مختلف القوى الدولية لحضور أشغال المؤتمر حيث إفتتحت أعماله في 15 نوفمبر 1884 م على الساعة الثانية زوالا برئاسة بسمارك ودارت أشغاله في قصر "رادزيفيل"[3].

إشتركت فيه 16 دولة هي: ألمانيا، فرنسا. النمسا، المجر، بلجيكا، الدنمارك، بريطانيا، إيطاليا، هولندا، النرويج، السويد، البرتغال، روسيا، إسبانيا إضافة إلى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[4]. و ذلك بهدف تسوية و ترتيب الظروف المناسبة من أجل تنمية التجارة و الحضارة في مناطق معينة من القارة الإفريقية.

---

[1] – فرغلي علي تسن هريدي: المرجع السابق، ص 115.

[2] – نجم عبد الامير الأنباري: المرجع السابق، ص 698.

[3] – محمد الطاهر بنادي: الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن 20 غينيا و كينيا أنموذجا، إشراف يوسف تلمساني، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر2،السنة الجامعية 2009- 2010 م. ص 24.

[4] –Hertslet Edward: op. cit ,vol 2, p468

هيمن على أشغاله خمس دول كبرى و التي كانت تسعى إلى تحقيق مصالحها في إفريقيا و هي ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، البرتغال و بلجيكا أما الدول الأخرى فكانت حاضرة بأصواتها من أجل تسيير أشغاله و تزكية قراراته[1].

حضر المؤتمر شخصيات سياسية و دبلوماسية رفيعة المستوى و هو ما يعكس الأهمية البالغة للمؤتمر و الذي مثله مندوبوا الدول:

عن إمبراطورية ألمانيا حضر كل من: السيد أوتون Othon، أمير بسمارك، والسيد بول paul وزير الدولة، سكرتير مكتب الشؤون الخارجية و السيد أوغست بوش Auguste Busch ، مستشار و نائب سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، و السيد هنري دوكو سرو Henri de Kusserow، مستشار مفوضية الشؤون الخارجية.

عن إمبراطورية النمسا حضر كل من: السيد أمريك emeric مستشار مقرب للملك سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن مملكة بلجيكا حضر: السيد غابريل اوغست Gabriel Auguste وزير بمطلق الصلاحيات. مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا. [2]

عن مملكة إسبانيا حضر: السيد فرانسيسكو ميري كولوم Francisco Merry Colom وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن الولايات المتحدة الأمريكية حضر كل من: السيد جون. أ. كاسون .John- A Kasson وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العـــادة لدى جـلالة إمبراطور

---

[1] – عبد الله عبد الرزاق و شوقي عطا الله الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 55.

[2]– Jean Ziegla: Décolonisation instabilities et famines en Afrique, 100 ans Aprés la conference de Berlin, solidarité socialiste,p28.

ألمانيا ملك بروسيا و السيد هنري. س. سانفورد Henry. S. Sanford، وزير سابق.

عن جمهورية فرنسا حضر: السيد ألفونس Alfphonse، بارون دوكور رسيل، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة، إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن المملكة المتحدة بريطانيا العظمى و إيرلندا حضر، السيد إدوارد بولدوين ماليت Edward Bldwin Malet، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن مملكة إيطاليا حضر: السيد ادوارد Edward، سفير مفوض فوق العادة بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن مملكة الأراضي المنخفضة حضر، السيد فريدريك فيليب Fredric Philippe، وزير بمطلق الصلاحيات، سفير مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا.

عن مملكة البرتغال حضر كل من: السيد داسيرا غوماز Da Serra Gomes، وزير بمطلق الصلاحيات، سفير مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطور ملك بروسيا والسيد أنطوان دي ساربا بيما نتال Antoine De Serpa Pimentel، مستشار الملك

عن إمبراطورية روسيا حضر، السيد بيار Pierre، مستشار خاص للإمبراطور، وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة ملك الأراضي المنخفضة. [1]

[1]– Jean Ziegla: op.cit, p29.

عن مملكة السويد و النرويج حضر: السيد غيليس Gillis وزير بمطلق الصلاحيات، مبعوث مفوض فوق العادة لدى جلالة إمبراطورية ألمانيا ملك بروسيا.

عن إمبراطورية الدولة العثمانية حضر: محمد سعيد باشا Mohamed Said Bacha صاحب المقام العالي، وزير و سفير مفوض فوق العادة و بمطلق الصلاحيات لدى جلالة إمبراطور ألمانيا ملك بروسيا

أعلن بسمارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن الغرض من عقد المؤتمر هو مناقشة ثلاث قضايا هامة و هي:

* القواعد التي تنبني عليها حرية الملاحة في نهر الكونغو.

* القواعد التي تقوم عليها الملاحة في نهر النيجر.

* القواعد التي يجب وضعها في المناطق الإفريقية التي تم إحتلالها مسبقا[1].

عقد المؤتمر 10 جلسات كاملة بدأت الجلسة الأولى في يوم 25 نوفمبر 1884 م بينما عقدت الجلسة الأخيرة في 26 فيفري 1886 م و كانت بمثابة الذكرى السنوية الأولى لتوقيع المعاهدة البريطانية البرتغالية[2].

4-قراراته:

توصل المؤتمر بعد مناقشات مطولة و التي حدثت في عشر جلسات كاملة إلى قرارات و نتائج كانت إفريقيا مسرحا لها حيث صدرت هذه القرارات في شكل ميثاق عام

[1] – محمد الطاهر بنادي: المرجع السابق، ص 25.

[2] – فرغلي على تسن هريدي: المرجع السابق، ص 118.

والذي تضمن سبع فصول و ستة قرارات و ثمانية و ثلاثون مادة وقعت من قبل ممثلي الدول المشاركة ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عزلتها[1].

و قد ذكر بسمارك في إجتماع 19 أفريل 1986 بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدخل في قائمة الدول التي ستنظم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب نص المادة 37 التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد[2]و قرر المؤتمر ما يلي:

- إتفق المؤتمرون على أن يكون لأية دولة أوروبية تحتل بلدا إفريقيا يمكنها أن تستعمر هذا البلد فيما بعد، و كان هذا القرار بمثابة الدفعة القوية لإنطلاق التكالب على إفريقيا.
- الإتفاق على حرية التجارة المشروعة في حوض الكونغو و النيجر و كذلك حرية الملاحة الدولية.
- وافق المؤتمر على إعطاء الملك ليوبولد II الحق في إمتلاك معظم الأراضي و نهر الكونغو على أن يكون محايدا و أن تكون التجارة فيه حرة.
- إلغاء تجارة الرقيق و العمل على محاربتها و القضاء عليها.
- حياد إقليم الكونغو[3].
- أن أي دولة سبق لها أن إرتبطت بمعاهدات أو اتفاقيات مع السكان الوطنين

---

[1] – محمد الطاهر بنادي: المرجع السابق، ص 25.

[2] – – شوفي عطا الله الجمل و عبد الرزاق عبد الله إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 147.

[3] – جعفر عباس حميدي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، ط1، 2002، ص104.

- يكون لها الحق في إحتكار التجارة معهم دون تدخل دولة أخرى[1].

و نتيجة لهذه القرارات شهدت القارة الإفريقية ظاهرة الركض وراء عقد إتفاقيات مع زعماء القبائل الإفريقية من طرف الدول الأوروبية، وما يجدر الإشارة إليه أن هذه القرارات التي خرج بها المؤتمر كانت سرية و لم تعط أي إعتبار للإفريقين[2].فقد جاء المؤتمر نتيجة لجهود و محاولات الدول الأوروبية لتنظيم هذا التكالب و السيطرة على القارة وإخضاعها، فانطلقت كل دولة إستعمارية تستولي على الأراضي و الأهالي دون توقف، الأمر الذي زاد من حدة الصراع و التنافس على إقتسام الكعكة الإفريقية خاصة بين بريطانيا و ألمانيا [3].

5- نتائجه:

لقد ترتب على مؤتمر برلين II إنطلاق سباق الإستعمار في كل إفريقيا، فقد أعطى له المؤتمر الشرعية في ذلك، فبعد وضع الدول المشتركة لأسس التقسيم في القارة إنطلقت بعنف تتسابق لإنقسام و توزيع مناطق النفوذ في إفريقيا، و خاصة ما أطلق عليه «أرض بلا صاحب» و هو الشعار الذي وضعه الإستعمار الأوروبي و إستخدمه على الكثير من الأراضي الإفريقية لتحقيق مخططاته[4]. و من خلال هذا التسابق أصبحت الخارطة الإفريقية بعد مؤتمر برلين II على الصورة التالية:

---

[1] – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص 104.

[2] – محمد علي الفوزي: المرجع السابق، ص 116.

[3]– Jean claude Allain; L'Afrique noir depuis la conferénce de Berlin (1884-1885), le centres des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes,Paris 1985 ,p30.

[4] – صلاح الدين حافظ: صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 45.

* صار الكونغو البلجيكي أول المستعمرات الداخلية التي إستولت عليها القوى الأوروبية، فعقب توقيع إتفاقية برلين أعلن الملك ليوبولد عن قيام دولة الكونغو الحرة[1].

* إستغلت كل من بريطانيا و فرنسا بدايتهما المبكرة في ميدان الإستعمار الإفريقي و إستطاعت بفضل قوتهما البحرية الإستيلاء على أكبر مساحة من القارة الإفريقية[2]. فبريطانيا بعد المؤتمر و زيادة على مستعمراتها في إفريقيا سارعت في جوان 1885م لتكوين محمية لها على ساحل النيجر. و إمتدت في المنطقة الواقعة بين لاجوس والكامرون ثم توسعت شمالا، و زادت توسعها نحو كينيا و فازت بجزء من الصومال وأوغندا[3]. و ضمت بوتسوانا لاند، جنوب إفريقيا و إفريقيا الشرقية البريطانية و توسعت في غينيا و سيراليون و ساحل الذهب و بسطت نفوذها على السودان[4].

* أما فرنسا فزيادة على إستقرارها قبلا في كل من الجزائر و تونس ضمت المقاطعات التالية لإمبراطوريتها و نذكر موريطانيا، فولتيا العليا (بوركينا فاسوا)، السودان، غينيا، النيجر، ساحل العاج، داهومي (البنين)، مدغشقر، الغابون و إفريقيا الإستوائية على الساحل الشرقي، كما توجهت نحو الوصول إلى ممتلكاتها في بحيرة التشاد ضمن مخطط إستعماري لبناء إمبراطورية لها من الأراضي المتصلة بالجزائر إلى الحدود من مستعمراتها في الكونغو.

* أما عن البرتغال فلم تحقق كثيرا من مطالبها التي تستند على الحق التاريخي، حيث لم يترك المؤتمر سوى مينائين في شمال الكونغو إلى جانب إحتفاظها بمستعمراتها

---

(1) – خالد عبد نمال الدليمي: «بسمارك و دوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية (1871- 1890 م) »، مجلة كلية الأدب، العدد 98، الجامعة الإسلامية، بغداد، [د.ت]، ص 108.

(2) – صلاح الدين حافظ: المرجع السابق، ص109

(4) –George Padmore , panafricanisme ou communisme la prochaine lutte pour l'Afrique 1960, Paris, 1962, p 291

(4) – عبد الله إبراهيم عبد الرزاق و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص 69.

القديمة في موزمبيق و غينيا البرتغالية و أنغولا، فقامت البرتغال بتنفيذ مشروعات جديدة و إحتلال الموانئ الواقعة شمال مصب نهر الكونغو لكن هذا النشاط إنتهى بإنذار 13 فيفري 1885 م الذي قدمته فرنسا و بريطانيا و ألمانيا و تم فيه طلب التنازل عن مشاريعها[1].

* و كان إمتداد الإستعمار الألماني يشمل كلا من الطوغو و الكاميرون في إفريقيا الغربية و كذلك تنجانيقا في الساحل الشرقي بالإضافة إلى كل من جنوب غرب إفريقيا الممتد من أنغولا البرتغالية إلى إتحاد جنوب إفريقيا (ناميبيا) [2].

* أما في إيطاليا فوجدت المجال خصب في الجانب الشرقي للقارة الإفريقية حيث قامت بوضع قدم لها في منطقة خليج عصب بأرتيريا و تعرضت لهزيمة ساحقة أثناء محاولتها لضم الساحل الأثيوبي، كما ضمت الصومال الإيطالي[3].

---

[1] – فرغلي علي تسن هريدي: المرجع السابق، ص ص 122-123.

[2] – عبد الله إبراهيم عبد الرزاق و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص 68.

[3] – زاهر رياض: استعمار إفريقيا، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 1965م ، ص 227.

الفصل الثاني:

التواجد الإستعماري الإنجليزي في شرق إفريقيا

أولا: في زنجبار

1- التواجد الإنجليزي في زنجبار

2- الصراع الألماني البريطاني على زنجبار 1884م

ثانيا: في كينيا1877 م

ثالثا: في أوغندا 1890م

أولا: في زنجبار

1- التواجد الإنجليزي في زنجبار :

إصطدم البرتغاليون بعد إكتشافهم لرأس الرجاء الصالح عام 1497م وإندفاعهم صوب الساحل الشرقي للقارة بالإمارات العربية و التي أصابها الكثير من الدمار على أيديهم لكن إستطاع العرب بعد ذلك من طرد البرتغاليين من زنجبار و ممباسا و أصبح الساحل الشرقي من أرض الصومال حتى نهر روفوما تحت سلطة إمام عمان[1].

في أوائل القرن 17م أصبح السيد سعيد إماما على عمان و حاكما لمسقط في شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى زنجبار التي نجح في تثبيت سلطته فيها و ممتلكاته الأخرى في القارة الإفريقية و حكم السيد سعيد مدة طويلة إمتدت لغاية 1856م[2].

و أثناء فترة حكمه تحديدا في سنة 1860 إتخذ السلطان السيد سعيد زنجبار مقرا له و ترك أحد أبنائه مندوبا عنه في حكم مسقط و خلفه في السلطة السلطان برغش و حدث بعد موت السيد السلطان سعيد نزاع بين أفراد العائلة الحاكمة في زنجبار و مسقط و لكن الأمر إنتهى سنة 1861م بإنفصال سلطنة زنجبار نهائيا عن مسقط[3].

لقد أخذ النفوذ البريطاني يتغلغل في زنجبار منذ أن عقدت بين الحكومتين منذ عام 1839م معاهدة كان من أهم نصوصها أن يعمل السلطان على إيجاد إجراءات تكون أكثر حزما ضد تجارة الرقيق و أعطيت السفن البريطانية الحق في تفتيش المراكب في الموانئ

---

(1) – محمد علي القوزي : المرجع السابق، ص 142.

(2) – شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص 317 .

(3) – السيد سعيد بن سلطان بن الإمام أحمد بن السعيد محمد بن خلف بن سعيد الأزدي، هو ثالث حاكم في أسرة بوسعيد تولى الحكم على عرش عمان عام1807م. (ينظر:عبد الله بن صالح الفارسي : البوسعيديون حكام زنجبار، وزارة الثقافة القومي ،عمان، ط2،[د. ت]، ص07.)

التابعة للسلطان للتأكد من خلوها من الرقيق بالإضافة إلى جهود التمثيل السياسي البريطاني الذي أنشئ في بلاد السلطان منذ 1840م[1].

وقد كانت لإنجلترا مكانة خاصة لدى سلطان زنجبار لأسباب منها:

- كانت أغلب التجارة الخارجية في زنجبار في أيدي الرعايا الهنود و لذا فقد كانت العلاقة بين الهند و زنجبار قوية .
- ظلت بريطانيا تسيطر على الهند مما جعلها تهتم بالخليج العربي خاصة عمان وفي عام 1830م أرسلت حكومة الهند حملة لهذه الجهات للتعاون مع السيد سعيد في معاقبة القراصنة الذين يهددون التجارة في البحار المجاورة للسلطنة.
- تضاعفت أهمية زنجبار في نظر الإنجليز بعد فتح قناة السويس 1869م، فأصبحت الحاجة الماسة لإيجاد محطات جديدة تخدم الملاحة في هذا الطريق القصير للهند عبر هذه القناة و البحر الأحمر.
- عقدت إنجلترا سنة 1873م مع السلطان برغش الذي حكم زنجبار في الفترة الممتدة بين (1870-1888م) معاهدة شبيهة بمعاهدتها السابقة مع السيد سعيد يتعهد فيها السلطان بتحريم تصدير الرقيق من ساحل إفريقيا و بإغلاق كل أسواق الرقيق الخاضعة لنفوذه [2].

2- الصراع الألماني البريطاني على زنجبار1884م:

عند حلول سنة 1884م تضاعف نشاط المغامرين والتجار الألمان بجزيرة زنجبار بعد أن تم تأسيس جمعية إستعمارية ببرلين عرفت بإسم الجمعية الإستعمارية الألمانية و كان من أبرز

[1] – شوقي عطا الله الجمل و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، المرجع السابق، ص418.

[2] – محمد علي القوزي : المرجع السابق، ص143.

مؤسسيها كارل بيترز [1]، الكونت أوتو بفيفل ،كارلجوهلك و أوغوست أوتو، وكان الغرض من إنشاء هذه الجمعية هو الضغط على الحكومة الألمانية للدخول إلى حلبة الصراع و التنافس على المستعمرات خاصة شرق إفريقيا [2].

كما أن هذه الجمعية كانت تشرف على عدد من الجمعيات الألمانية الأخرى و التي نادت بحتمية نزول ألمانيا لميدان الإستعمار و كانت قد إشتركت في اللجنة التي مثلت ألمانيا في جمعية ليوبولد الثاني الدولية.

و منذ أن نزلت ألمانيا إلى ميدان الإستعمار حتى سارت بسرعة فائقة للحصول على مناطق نفوذ جديدة في منطقة شرق إفريقيا رغم أنها دخلت متأخرة بسبب تحقيق وحدتها القومية[3].

لقد غير هذا النشاط الألماني من نظرة بريطانيا و جعلها تعمل على الحفاظ على مصالحها في المنطقة و ذلك من خلال وضع سلاطين زنجبار تحت إشرافها السياسي والعسكري و دعم نفوذهم على طول ساحل شرق إفريقيا، وقد سيطر سلاطين زنجبار على طرق المواصلات التجارية التي تحويها المنطقة و في المقابل عمل حكام زنجبار على تحقيق 3 أهداف بريطانية رئيسية و التي تمثلت في :

- منع أي دولة من الحصول على موطئ قدم لها في شرق إفريقيا
- منع تجارة الرقيق تحت شعار الإنسانية

---

[1] – كارل بيترز: ألماني عقد معاهدات سنة 1884م مع زعماء شرق إفريقيا أفضت إلى قيام إفريقيا الشرقية الألمانية، وفي عام 1899م إكتشف مناجم الذهب.(ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ، ج3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1994م، ص123.)

[2] – منصف بكاي: أضواء على تاريخ إفريقيا ، دار السبيل للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط1، 2009، ص110.

[3] – جلال يحي : المرجع السابق، ص ص400-401.

- جعل بلدهم مركزا تجاريا دوليا لتسهيل تجارة بريطانيا مع الهند [1].

و عندما بدأت جمعية الإستعمار الألمانية و على مسؤوليتها الخاصة بالتحرك لتنفيذ مشاريعها في المناطق البرية و التي كانت تحت سيطرة سلطان زنجبار سيد برغش بن سعيد، خشيت بريطانيا من أن تضع ألمانيا زنجبار نفسها تحت حمايتها و هذا ما شكل تهديدا لمصالحها في الهند ، فحاولت في بادئ الأمر الوقوف في وجه هذا النشاط الألماني و في 6 ديسمبر 1884م حصلت على تعهد خطي والذي كتبه السلطان برغش كان مضمونه ألا يقبل أي حماية دولة أخرى أو أن يتنازل عن حقوقه في السيادة أو عن أي جزء أملاكه لأي دولة أخرى دون إستشارة بريطانيا[2].

كما قامت بريطانيا بتحذير ألمانيا بأن لا تعترض على إستقلال زنجبار ، حيث رأت بريطانيا أنه منذ وصول المحافظين إلى السلطة ، أن زنجبار أصبحت أقل أهمية بالنسبة إلى الهند فقررت عدم الوقوف في وجه النشاطات الإستعمارية الألمانية و ذلك لسببين أولهم يكمن في الخوف من فقدان مصالحهما نتيجة الصراع مع ألمانيا أما ثانيهما فقد كان بسبب رغبتها في تحسين علاقتها مع ألمانيا التي دخلت إلى شرق إفريقيا و تنسيق سياستهما الأوروبية و خاصة ضد فرنسا في مصر، و روسيا في أفغانستان و الدولة العثمانية و لهذا فقد بقت بريطانيا مكتوفة اليدين إتجاه إعلان ألمانيا حمايتها على المناطق والتي تم تناولها في إتفاقيات جمعية الإستعمار الألمانية و حثت السلطان برغش على الإعتراف بالمحميات الألمانية كي لا يخاطر بإستقلال بلاده [3].

---

[1] – عبد الرؤوف سنو: «سياسة ألمانيا الإستعمارية في شرق إفريقيا، محاولات إستغلال النفوذ الديني للسلطان العثماني للتغلغل في زنجبار» ، أعمال الندوة حول مصر و ألمانيا في القرنين التاسع عشر و العشرين في ضوء الوثائق ،تحرير، وجيه عبد الصادق عتيق و فولفجانج شفانتس ، جامعة القاهرة ، دار الثقافة العربية للنشر، 1997م، ص2 .

[2] – رجب حراز : بريطانيا و شرق إفريقيا من الإستعمار إلى الإستقلال ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ،1971م، ص 62.

[3] – عبد الرؤوف سنو :المرجع السابق ، ص 3.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك مشاكل إقتصادية و التي واجهت أوروبا الغربية عامة وألمانيا بصفة خاصة في هذه الفترة الأخيرة حيث شهدت هذه الفترة أزمة إقتصادية تمثلت في إنخفاض كبير في الفوائد الأمر الذي دفع بالقوى الإمبريالية إلى التنافس حول الأسواق فيما وراء البحار[1].

والجدير بالذكر أن الإزدهار الإقتصادي و التجاري الذي حظيت به زنجبار في النصف الأول من القرن 19م كان السبب وراء لفت أنظار ألمانيا والتي عقدت مع زعماء قبائلها عام 1859م معاهدة ملاحة و تجارة و صداقة كان أساسها تطوير ألمانيا لمصالحها التجارية في شرق إفريقيا و إحتلالها المركز الثاني في تجارة زنجبار الخارجية بين عامي 1869 – 1871م[2].

ومع تعديل سياسة ألمانيا الإستعمارية حظي كارل بيتزر مؤسس جمعية الإستعمار الألمانية في 11 أفريل 1884م بدعم بسمارك لعقد معاهدات حماية مع المناطق الداخلية لشرق إفريقيا المواجهة لزنجبار، بعدها قام بسمارك بالتأكيد لبريطانيا بأنه لا توجد أي نية من طرف بلاده إتجاه إستقلال زنجبار، حيث كانت هناك أزمة سياسية بين ألمانيا وزنجبار حول تبعية تلك المناطق [3].

لقد وفرت الأزمة بين ألمانيا و زنجبار لبسمارك فرصة الإعلان عن إستعراض للأسطول الألماني أمام سواحل زنجبار بغية تحقيق هدفين رئيسيين :

– إظهار عظمة الإمبراطورية الألمانية التي تحمي مصالحها الإستعمارية وتدافع عنها بقوة وبالتالي إفهام و إبتزاز الإنجليز بالحصول منهم على المزيد من التنازلات

---

[1] – منصف بكاي: أضواء على تاريخ إفريقيا ، المرجع السابق ،ص113.

[2] – عزيز عبد الله مظلوم: سياسة بسمارك الدبلوماسية و التنافس الألماني إتجاه المستعمرات في إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، السنة الجامعية2011–2012م، ص123.

[3] – عبد الرؤوف سنو : المرجع السابق،ص03.

– إجبار السلطان برغش على الإعتراف بالمحميات الألمانية و إنتزاع معاهدة تجارية منه والحصول على إمتيازات في مرافئه على ساحل شرق إفريقيا لربط المحميات بالساحل[1].

ومع هذا التهديد الذي مس زنجبار من طرف الأسطول البحري الألماني وضغوطات بريطانيا على السلطان برغش للإعتراف بالمحميات الألمانية، وأثناء المفاوضات مع ألمانيا حول المعاهدة التجارية التي وقعت في 20 ديسمبر 1885م ،وافق السلطان في ديسمبر من نفس العام على السماح للشركة الألمانية باستثمار جمارك ميناء دار السلام و بناء محطة لإنتاج الفحم فيه و أن يستعمل من قبل الأسطول الألماني[2].

و لكن بسمارك لم يرغب في إذلال بريطانيا خصوصا وأن إمكانية التقرب من فرنسا كانت محدودة وعلى غير الأساس، حاول إبقاء إمكانيات التقرب من إنجلترا ووافق على إجراء مفاوضات عامة لتسوية كل المسائل العالقة بين البلدين بما في ذلك بحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار والتي ستكون أساسا للمحافظة على مصالح كلا الطرفين في المنطقة، وبداية لخلق و تقوية التقرب بين البلدين[3].

كما تم تعيين لجنة لترسيم حدود أراضي منطقة زنجبار وذلك بعد موافقة الحكومة الألمانية على اقتراح سالزبوري القاضي بدراسة المطالب على أساس المعاهدات الموقعة مع الرؤساء الأفارقة [4].

لتتوصل الحكومتان إلى توقيع معاهدة 1886م والتي نصت على ما يلي: (ينظر: الملحق رقم2، ص121).

---

[1] – مكي شبيكة: السودان عبر القرون، دار الجيل للنشر و التوزيع، بيروت، 1991م، ص337.

[2] – عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق ، ص 4.

[3] – جلال يحي : المرجع السابق، ص413.

[4]– Woolf ,Leonard :Empire and Commerce in Africa Study in Economic Imperialism.Cornell University library.London.1920.p.244-245.

- إعتراف كل من ألمانيا و بريطانيا بسيادة سلطان زنجبار على جزر زنجبار بمبا ولامو و كذلك على طول الساحل الممتد من نهر تونجي جنوبا إلى غاية كيبيني الواقعة عند مصب نهر تانا شمالا، بالإضافة إلى شمال هذا الشريط على مدن قاسمايو، برافا، ماركا ومقديشو، في دائرة قطرها 10 أميال لكل ميناء من هذه الموانئ الأربعة، أما ميناء واسيانج فلا يزيد عن 5 أميال[1].
- تقسيم الإقليم الواقع بين نهري روفوما و تانا إلى منطقة نفوذ بريطانية و ألمانية ويمر الخط الفاصل بينهما عند مصب نهر أومبا إلى بحيرة جيب، ويمتد من هناك بين مقاطعة شاجا و تافيتا إلى القاعدة الشمالية لسلسة جبال كلمنجارو ثم إلى النقطة التي يقطع فيها خط 1 درجة من خطوط العرض جنوبا إلى الشاطئ الشرقي لبحيرة فيكتوريا.
- تأييد بريطانيا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان من أجل الحصول على إمتيازات في جمارك دار السلام و بانجاني لشركة شرق إفريقيا الألمانية .
- تستخدم بريطانيا وساطتها للوصول إلى إتفاق ودي في الخلاف الناشئ بين السلطان وشركة شرق إفريقيا الألمانية.
- تتعهد كل من الدولتين بعدم التدخل في مناطق جارتها بعقد معاهدات حماية أو الحصول على أراضي وبعرقلة نشاطها بأي شكل من الأشكال[2].
- تعمل الدولتان على دعوة السلطان للتوقيع على القرار النهائي لمؤتمر برلين، والإحتفاظ بحقوقه التي تخولها له المادة الأولى من المؤتمر .
- تنظم ألمانيا للتصريح الانجليزي الفرنسي الصادر سنة 1862م بشان الإعتراف باستقلال زنجبار.

---

[1]– Hertslet .Edward : The Map of Africa by Treaty .vol 2 ,Majastys Stationery office , London, 1896, p 547.

[2] – جلال يحي: المرجع السابق، ص 426.

- تعترف الدولتان بأن الشريط الساحلي الممتد من كيبيني إلى النهاية الشمالية لخليج ماندا هو ساحل لمنطقة ويتو.
- و عليه فأن الإتفاقية الألمانية البريطانية لعام 1886م بتقسيمها لإفريقيا الشرقية إلى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا و ألمانيا كانت إعتداءا صارخا على حقوق السيادة لسلطنة زنجبار في هذا الجزء من القارة و هي الحقوق التي طالما تمسكت بريطانيا بها و دافعت عنها من قبل و ذلك لأجل مصالحها في المنطقة من جهة و إبعاد الدول الأخرى عنها من جهة ثانية[1].
- وعلى ضوء هذه المعاهدة فقد حصلت ألمانيا على إعتراف رسمي من بريطانيا في المنطقة الجنوبية من إفريقيا الشرقية بين نهر روفوما وأومبا وموافقتها على وضع مينائي دار السلام و بجناني تحت سيطرة شركة شرق إفريقيا الألمانية ،فضلا عن إعترافها بالحماية الألمانية في ويتو ، وإعطائها مخرجا بحريا من الشريط الساحلي الممتد من كيبيني والطرف الشمالي لخليج ماندا، الأمر الذي ترتب عليه إحاطة النفوذ البريطاني بأراضي وضعت تحت نفوذ ألمانيا و سيطرتها[2].
- و بالرغم من ذلك فقد نجحت سياسة اللورد سالزبوري من إنقاذ جزء من الإقليم الداخلي من الوقوع في الأيادي الألمانية ، والذي يقع بين نهر أومبا و تانا وتمتد صوب الداخل لغاية بحيرة فيكتوريا [3].
- بالإضافة إلى أن النفوذ البريطاني صار كبيرا نتيجة هذه الإتفاقية حيث شمل مينائين مهمين هما ممباسا و ماليندي[4].

---

[1] – جلال يحيى: المرجع السابق، ص،209.

[2]– Taylor,j.c:The political Development of Tanganika.Stanford University press califoria .1963.p16.

[3] – رجب حراز: المرجع السابق، ص، 70-71.

[4] – جلال يحيى: المرجع السابق، ص،427.

- لم تنجح الإتفاقية الإنجليزية الألمانية لعام 1886م في التقليل من جملة الإعتداءات التي كان هدفها الحصول على الأراضي المتبقية في سلطنة زنجبار ، حيث بدأت مطامع البرتغاليين تظهر في تلك الفترة للحصول على حصة لهم في زنجبار، فطالبوا السلطان برغش بالتنازل لهم عن بعض أراضيه المطلة على خليج تونجي ، وبينما كان الخطر البرتغالي يهدد أراضي سلطنة زنجبار من الجنوب، كان هناك خطر آخر يهددها من الشمال و الذي جاء في شكل حملات و التي عرفت باسم حملات الكونت بفيل الكشفية و كان غرضها الحصول على أراضي جديدة لصالح ألمانيا[1].

وتحت تأثير كلا الخطرين اللذان كانا يهددان الأراضي المتبقية من سلطنة زنجبار، لم يجد السلطان برغش بدا من الإستمرار في ركب الساسة البريطانية رغم كل ما لمسه من عواقب بالإعتماد على الإنجليز في حماية أملاكه، ويتبع ذلك موافقة برغش على منح إمتياز لشركة شرق إفريقيا الألمانية في ماي 1887م برئاسة السير وليم ماكينون، و لقد حصلت هذه الشركة على تأييد الحكومة البريطانية ببراءة ملكية في 3 سبتمبر من نفس العام[2].

و كان تأسيس شركة شرق إفريقيا البريطانية تعبيرا عن سياسة سالزبوري الإمبريالية وكانت سلاحا فعالا إستخدمته الحكومة البريطانية، فبواسطته إستطاعت حماية مناطق النفوذ البريطانية في شرق إفريقيا ضد هذه المنافسة الأجنبية مع تفادي أية معارضة من جانب البرلمان و الرأي العام البريطاني[3].

تجدد النزاع الإمبريالي البريطاني الألماني،نتيجة لإرتفاع نشاط شركة شرق إفريقيا البريطانية في التوسع رقعة الإمبراطورية البريطانية و الذي قوبل باليقظة و نشاط مضاد ترأسه مجموعة من الإمبرياليين الألمان الذين كانوا يعملون لدفع عجلة التوسع و بسط النفوذ الألماني

---

[1] – رجب حراز: المرجع السابق، ص،71.

[2] – محروس إسماعيل حلمي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر من الكشوفات الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م، ص95.

[3] – أحمد إبراهيم دياب: لمحات من التاريخ الإفريقي الحديث ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1981م، ص ص،126-127.

في هذه المنطقة من القارة الأفريقية ،حيث أن معاهدة 1886م بين الطرفين لم تعط حدا لهذا التنافس بل أدت إلى توقيف المنافسة لفترة وجيزة من الزمن[1]. و لقد أدى هذا الخلاف الجديد لعقد معاهدة جديدة بين الطرفين في 1890 م (للمزيد: ينظر الصفحات من 78إلى79).

[1] – رجب حراز: المرجع السابق، ص 72.

ثانيا: في كينيا

كانت الأراضي الكينية جزء من السلطنة العمانية في شقها الإفريقي وذلك في عهد السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي الذي حكم عمان منذ 1806م حتى 1856م حيث إمتد نفوذه في شرق إفريقيا وإتخذ من مدينة زنجبار و الساحل الشرقي لإفريقيا مركز له فأصبحت بذلك كل من كينيا وتنزانيا تابعة لنفوذه، ولقد ظلت كينيا تدار بواسطة حكام جزيرة زنجبار حوالي 60 عاما حيث توافد المستعمرون الأوائل في شكل تجار ومبشرين وعقدوا معاهدات غير متكافئة مع زعماء القبائل بعدما أنشئوا الشركات التي إحتلت الأرض ثم إكتسبت صفة الشرعية لحمايتها.

لقد تمكن الإنجليز من إدراك قيمة المنطقة وما تحمله من إمكانيات إقتصادية ضخمة من خلال تواجد أحد الإنجليز وهو غوردون على رأس الإدارة المصرية في إقليم هضبة البحيرات وكان وجوده في المنطقة أكبر مشجع لهم لمحاولة السيطرة على إفريقيا الشرقية، فكثرت إقتراحات الإنجليز في ذلك الوقت على سلطان زنجبار لإنشاء إدارة التلغراف وإنشاء الطرق وكان أهم هذه الإقتراحات أو العروض هو ذلك المشروع الذي تقدم به ويليام ماكينون وكان مضمون هذا المشروع تأسيس شركة بريطانية تتولى إستغلال كل ممتلكات السلطان برغش في إفريقيا على أن لا تكون الشركة مجرد مؤسسة تجارية بل شركة تتولى شؤون الحكم و الإدارة وتتمتع بسلطات الحكومة على نمط شركة الهند الشرقية الإنجليزية القديمة[1].

و لقد بدأت الخطوة الأولى للمشروع عام 1877م حين أعطى السلطان برغش إمتيازا للسير وليام ماكينون ينص على الترخيص له لإدارة الأملاك التابعة لزنجبار وكان السير وليام ماكينون مدير شركة الملاحة البريطانية الهندية التي أنشئت خطوط بحرية منتظمة مابين شرق إفريقيا وبريطانيا في عام 1872 م[2].

---

[1] – جلال يحي: المرجع السابق، ص ص 294–295.

[2] – إبراهيم الأسيوطي: المرجع السابق، ص 50

وبموجب هذا الإمتياز الذي منحه السلطان لها مكنها من شراء الأراضي و تنظيم التجارة والفلاحة و مد خطوط سكة الحديد و التنقيب على المعادن في المنطقة الإفريقية الأخرى التي عقدتها الشركة مع الحكام الوطنيين أصبح لها صلاحية ضخمة في الإدارة و سلطات واسعة لا تتمتع بها إلى الحكومة الرسمية[1].

و منذ أن تكونت الشركة أبدى أعضاء مجلس إدارتها إهتماما كبيرا بمشكلة التوغل من الساحل إلى الداخل وتحقيقا لهذا الهدف إتجهت إلى توطيد علاقاتها بالقبائل المحلية التي تسكن المنطقة الداخلية، و كان أول عمل قامت به فور حصولها على عقد الإمتياز من السلطان برغش في شهر ماي عام 1887 م هو إرسال حملة إلى الداخل تحت قيادة المستر ماكينزي و تمكن من عقد واحد وعشرين معاهدة من معاهدات الحماية مع رؤساء القبائل وكان الغرض من هذه المعاهدات فتح طريق للمواصلات تمر عبره القوافل التجارية بسلام من الساحل إلى الداخل وتبع ذلك أن أرسلت الشركة حملة بقياده جاكسون في أواخر شهر نوفمبر عام 1888م إلى منطقة البحيرات الإستوائية حيث عقد مع الزعماء الإفريقيين بضع معاهدات في منطقه ماشاكوسو وأقام محطة إدارية هناك وأنزل بها أوروبيين وعدد من الإفريقيين لدراستها في عام 1889م [2].

حيث انها إصطدمت في البداية بمجموعة من العراقيل والتي كان لها أثر كبير في نقص نشاطها و إستنزاف مواردها. بسبب قلة فوائد المنطقة مقارنة بضخامة حجم مساحتها و كذالك إرتفاع تكاليف النقل البري للمنتجات الإفريقية بسبب الإعتماد على الحمالين وإنعدام المجاري المائية التي تصلح للملاحة النهرية إضافة إلى ذلك فقد واجهت صعوبات في الحصول على العمالة الكافية المدربة للعمل في المزارع في المناطق الساحلية[3].

---

[1] – محمد القوزي: المرجع السابق، ص 46.

[2] – صلاح الدين العقاد: « كينيا و الحكم البريطاني »، مجلة حولية كلية البنات، دار المنظومة، عدد2، القاهرة، 1960م، ص 85.

[3] – حمدي حافظ و محمود الشرقاوي : إفريقيا في طريق الحرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة ، 1957 ، ص 12.

و مما زاد من مشاكلها هو الإعتماد على المبدأ الداعم لحرية التجارة و الذي كان من المبادئ المستخلصة من مؤتمر برلين II عام (1884-1885م) و بإعتبار أن المنطقة تابعة لبريطانيا إضطرت الشركة إعفاءها من رسوم الإستيراد و رسوم الترانسيت هذا ما منعها من الحصول على موارد مالية كبيرة ،كما وجدت نفسها مضطرة لدفع مبلغ 11 ألف جنيه سنويا للسلطان كتعويض عن قيمة الرسوم الجمركية التي كان يجمعها من المنطقة. وكان لسوء التنظيم والتنسيق و التخطيط بين مركزها في لندن و مركزها في ممباسا عامل آخر في تصاعد مشاكلها و ضياع جزء كبير من أموالها بعد أن أنفقت 625 ألف جنيه على أعمال الإدارة والحكم، وعلى إقامة المحطات الإدارية اللازمة لقوافلها التي كنت ترسل نحو الداخل، علاوة على مبلغ يقدر ب 40 ألف جنيه أنفقت على حملاتها في أوغندا [1].

و تفاديا لإفلاسها المالي عمدت إلى ما يلي :

محاولة إنعاش النشاط التجاري في المناطق الداخلية ، وذلك باستغلال نهري الجب و تانا ملاحيا ،غير أن جهودها في هذا المجال لم تنجح. كذلك سعيها إلى إدخال تعديلات على عقود الإمتياز مع سلطان زنجبار عن طريق شراء الشريط الساحلي لمنطقة النفوذ البريطانية بدلا من استئجاره كما فعلت ألمانيا ،إلا أن ماكينون لم يكن موفقا في ذلك بعد رفض سالزبوري لهذه الخطوة حرص منه على أن لا يكون إنقاذها على حساب إفلاس السلطان. وتحت هذا الوضع الراهن جرت مفاوضات بينها و بين سلطان زنجبار لإدخال تعديلات أقل شمولا على عقد الإمتياز. و لقد نجحت في هذا بعد موافقة سلطان زنجبار علي بن سعيد على تمديد فترة إمتيازها إلى الأبد غير أن هذا كله لم يكن مفتاحا لحل وإنهاء إفلاسها[2].

---

[1] – حسين السيد شعلان: « كينيا مأساة إفريقيا »، مجلة الطليعة مؤسسة الأهرام، دار المنظومة، عدد3، السنة 6، القاهرة، 1970م، ص 71.

[2] – محيى الدين محمد مصيلحي سليمان: الإستعمار الأوروبي في كينيا و تطور نظام الحكم فيها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شوقي الجمل، معهد الدراسات و البحوث الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، [د، ت] ، ص 34.

وكانت أعباء إدارتها تصل إلى100 إلف جنيه سنويا بينما كان الوضع سيئا بخصوص إرباحها التي كانت ضئيلة جدا لذا قررت تقليص نفقاتها إلى 40 ألف جنيه سنويا إلا أنها لم تتمكن من تدبير ذلك المبلغ و هذا ما دفعها إلى التلويح بالإنسحاب من المنطقة في شهر جويلية 1891م، وقد شهد هذا القرار إعتراض كبير من طرف جريدة التايمز اللندنية وجمعية مكافحة الرقيق و جمعية الكنيسة التبشيرية في العاصمة البريطانية، وقد ألحوا على معارضة مشروع الإنسحاب وقد إستطاع أعضاء الكنيسة التبشيرية و ماكينون و أصدقائه تدبير مبلغ قدره 40 ألف جنيه سنويا هذا ما أجل من قرار إنسحاب الشركة من المنطقة إلى آخر ديسمبر 1892م [1].

وفي أعقاب ذلك وجدت نفسها مضطرة للإنسحاب من بقية شرق إفريقيا و قد جرت لذلك مفاوضات بين جورج ماكينزي الذي خلف ماكينون في منصب رئاسة مجلس الإدارة بعد وفاته في أفريل 1894م، وبين وزارة الخارجية البريطانية و قد طلب مندوبها مبلغ قدره 450 ألف جنيه نظير تصفية أعمالها في المنطقة إلا أن وزارة الخارجية البريطانية أكدت أنه من الإستحالة دفع ذلك المبلغ و إقترحت أن تطلب من سلطان زنجبار دفع مبلغ 150 ألف جنيه كتعويض لها عن تخليها عن عقد إمتيازها مع رفض مندوبها هذا العرض الحكومي وإضطر بذلك اللورد كمبرلي وزير الخارجية إلى رفع قيمة التعويض إلى 250 ألف جنيه على أن يدفع سلطان زنجبار من هذا المبلغ 200 ألف جنيه و تدفع الحكومة البريطانية الخمسين ألف المتبقية[2].

[1] – محي الدين محمد مصيلحي سليمان: المرجع السابق، ص ص 35– 38.

[2] – عبد العزيز كامل: قضية كينيا، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، القاهرة، 1961، ص 34.

ثالثا: في أوغندا:

عرفت حركة الكشف الجغرافي في إفريقيا الشرقية موجة كبيرة والتي قادها المبشرون حيث سلكوا في توغلهم من الساحل إلى الداخل طرق القوافل العربية والتي كانت كثيرة، و لقد إرتبطت هذه الحركة بحركة التبشير و تاريخ الإرساليات المسيحية سواء في شرق إفريقيا أو في غربها حيث أنه عملت في القارة خمس إرساليات بروتستانتيه إنجليزية[1].

هي: جمعيه لندن التبشيرية، إرسالية الكنائس الحرة المتحدة الإسكتلنديه، إرسالية كنيسة إسكتلندا الرسمية ، إرساليات الجامعات في إفريقيا الوسطى و جمعية الكنيسة التبشيرية[2].

و لقد وصلت أولى البعثات التبشيرية المسيحية البروتستانتية إلى شرق إفريقيا وذلك في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، بينما كانت سنة 1868م بداية لوصول البعثات التبشيرية المسيحية الكاثوليكية ولقد شرعت هذه البعثات في إنشاء مراكز لها في المدن الساحلية المطلة على المحيط الهندي ثم إنطلقت في التوغل نحو الداخل من خلال الطرق التجارية التقليدية[3].

كما لعبت الجمعيات التبشيرية والمبشرون دورا هاما في التمهيد لقدوم الإستعمار من خلال إستكشاف المناطق وسكانها ودراسة عاداتهم وتقاليدهم ولقد كتبوا عن ذلك في المجلات والجرائد الأوروبية يثنون فيها على دولهم وحث مواطنيها على القدوم نحو إفريقيا لإستغلال خيراتها[4].

---

[1] – رجب حراز: المرجع السابق، ص،44.

[2] – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص،113.

[3] – منصف بكاي: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، دار السبيل للنشر والتوزيع ،الجزائر، ط1، 2009 ، ص،37

[4] – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص111.

وصلت البعثات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية في وقت مبكر إلى أوغندا ولقيت نجاحا ملحوظا خاصة حين إتجهت إلى تشجيع تحرير العبيد[1].

و في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر إزدادت حركات البعثات البروتستانتية والكاثوليكية نتيجة لنشاط المبشرين البروتستانت من أتباع جمعية الكنيسة التبشيرية و المبشرون الكاثوليك من أتباع جمعية الآباء البيض، ولقد أدى التسابق بين هذه الكنائس إلى غرس بذور الخلاف الكنائسي حول المسيحية في سكان أوغندا فإنقسمت بذلك المجتمعات الإفريقية إلى كاثوليكية و بروتستانتية رغم وجودها في نفس المنطقة[2].

مع العلم أن الحزب البروتستانتي موالي للإنجليز أما الحزب الكاثوليكي فكان تابعا لفرنسا[3].

و في ظل هذا الصراع الديني إتبعت بريطانيا أسلوب عقد المعاهدات مع زعماء الأقاليم في هذه البلاد الأمر نفسه الذي حصل مع الملك موانجا ملك بوغندة عندما تم إبرام المعاهدات بينه وبين الكابتن فيردريك لوغارد في 26 ديسمبر 1890م[4].

والتي نصت على أن توضع أوغندا تحت حماية الشركة البريطانية و قبول سلطتها مع وجوب حرية المعتقد والتجارة وإلزامه بوقف تجارة العبيد ومراقبة تجارة الأسلحة من طرف الشركة كما إشترطت أن يقوم ممثلها البريطاني في كمبالا بالإعتناء بأي أوروبي و نظير ذلك ستفعل الشركة ما بوسعها لتطوير القارة على طول الساحل[5].

---

(1) – رياض زاهر: المرجع السابق، ص137.

(2) – فيصل محمد موسى: المرجع السابق، ص144.

(3) – رجب حراز :المرجع السابق، ص85.

(4) – ظاهر جاسم : إفريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003، ص197.

(5)– Ward, w.c.f. and White, l.w : East Africa A Century of Change (1870–1970), Africania publishing Corporation, London, 1971, p58.

لقد دعا لوغارد الكاثوليك والبروتستانت لنسيان خلافاتهم الدينية وأقنعهم بالإتحاد للتخلص من عدوهم المشترك الذي يتمثل في كل من المسلمين و البونيورو، وعليه فقد جمع جيشا كبيرا من الإنجليز ووضع الكاتيكيرو أبولوكاغو على رأسه وفي ماي 1891م تمكن من هزيمة المسلمين لكنه أدرك بأن هزيمة البونيورو لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال اللجوء لقبيلة الباغندة[1] .

لقد إستطاع لوغارد بين سنوات 1891-1894م من الإستفادة من وضع القوات المصرية السودانية التي كانت تابعة لأمين باشا، حيث تمكن لوغارد من إقناعه بدخول قواته للعمل لمصلحة الشركة البريطانية الإفريقية [2].

وبهذا فقد لعب لوغارد دورا كبيرا في تكريس الهيمنة البريطانية في التراب الأوغندي [3].

أوقفت الشركة عملياتها في أوغندا في 31 مارس1893م عندما واجهت مشاكل كبيرة وهي تحاول تحقيق الأهداف الإمبريالية وتثبيت نفوذها على المنطقة الشاسعة، بالإضافة إلى النقص الذي مس مواردها المالية [4].

و عليه فقد تم توقيع معاهده قررت فيها شركة شرق إفريقيا البريطانية نقل حقوقها في تلك المعاهدة إلى الحكومة البريطانية، بسبب ما لحقها من عجز في دفع مستحقاتها للإدارة البريطانية [5].

---

[1] – Ward, w.c.f. and White, l.w:op. cit.p59

[2] – محمد موسى فيصل : المرجع السابق، ص 182.

[3] – منصف بكاي: أضواء على تاريخ إفريقيا، المرجع السابق ، ص247.

[4] – نفسه:ص292.

[5] – ظاهر جاسم: المرجع السابق، ص ص 213-214.

وقبل إعلان الحماية عينت الحكومة البريطانية الجنرال بورتال قنصلها العام في زنجبار مبعوثا خاصا لأوغندا بهدف الحصول على معلومات تمكن الحكومة من إتخاذ قرار نهائي بشأن إبقاء أوغندا في دائرة النفوذ البريطاني أو إخراجها[1].

ولقد ذكر بورتال أن إنسحاب بريطانيا من أوغندا سوف يؤدي إلى خسارة كبيرة من الأراضي الشاسعة التي حفظها الإتفاق البريطاني الألماني الخاص بتحديد مناطق النفوذ في هذه المنطقة من القارة، ولقد حذر من وقوع أوغندا تحت أيادي الدول الأخرى، وذكر أن السيطرة على أوغندا تعني تحقيق النفوذ والتفوق التجاري في أغنى أجزاء إفريقيا وأكثرها سكانا[2].

وبهذا فقط شرح بورتال إلى حكومته أهميه موقعها الإستراتيجي فهي تمثل المفتاح الطبيعي لكل وادي نيل و ذلك من خلال سيطرتها على الشواطئ الشمالية والغربية لبحيرة فيكتوريا و على الطريق المؤدي إلى بحيرة ألبرت وإدوارد وعلى مياه أعلى النيل هذا علاوة على أنه تنبأ بأن أوغندا ستتحول إلى سوق كبرى للمنتجات الأوروبية[3].

و بناءا على ذلك فقد تم توقيع معاهدة بتاريخ 29 ماي 1893م مع الملك موانغا بحضور كل من القديس مايكل و القديس جورج و المفوض البريطاني في شرق إفريقيا حيث تعهد فيها الملك بعدم توقيع أي معاهدة أو إتفاقية دون الحصول على رأي و موافقة بريطانيا أولا. و لقد نصت المادة 11 من هذه الإتفاقية على خضوع الضرائب المفروضة في المنطقة تحت الرقابة البريطانية أما المادة 14 فجاء فيها أن جميع العلاقات الخارجية لأوغندا سيتم وضعها تحت أيادي الحكومة البريطانية.(ينظر: الملحق رقم5 ، ص130) .

وفي 27 أوت عام 1894 م تم عقد معاهدة جديدة أكدت ما تضمنته المعاهدة السابقة وعززت هيمنتها على الشؤون الخارجية من الواردات و الضرائب و في نفس العام

---

[1] – ظاهر جاسم: المرجع السابق، ص123.

[2] – رجب حراز: المرجع السابق، ص124.

[3] – جلال يحيى: المرجع السابق، ص 454.

أعلنت بريطانيا حمايتها على أوغندا ولقد تحملت الحكومة البريطانية مسؤولية إدارة هذا الجزء من شرق إفريقيا، نظرا لما عرفته شركة شرق إفريقيا البريطانية من صعوبات و متاعب في المنطقة حيث تحرك اللوبي الإمبريالي في لندن بزعامة اللورد روزبيري الذي كان رئيس الوزراء خلفا للورد غلادستون في مارس 1894م مدعما بالفرق التجارية و البعثات التبشيرية المسيحية البروتستانتية بهدف إنهاء دور الشركة نهائيا في أوغندا [1].

إن الإعلان الصادر عن الحكومة البريطانية في الثامن عشر جويلية 1894 والمتعلق بإعلان الحماية الرسمية على أوغندا، لم يكن يشمل أراضي وممالك أوغندة كلها، بل شمل المنطقة التي تشغلها مملكة بوغندة [2]، والأقاليم التابعة لها كأراضي كوكي وأنكولي وبانيورو وبوسوجا، وقد حدث قبل إعلان الحماية الرسمية أن خاضت الحكومة البريطانية في المنطقة سلسلة من الحملات على المناطق المجاورة مما نتج عنه توسع رقعة محمية بوغندة في السنوات التالية[3].

ومنذ عام 1895 أصبحت وزارة الخارجية البريطانية مسؤولة مباشرة عن الإدارة في كل مناطق النفوذ البريطاني في إفريقيا الشرقية، وفي30 جويلية 1896م أصدرت نفس الوزارة بلاغا بشأن محمية أوغندا ينص على أن أراضي بانيورو وما يلي الجهة الغربية من منطقة بوغندة، إلى جانب مملكة بوسوجا والأراضي الواقعة إلى الشرق أنها بموجب هذا البلاغ قد وضعت داخل حدود محمية أوغندا، وتحت إشراف وزارة الخارجية البريطانية [4].

و الجدير بالذكر أن الإدارة الإستعمارية البريطانية إستطاعت بفضل تطبيقها لنظام الحكم غير المباشر في المنطقة وبالخصوص في مملكة أوغندة أن تسيطر على الوضع دون أن

---

[1] – منصف بكاي: الحركة الوطنية وإسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص ص 247–248.

[2]– سليماني يوسف: « جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894–1962) » ، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الخامس ، مخبر الدراسات الإفريقية LEA، جامعة الجزائر2، نوفمبر 2016م ، ص158

[3] –رجب حراز: المرجع السابق، ص 125.

[4] – نفسه: ص 129.

تكلف إدارتها مجهودات كبيرة ومراكز حكومية مدعمة بأعداد هائلة من الجنود، مثلما كان الحال مع الجارة كينيا التي طبق فيها نظام الإستعمار المباشر الذي يفرض عليها التدخل في جميع الأمور [1].

[1]– Gukiina, Peter.M.Uganda :A case study in African politica development,university of Notre Dame Press, London, 1972, p 56

الفصل الثالث:

التواجد الإستعماري الألماني في شرق إفريقيا

أولا: بداية التواجد الألماني في شرق إفريقيا

ثانيا: السياسة الإستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا(1884-1918م)

1- إداريا و سياسيا

2- إقتصاديا

3- قضائيا

4- اجتماعيا

أولا: بداية التواجد الألماني في شرق إفريقيا:

ظلت ألمانيا حتى الثمانينيات من القرن 19م لا تملك أي مستعمرة في إفريقيا و لكن هذا لا يعني بتاتا إنعدام نشاط الألمان في القارة السمراء خاصة في مجال الكشف الإستعماري فقد كانت البعثات التبشيرية الألمانية و الرحلات بقصد المغامرة أو بقصد التجارة قد نشطت بشكل كبير في غرب إفريقيا وصولا إلى الساحل الشرقي في منطقة جبال كلمنجارو عام 1860م وقد برزت أسرة هنوفر ذات النشاط الكشفي في الساحل الشرقي لإفريقيا [1].

إنظمت ألمانيا إلى حلبة الصراع والتنافس الإستعماري نتيجة ما عرفته هذه الأخيرة من تأخير في تحقيق وحدتها القومية حيث لم يتم ذلك إلا في سنه 1871م بعد جمله من المعارك التي خاضتها ألمانيا والتي كان اسم حروب الوحدة هو العنوان الواصف لها حيث واجهت ألمانيا الدنمارك عام 1864م، النمسا عام1866م ثم فرنسا عام 1870م وكان المستشار الألماني رئيس الحكومة فون أوتو بسمارك يرى أن المستعمرات هي مجرد خطوة تسبب مشاكل لألمانيا أكثر من منافعها ولكن في الثمانينيات من القرن الماضي تغير رأيه فجاة وقد علل المؤرخون ذلك بإدراك بسمارك أن الكثير من الألمان قد شرعوا في الهجرة إلى العالم الجديد بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة وهذا الأمر كان بمثابة خسارة لألمانيا وعليه فقد توجه تفكيره نحو ضرورة إنشاء مستعمرات لهم في إفريقيا [2].

ودفعت إلى ذلك جملة من العوامل منها العامل الإقتصادي المرتبط بتقدم الصناعات الألمانية وإزدياد منتجاتها والذي أدى بدوره إلى الركود الإقتصادي وإنخفاض الأجور وإنتشار الأفكار الإشتراكية و كلها أمور دفعت بالرأسماليين الألمان إلى الضغط

---

[1] – جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص80.

[2] – Coulson , Andrew .Tanzania : A political Economy .Oxford University Press , Oxford , 1982, p33.

على حكومة المستشار بسمارك من أجل التوجه لميدان الإستعمار الخارجي خاصة بعد إنتشار فكره الهجرة الألمانية إلى الخارج نتيجة البطالة إضافة إلى إستبداد أملاك الأراضي الزراعية أو الهروب من الخدمة العسكرية وقد ساند بعض المفكرين الألمان الدعوة إلى الإستعمار متأثرين بالأفكار القومية التي رافقت تحقيق الوحدة الألمانية والترويج لفكرة سمو الجنس الألماني على باقي الأجناس البشرية مع حب العظمة والشهرة لإمتلاك المستعمرات في إفريقيا [1].

لقد كان بسمارك يرى بأن التوجه نحو حركه الإستعمار ليس لها أي منفعة لألمانيا بعد أن أقيم الإتحاد مباشرة، خصوصا وأن ألمانيا كانت بحاجة إلى تقوية وتمتين أقدامها في أوروبا وكانت تخشى من أن يؤدي إنضمامها للتسابق الإستعماري في ذلك الوقت إلى توحيد القوى الأوروبية الفاعلة في هذا الميدان والوقوف ضدها وهنا نجد تحديدا إنجلترا وفرنسا اللتان كانتا المنافس البارز لألمانيا، كما أن بسمارك كان قد أعلن في عام 1876م أن دولة عظمى مثل ألمانيا لا يمكنها الإستغناء عن المستعمرات في نهاية الأمر ولكن الفرصة لم تكن سانحة بعد بل كان الأمر يحتاج إلى إعداد ونضج [2].

ومن المعروف أن بسمارك لم يبد قبل عام 1884م أي إستعداد من اجل إقامة مستعمرات ألمانيا في إفريقيا حيث رفض الإستجابة لكل النداءات التي وجهها الرحالة والتجار ورجال الصناعة الألمان بغية تأسيس مستعمرة ألمانية فيما وراء البحار و كان الإعتماد على هذه السياسة بالنسبة لبسمارك قبل عام 1884م راجع لعدة أسباب منها رغبته الملحة في الوصول وضمان الأمن للرايخ الألماني في أوروبا وإعتقاده بأن توسع ألمانيا في ما وراء البحار خطوة متهورة قد تلهيها عن شؤون القارة الأوروبية، تلك القارة التي نالت على القدر الأكبر من إهتمامه و الذي قام فيها بجهودات دبلوماسية كبيرة

---

[1] – جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص 81.

[2]– Races, Allien: A History of Colonization of Africa, Cambridge University press, Cambridge, 1899. p251.

لفرض نفوذه الشخصي عليها وكذلك فكرة عدم إقتناعه بقيمه المستعمرات وفوائدها و التي كانت تجول خاطره والتي إمتازت بعدم جدواها بالنسبة لدولة ناشئة مثل ألمانيا[1].

أكد بسمارك سياسته و ذلك في عام 1881م بقوله طالما بقيت مستشارا للرايخ فلن أتبع سياسة إستعمارية ، ونشرت الصحف على لسانه عام 1882م أن الوضع السياسي في ألمانيا يمنع الحكومة من الإشتراك في المغامرات الإستعمارية، و لقد كان إعتقاد بسمارك بعدم قدرة الألمان على منافسة الإنجليز في الميدان الإستعماري سببا آخرا لعدم التوجه نحو حركة الإستعمار وأيضا رغبته في إلهاء كل من إنجلترا و فرنسا بالمستعمرات الإفريقية لإبعاد نشاطهما عن أوروبا ، وينفرد بتوجيه دفة السياسة في تلك القارة من جهة، و أن يستغل الصراع الإستعماري بين إنجلترا و فرنسا لكي يقوم بدور الحاكم والفاصل بين أطماعهم في إفريقيا كلما شب نزاع بينهما من جهة أخرى ، كذلك يصرف نظر فرنسا ويزيل روح الإنتقام لهزيمتها في الحرب السبعينيات وإسترداد إقليمي الألزاس واللورين من جهة ثالثة [2].

ولقد كانت الإمبراطورية الألمانية لا تستطيع ضمان الحصول على المواد الأولية خاصة بعد ما شهدته تلك الفترة من إنقلاب صناعي أوروبي و بهذا فقد كانت إفريقيا ومواردها الأولية وأسواقها الحل الشامل لمشاكل ألمانيا [3].

لم تلبث الصناعة الألمانية أن تقدمت بفضل الغرامة الحربية التي حصلت عليها ألمانيا من فرنسا وبفضل اكتساب الألمان الخبرة من الدول التي عرفت قفزة كبيرة في هذا الميدان والتي كان لها دور كبير لنمو الاقتصاد و الإنتاج الصناعي الألماني حيث بلغت منتجات الصلب عام 1880 م ثلاثة أضعاف المنتجات الفرنسية و نتيجة لهذا التزايد الهائل الذي مس هذه الصناعات فقد شهد القطاع تراكما في الإنتاج والمصنوعات وأيضا

---

[1] – رجب حراز: المرجع السابق، ص 53.

[2] – نفسه:ص ص 54–55.

[3]– Coulson , Andrew : op.cit , p34

إلى رخص أسعارها وإلى عطل العمال وكان لتقدم صناعة السفن أيضا داعيا لصرف المزيد من المنتجات التي تحملها إلى الخارج، لا سيما وقد حتمت كل من بريطانيا وفرنسا نقل تجارتها على سفنها فقد كان بقاء ألمانيا بدون مستعمرات يضع صناعاتها تحت تهديدات الرسوم الجمركية المرتفعة ويصيب مصانعها بالعطل و التوقف عن التصنيع، بالإضافة إلى تراكم الأزمات كأزمة نقص الأجور والمواد الخام وعدم إيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية أيضا أزمة الأسطول التجاري الألماني فعدم الإسراع في إيجاد حلول لهذه الأزمات كفيل بخسارة المكاسب والإرباح التي ضمنتها الإمبراطورية الألمانية غداة إنتصارها، فرأى بسمارك أن المستعمرات قد تفرج هذه الأزمات وهذا ساعد على سحق الحركة الإشتراكية التي أخذت في الظهور [1].

أدرك بسمارك في النهاية عدم إستطاعته الوقوف بوجه ضغوط الرأي العام الألماني فتحول من معارض للإطماع الإستعمارية إلى مؤيد لها و بدأ في التفكير لإقامة مستعمرات ألمانية في إفريقيا وطلب من الجمعيات التجارية عام 1883م تقديم مقترحاتها لإيجاد حلول مناسبة لصالح التجارة الألمانية. [2].

وبين نهاية سنة 1884م وبداية سنة 1885م، قرر بسمارك عقد مؤتمر للدول الإستعمارية ببرلين والذي تم ذكر تفاصيله مسبقا من أجل تحديد مناطق النفوذ ، ولتجنب الإصطدامات بين القوى الإمبريالية. وعلى هذا الأساس، طالبت الإمبراطورية الألمانية أن يكون لها نصيبا بغرب إفريقيا [3]. وبالموازاة مع تلك المساعي التوسعية، تمكن المغامر الألماني كارل بيترس الذي أسس الجمعية الألمانية الإستعمارية من السفر

---

[1] – رياض زاهر: المرجع السابق، ص231.

[2] – رجب حراز: المرجع السابق، ص57.

[3] – جعفر عباس حميدي: المرجع السابق، ص84.

سريا إلى شرق إفريقيا، وخلال ستة أسابيع أبرم 12 معاهدة مع رؤساء بعض القبائل بشرق إفريقيا تقرر بموجبها تنازل رؤساء القبائل عن أراضيهم وحقوقهم فيها[1].

لقد لعبت بسمارك دورا هاما في إنعقاد مؤتمر برلين علما أن ألمانيا وحتى الثمانينيات من هذا القرن لا تملك من إفريقيا موضع قدم، كما أن الحكومة الألمانية إندفعت نحو تيار الإستعمار لدرجه أنه أصبح لألمانيا دورا واضحا في هذا المجال. [2].

قامت ألمانيا بتغيير سياساتها من السياسة التقليدية إلى السياسة الإستعمارية وتعددت الآراء في تحديد أسباب هذا التحول فهناك أسباب غير مباشرة راجعة إلى الرغبة الألمانية في مجارات و تقليد الدول الأوروبية المجاورة لها والظهور بمظهر الدولة العظمى التي لا تقل شأنا عن غيرها من هذه الدول وخاصة بالنسبة لفرنسا.

أما العوامل المباشرة فنجد أن للعامل الإقتصادي دور كبير في تحريك الفكر الألماني نحو الإستعمار، حتى أن بعض الألمان قاموا بكتابة طموحاتهم وطمعهم بكل صراحة بقول إفتحوا المجال لألمانيا لتكون مستعمرات لها فإن الألمان يستحقون ما حققه الإنجليز من نجاح وسيصبحون أثرياء مثلهم [3].

لعبت سياسة الدول الأوروبية الإستعمارية الأخرى في إفريقيا دورا هاما وكانت عاملا آخر نحو توجه ألمانيا للإستعمار وتمثلت في ما فعله الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا في إفريقيا فقد قامت سياسته بفتح عيون الدول الأوروبية الأخرى فأخذت كل دولة تسعى لأخذ نصيب لها في إفريقيا فكان من الطبيعي أن يتخذ بسمارك السياسة الإستعمارية ضمن أولوياته بعد أن كان معارضا لها وسارع هو أيضا لإن تأخذ دولته نصيبها من هذه القارة وتعويض ما فاتها نتيجة دخولها المتأخر في هذا الميدان

---

[1] – منصف بكاي: « تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية (1884–1918) » ، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع ، مخبر الدراسات الإفريقية LEA ،جامعة الجزائر2، ماي 2016م ، ص 12.

[2] – عزيز عبد الله مظلوم: المرجع السابق، ص 100.

[3] –نفسه: ص 88.

الإستعماري، و لقد تمكن الألمان من بسط سيطرتهم على أربعه أجزاء من قارة إفريقيا في مده لا تتجاوز سنة واحد تقريبا[1].

وفي أفريل 1889م ، توغل الألمان في شرق إفريقيا بسرعة فائقة مقارنة بالإنجليز حيث توغل كارل بيترز في أوغندا بهدف ضمها إلى شركته ، و في هذه الأثناء بدأ الألمان يخشون من التقارب الفرنسي الروسي ، هذا التحالف الذي حصلت روسيا بموجبه على قرض مالي، كما أن الدبلوماسية البريطانية كانت تهدف إلى وضع حد لمطالب الألمان بأوغندا، كما قرر اللورد ساليزبوري الإستحواذ على أوغندا وكينيا ، وفرض الحماية على زنجبار. وقد دخلت الدولتان في مفاوضات جديدة ، هذه المفاوضات إنتهت إلى إبرام معاهدة في جويلية 1890م والتي سميت بمعاهدة هلغولاند Helgoland[2] التي أتمت التقسيم الشامل لشرق إفريقيا. [3] (ينظر: الملحق رقم3، ص125).

وكان منطلق هذا النزاع هي جزيرة لامو التي كانت تحت إدارة شركة شرق إفريقيا البريطانية لكن الألمانيين إعتبروها أراضي تابعة للسلطان منذ عام 1877م بما في ذلك جزر خليج ماندا، ولقد قدم النزاع الوزير البلجيكي البارون لامبرمونت الذي قدم تقريره في أوت 1889 حيث قرر فيه بأن مطالب شركة شرق إفريقيا البريطانية شرعية[4].

وقد وقعت هذه المعاهدة في 1 جويلية 1890 لتفصل الحدود بين ألمانيا و بريطانيا من شرق ساحل بحيرة فكتوريا إلى دولة الكونغو الحرة وحضر هذه المعاهدة السير إدوارد بالودين مالت سفير بريطانيا و السير هنري بيرسي أندرسون رئيس القسم الإفريقي

---

(1) –منصف بكاي :« تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق، ص 21.

(2) – هلغولند، جزيرة ألمانية في بحر الشمال، قاعدة عسكرية بحرية في الحرب العالمية الأولى حصلت عليها ألمانيا من الإنجليز بموجب تسويات، تمت بين الطرفين ، (ينظر: المنجد في اللغة و الإعلام، المرجع السابق، ص 597.)

(3) – مراد زواوي: المقاومة الإفريقية للتواجد الامبريالي الألماني في شرق إفريقيا الألمانية(تنزانيا حاليا) (1888–1907م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، إشراف منصف بكاي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، السنة الجامعية 2012–2013م ، ص 58

(4)– Woolf, Leonard: op.cit, p250.

ومستشار الإمبراطورية الألمانية الجنرال فون كابريفي وعضو المجلس الخاص في وزارة الخارجية الدكتور كارول[1].

وتقضي هذه المعاهدة بإعادة تقسيم منطقة شرق إفريقيا بين بريطانيا وألمانيا على النحو التالي:

1- إعتراف ألمانيا بإنفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتي بامبا وزنجبار.

2- تسلم ألمانيا بامتداد خط الحدود الفاصل بين منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية إلى بحيرة فيكتوريا وعبر هذه البحيرة إلى حدود دولة الكونغو الحرة البلجيكية.

3- تنازل ألمانيا لبريطانيا عن المحميات الألمانية في ويتو كما تنازلت عن كل دعاويها في الشريط الساحلي الممتد من ويتو إلى قسمايو والتي فرضت ألمانيا حمايتها عليها في عام 1889م.

4- تنازل ألمانيا عن بعض دعواها في منطقة توزيع المياة بين بحيرة نياسا وتنجانيقا وفي مقابل ذلك حصول ألمانيا على جزيرة مافيا .

5- تعهد بريطانيا إستخدام كل نفوذها من أجل التوصل إلى إتفاق ودي بين زنجبار وألمانيا يتنازل السلطان فيه تنازلا تاما عن الشريط الساحلي بين نهري أومبا وروفوما، و التي كانت شركة شرق إفريقيا الألمانية تتولى إدارته بموجب إمتياز حصلت عليه في عام 1887م، مقابل ذلك تدفع ألمانيا للسلطان تعويضا ماليا. [2].

---

[1]– Mc dermotte: British east Africa or ibea, Cornell university library, London,1893, p313.

[2]– Hertslet, Edward: the Map of Africa by treaty.vol 3, Majastys Stationery office , London, 1896.p899.

ثانيا: السياسة الإستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا (1884-1918م)

1-إداريا و سياسيا:

بدا التدخل الألماني على تنجانيقا في جانفي 1881م حيث إستولت الحكومة الألمانية على إدارة تنجانيقا وكانت الإدارة تشمل على حاكم عام يكون منتخب من طرف المجلس الإستشاري والحاكم غوفرنور governor كان يملك السلطة لفرض القوانين والمراسيم الإستبدادية وتعليمات المستشار (رئيس الوزراء في ألمانيا) كما أنه هو المسؤول عن قوات الدفاع [1].

ولقد كان دخول ألمانيا المتأخر لحلبة الصراع بسبب تأخر تحقيق قوميتها إحدى عوامل إرتكاب الأخطاء في التسيير و التنظيم الذي مس إدارة المستعمرات التي دخلت في حوزتها [2].

حيث أن السياسة الاستعمارية الألمانية عرفت إنتقالات ومراحل متزامنة ومختلفة ففي بادئ الأمر كانت الإدارة تحت قيادة الشركات الألمانية الإحتكارية مثل شركه شرق إفريقيا الألمانية حيث كانت هذه الشركات هي الوحيدة التي بإمكانها إدارة هذه المناطق وأن العسكريين يصعب عليهم أداء هذه المهمة على عكس التجار القادرون على تجاوز هذه الصعوبات وتحمل مسؤولية الإدارة. [3].

لكن بعد ذلك تنازلت شركة شرق إفريقيا الألمانية في 1 جانفي 1891م بعد الضعف المالي والسياسي الذي أدركها إضافة إلى عدم قدرتها على إستغلال الإمكانيات

---

[1]– Kimambo, I .N. And Temu, A. j: A History of Tanzania, East African publishing House, Nairobi, and 1969.p 103.

[2] – منصف بكاي : تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني (1919-1924م) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف محمد العربي الزبيري ، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، السنة الجامعية 2002م ، ص 54.

[3] – منصف بكاي : «تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الالمانية (1884-1918م) »، المرجع السابق، ص 22.

الإقتصادية الهائلة لمستعمرة إفريقيا الشرقية الألمانية و قد مس هذا التنازل حقوق سيادتها وإمتيازاتها في المستعمرة للحكومة الألمانية، التي تولد عنه ظهور الحكم المباشر فيها مقابل حصول الشركة الألمانية التي تحولت إلى شركة تجارية خاصة على تعويض سنوي قدره 600,000 مارك ألماني من الحكومة الألمانية، إضافة إلى حصولها على إمتيازات إقتصادية جديدة في المستعمرة [1].

أما بالنسبة للمرحلة الثانية فتبدأ عندما إنهزم بسمارك في الإنتخابات البرلمانية وتمتد إلى غاية ظهور أزمة السياسية التي جاءت نتيجة جملة الفضائح وتميزت هذه المرحلة بالتدخل المباشر للبرلمان الألماني في شؤون المستعمرة وعملت الحكومة على إغراق المستعمرة بالفرق العسكرية للحفاظ على حكمها فيها، و إجبار الأهالي على زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن و إرغامهم العمل في المزارع التابعة للمستوطنين الأوروبيين [2].

خضعت تنجانيقا لنظام الحكم المباشر وكان هيكلة الإداري مكون من العرب ومن السواحليين ذوي الكفاءات المهنية المتدنية ولم يكونوا إلى جانب ذلك ينتمون إلى السكان المحليين ولقد كسب الألمان إمتيازات واسعة مستفيدين من تسخير الوطنيين ومن الضرائب العالية التي كانت تفرض عليهم الأمر الذي أدى إلى توليد روح الإنتفاضة لدى الأهالي والذي نتج عنه قيام الثورات. [3].

و قد قام الألمان بفصل الجهاز العسكري عن الجهاز الإداري لتسهيل تسيير الأمور الإدارية [4].

---

[1] – مراد زواوي : المرجع السابق ، ص 64.

[2] – منصف بكاي: تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني: المرجع السابق ، ص ص 55–56.

[3] – رياض زاهر : المرجع السابق ، ص 23.

[4] – منصف بكاي : الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق ، ص 55.

وكانت كل مستعمرة أو إقليم تخضع لحاكم عام يعاونه مدير يعتبر بمثابة الحاكم المحلي المسؤول عن إقليمه ، وكانت الأوامر تصدر عن الحاكم العام[1].

وكان يجتمع مرتين في السنة يقدم إقتراحات للحاكم العام عند إعداد الميزانية، وكان الحاكم العام للمستعمرة يعاونه مديرون يشرفون على الأجزاء المختلفة التي تنقسم إليها المستعمرة، و كان هذا المدير حر التصرف في الإقليم الخاص به وينتظر التدخل من وزارة المستعمرات الألمانية. [2]

وكان حكام الأقاليم يشرفون على كل كبيرة وصغيرة في الإقليم حيث كانوا مكلفين بجمع الضرائب ومسؤولون على القضاء كما يعينون وينهون مهام رؤساء القبائل إضافة إلى إشرافهم على القوه التي تحفظ الأمن العام. [3]

وكانت المركزية شديدة بطابع الحكم الألماني ولم يشترك الوطنيون في القضايا الصغيرة و ظلت القضايا الكبيرة من إختصاص المحكمة المركزية التي تصدر أحكامها بموافقة الحاكم العام أما قضايا الإعدام فيجلس الحاكم العام للنظر فيها[4].

وبفضل اللجوء للإدارة المباشرة إستطاعت ألمانيا من حجب وكبت الحركة الوطنية بالمستعمرة وكل هذه المجهودات المبذولة ترمي إلى العمل من أجل الإستزادة والإستفادة من إمكانياتها الإقتصادية وذلك بتحويلها إلى أماكن ومنشآت للإنتاج الزراعي، مجبرين الأهالي على زراعة المنتوجات والمحاصيل الزراعية النقدية (كالبن ،القطن والسيزل)، إضافة إلى الأشغال العمومية مع إلزامية تطبيق سياسة الأرض المحروقة. كما قامت

---

[1] – عبد الله عبد الرازق إبراهيم و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر، المرجع السابق ص 74.

[2] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية»، المرجع السابق ، ص .24

[3] – منصف بكاي: تنجانيقا تحت الإنتداب بريطاني، المرجع السابق ، ص 58.

[4] – ألبير آدبواهن: تاريخ إفريقيا العام (إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880–1935م)،ج7، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990م ، ص71.

الحكومة الألمانية في 16 نوفمبر 1895م بإصدار مرسوم ينص" بتحويل كل أراضي إفريقيا الشرقية الألمانية إلى أراضي تابعة للحكومة " في خلاصتها ملكا للتاج الألماني[1].

ومع نهاية هذه المرحلة أسفر عنها ظهور عدة ثورات وإنتفاضات ،أهمها إنتفاضة أبو الشيري بن سليم الحرثي وبوانا هيري، والتي عرفت بالإنتفاضة العربية أو التمرد العربي والتي أقمعت في ديسمبر 1889م، ولكن أهم ثورة هي ثورة الماجي ماجي، والتي إستمرت من1905-1907م [2].

وكل هذه الثورات وقفت صدا منيعا في وجه الحكومة الألمانية حيث أجبرتها إلى تغيير سياستها، من خلال إدراج إصلاحات إدارية جديدة، ومن هذه الإصلاحات المرسوم الذي صدر في سنة 1907م الناص على "جعل كل الأراضي ملكا للتاج الألماني"،وهذا الأخير ألغى بدوره المرسوم الصادر عام 1895م، وفي ظل كل هذه المنوحات إلا أن المستوطنون الألمان لم يقتنعوا بالأراضي التي منحت لهم لزراعتها، بل ،إجتهدوا بغية الحصول على الأراضي الخصبة الواقعة في الأقاليم ذات المناخ الأكثر إعتدالا، وأيضا مطالبين بالملكية الخاصة لهذه الأراضي، إلا أن هذا الأمر أتى بمفعوله وإستجابت الحكومة الألمانية لمطالبهم ، و بذلك طرأت تحولات لأراضي المنطقة من تانجا إلى كليمنجاروا إلى موطن الرجل الأبيض [3].

بالرغم من تمكن الألمان القضاء على ثورة الماجي ماجي إلا أن هذه الإنتفاضة أرغمت الإدارة الإستعمارية و خيبت أملها ، حيث أجبرت هذه الإنتفاضة السلطات الإستعمارية الإمبريالية أن تعيد النظر في النظم التي طبقتها قبل قيام هذه الإنتفاضة كما أحدثت تغييرات جوهرية في أساليب الحكم في شرق إفريقيا الألمانية ، حيث قسمت شرق

(1)– Ingham, Kenneth. A History of East Africa. Longmans, London, 1965, pp:194 - 196.
(2)– Coulson, Andrew.op.cit, p 29.
(3)– Ingham, Kenneth: op.cit. p 197.

إفريقيا الألمانية إلى تسعة عشر إقليما وإقليمين عسكريين ، هما إيرنغا و ماهنجي وثلاث محافظات هي رواندا و بورندي و بكوبا[1].

ولم يعط الألمان إهتمام كثيرا بالعادات و التقاليد الإفريقية و أسسوا إدارة على نمط الحكم الفاشي و كانت سوء المعاملة هي شعار الإستعمار الألماني [2].

2-إقتصاديا:

شهدت المستعمرة تطورا إقتصاديا بطيئا منذ بداية التدخل الألماني على تنجانيقا وذلك راجع لعداء القبائل الإفريقية إضافة إلى نقص الموارد المالية مع الأخطاء الفادحة في الإدارة المالية، وعليه أصبحت السياسة الإستعمارية أهم المحاور التي تناولتها الحملة الإنتخابية البرلمانية لعام 1907م، وبعد هذه الفترة جاءت مرحلة جديدة إمتدت إلى غاية 1914م عرفت تغيرات جديدة و إنتشار الأمن والسلام كما شهدت هذه الفترة حملة من الإصلاحات مست ميادين عديدة (سياسية وإقتصادية وإجتماعية) وهذا ما يفسر أقدام وزير المستعمرات دنبرغ على زيارة المستعمرة سنه 1907م، وإصدار مجموعة من القرارات كقرار ملكية الأراضي الذي صدر في نفس العام إضافة إلى تعيين حاكم جديد على رأس المستعمرة [3].

وكان أول مظهر مادي قام به الألمان في شرق إفريقيا هو إنشاء الطرق والخطوط البرقية، حيث كانت هذه الخطوط مقدمة لغزو كما كانت ضرورية من ناحية التجهيزات في المناطق المحتلة لإستخدامها كنقاط إنطلاق للقيام بالمزيد من الإعتداءات[4].

---

[1] -منصف بكاي: الحركة الوطنية وإسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص ص160-161.

[2] – ألبير ادبواهن: المرجع السابق ، ص 73.

[3] – منصف بكاي: تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني ، المرجع السابق، ص 61.

[4] – والتر رودني: أوروبا والتخلف في إفريقيا ، تر: أحمد القصير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1998م ، ص 339.

كما قام الألمان ببناء سكتين حديديتين الأولى تبدأ من تنجا إلى موشي في الشمال بمسافة قدرها 352 كيلومتر، أما الثانية كانت بدايتها دار السلام لتنتهي في كيغوما بوسط البلاد بمسافة 1552 كيلو متر، تم بنائها من طرف شركة سيغي الألمانية للتصدير وكان للبرلمان الألماني دور بارز في المشروع حيث ساهم بقدر كبير في إنجازه بعد موافقته على تمويل إنجاز السكك الحديدية وقد كان هذا الإنجاز مطلبا من مطالب المستوطنين والحكومة الألمانية بدار السلام لأنه يمثل وسيلة فعاله لتسهيل عمل الألمان خاصة في ما يخص جمع الضرائب ولا سيما في المناطق النائية مثل بوكوبا، وعليه فبناء هذه السكك مكن القوات الألمانية من التدخل السريع في حالة ظهور أي طارئ، كما يسر عملية تسويق المحاصيل النقدية خصوصا وأن الحكومة إعتمدت على وسطاء بين الأهالي والمزارعين والشركات الإحتكارية الألمانية من جهة وبين القرى والموانئ من جهة أخرى. [1]

ولتحسين الدخل الإجمالي إعتمدت ألمانيا على الزراعة النقدية حيث أسس الألمان مراكز القطن لتعليم الشعب الإفريقي كيفية زراعته كما تمت طباعة كتب مدرسية تناولت طرق زراعة القطن بلغات إفريقية عديدة وتم منح البذور مجانا إلى الأفارقة كما أن القطن كان محصول تصديري حيث كانت زراعته إجبارية سواء رغب الشعب أو لم يرغب[2].

أرغم الأفارقة على زراعة المحاصيل النقدية وكان ذلك باستخدام البندقية والسوط في تنجانيقا وكان إستخدام الضرائب الوسيلة الأنسب لهذه الزراعات وقد تم رفض ضرائب نقدية على مواد عديدة (الماشية، الأرض، المنازل، الناس، أنفسهم) وكان يتم الحصول

---

[1] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية (1884–1918 م)»، ص ص 28–29.

[2]– Ward, E.F and white, L. W: op. cit. p 50.

على النقود لدفع الضرائب عن طريق زراعة محاصيل نقدية أو العمل في مزارع المستعمرات أو في مناجمه[1].

وهناك محصول آخر ذو أهمية كبيرة إذ يتعلق الأمر بالسيزل الذي إنتشرت زراعته على الساحل و داخل البلاد من تنجا ودار السلام، وكانت الشركة الألمانية هي التي تسيطر على زراعته حيث أن هذه الزراعة تتطلب مساحة واسعة مما يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وقد قامت الدولة بالوقوف إلى جانب ملاك المزارع إضافة إلى تقديم المساعدة لهم من خلال توفير اليد العاملة بمعدات أجور مخفضة وهذه المزارع جلبت العمال فكان التدفق إلى تنجانيقا آتيا من نياسالاند روديسيا الشمالية، الموزمبيق، رواندا و البوروندي[2].

لقد سخر الألمان الكثير من الموارد المالية و الطاقات لتطوير النموذج الإقتصادي في المنطقة ، عندما أضافوا منتجات زراعية جديدة إلى جانب السيزل كالشاي مثلا وبهذا تكونت مزارع واسعة على طول الشريط الساحلي و على سفوح جبال كليمنجارو والهضاب العليا الجنوبية كان لها أثرا في نمو الإقتصاد ، و كانت ملكا للمستوطنين الأوروبيون بعد أن تحصلوا عليها بأثمان جد منخفضة أو مجانا بموجب قانون ملكية الأراضي الصادر عام 1895م، و ذلك على حساب أراضي كانت ملكا للأهالي[3].

وأما الفلاحة فقد كانت تدار كما تدار المناجم و المزارع من حيث إجتذابها لليد العاملة من مصادر هذه المناطق التي يجري فيها الإنتاج[4].

---

[1] – والتر رودني: المرجع السابق، ص 214.

[2] – نفسه: ص347.

[3] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق، ص 27.

[4] – والتر رودني: المرجع السابق، ص349.

وهنا يظهر لنا أن الإدارة الإستعمارية الألمانية قد سعت إلى تحقيق أهداف تتجلى في :

1.التشجيع على زراعة المحاصيل النقدية كالقطن، البن، السيزل، معتمدة على اليد العاملة الإفريقية.

2.تشجيع المستوطن الأوروبي على الإستقرار في المناطق المنتجة أين تتوفر التربة البركانية كإقليم كليمنجارو.

3.إجبار الأهالي على المحاصيل الزراعية النقدية من أجل التمكن من دفع الضرائب من جهة و تزويد الألمان بالمواد الأولية للصناعة من جهة ثانية[1].

في سنه 1906م صدر البلد قرابة 70 ألف مارك ألماني من السيزل و خلال 6 سنوات فيما بعد، إزداد التصدير السنوي 5 مرات تقريبا كذلك بالنسبة للمطاط كان يصدر في ذلك الوقت لصناعة دولاب السيارات وقد صدرت إفريقيا الشرقية الألمانية ما يقارب 130,000 مارك ألماني من المطاط لملايا وأندونيسيا، كما أن العالم الغربي إحتاج إلى المزيد من المطاط وإنخفض السعر ولم يستطع مطاط الشرق الإفريقي أن ينافس مطاط الشرق الأقصى وإنهارت صناعة مطاط الشرق الإفريقي. [2].

وبلغت قيمة صادرات القطن 1.844طن بقيمة قدرت بـ 2.000.000 مارك ألماني سنة 1912.وعند حلول سنة 1913م ثلاثة أرباع ¾ البن المصدر كان يزرع من طرف الأهالي في محافظة بوكوبا، كما بلغت قيمة صادرات البن 46.563 جنيه إسترليني عام 1913. كما أن المزارعين الأفارقة بالمناطق الساحلية كانوا مسؤولين على تصدير معظم إنتاج المستعمرة من كوبرا التي بلغت صادراتها قيمة 46.653جنيه إسترليني سنة

[1] – منصف بكاي : تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني ، المرجع السابق ، ص63.

[2]– Ward, E. F and white, L. W: op.cit. p 49.

1912م، ثم تم تصدير الفول السوداني بقيمة 63.653 جنيه إسترليني ، ¾ منها أنتجت من طرف الأهالي بمحافظة موانزا، وكان تشجيع السلطات الألمانية لإنتاج المحاصيل النقدية هدفا تبرره إحتياجات الإمبراطورية لهذه المواد لتكون بمثابة غذاء للمصانع الألمانية[1]

3-قضائيا:

قامت ألمانيا بتقسيم هذه المستعمرة إلى خمس محاكم هي دار السلام، موانزا، تنجا طابورا، إضافة إلى المحكمة العليا دار السلام، و كل محكمة يسيرها قاضي ويساعده أربعة نواب أوروبيين، و القانون السائد هو القانون الألماني المزود بالقانون المحلي وهذا فيما يخص المدن الداخلية، أما الأفارقة الذين ينتشرون في المناطق الداخلية فهم تحت الإدارة المباشرة لنواب الحكام ، و هذا النظام كان يمارسه سلطان زنجبار، و إستعان به الألمان في إدارة الأهالي وكان لكل قرية مشرف يدعى بجمب و كان ذو نفوذ كبير بين أهالي الأفارقة، و يتمتع بسلطات واسعة مماثلة لسلطات أكيدا لكنه أدنى رتبة منه، وكانت مهامه تتجلى في البحث عن اليد العاملة للحكومة [2].

أما بالنسبة للمدن الساحلية ، فالإدارة الألمانية قد أخضعت القرى لسلطة موظفين معينين أسندت إليهم السلطة ، فنجد حكام يعرفون بإسم ليوالي Liwali ، وهم من أصل عربي ، الذي كان معين ومعترف به من طرف السلطان سعيد في زنجبار ، وقد اختار الألمان هذا المصطلح ، وليوالي هم أعلى مرتبة من الأكيدا Akida ، هذه الأخيرة تعني باللغة السواحلية رئيس عدة قرى ، وقد شكلوا عنصر أكثر أهمية في الجهاز الإداري وكانوا مسؤولون عن جميع الضرائب ، وعدة مهام قضائية كالفصل في النزاعات بين الأهالي ، وكذا قضايا الزواج والطلاق والعقار ...الخ ، أي أن الأكيدا ملكوا السلطات

[1] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الإلمانية»، المرجع السابق، ص 28.

[2] – نفسه:ص ص25-26.

التنفيذية والقضائية ، وقد تميز نظام الأكيدا بالإضطهاد والظلم ، هذا ما أدى بالشعب إلى كره الإدارة ومحاولة إستبدال هذا النظام بنظام أخر أقل إستبدادا[1].

4-إجتماعيا:

إهتم الألمان إهتماما كبيرا بتطوير الجانب الإجتماعي، و بالأخص ميدان التعليم حيث لعبت كل من الحكومة الألمانية بتنجانيقا و البعثات التبشيرية المسيحية دورا كبيرا في تطوير التعليم فقامت بفتح المدارس ، و تكفلت البعثات التبشيرية بالكثير من الأهالي في دفع تكاليفهم المدرسية ، و كان التعليم لا يتجاوز التعليم الثانوي ، و كان الهدف من وراء تعليم الأهالي هو حاجتهم إلى إداريين يساعدونهم في إدارة المستعمرة [2].

فقد كان المسلمون يملكون المدارس القرآنية ، وبذلك كان التلاميذ يدرسون ويكتبون السواحيلية بحروف العربية، لذلك أدركت الإدارة الألمانية أن بعض الأفارقة سيصبحوا مبدعين باللغة السواحيلية وفي علم الحساب ، و هذا ما أدى بهم أن يصبحوا موظفين في مكاتب الحكومة المحلية ، وفي السكك الحديدية وحتى المزارع. [3].

كما إتخذ الإستعمار الألماني إجراءات عدة من أجل محاربة الإسلام والقضاء عليه معتبرين نجد منها إجبارية إلتحاق الأطفال بالمدارس التنصيرية و لعبت الكنائس التنصيرية دورا كبير في نشر و بعث المسيحية من خلال توزيع الإنجيل أو أجزاء منه في الشوارع و الأسواق وأماكن تجمعات الناس باللغات و اللهجات المحلية[4].

ومع إنشاء المبشرون المدارس لتعليم وتلقين المسيحية ، كانت هي سبيل الكثير من الإفريقيين للإحتكاك بالمسيحية، و أن المدرسة هي الكنيسة في واقع الأمر، و عبر إلياس

---

[1]– Iliffe, John. Tanganyika under German Rule, 1905-1912. Cambridge University press, Cambridge, 1969. p 180.

[2] – بكاي منصف : الإحتلال البريطاني في إفريقيا تنزانيا (تنجانيقا سابقا) أنموذجا، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م ، ص 29.

[3] – مراد زواوي: المرجع السابق، ص 76.

[4] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884-1918م)»، المرجع السابق ، ص24.

شرينك عن أهمية المدارس في جهود التبشير بقوله" لو كان أمامنا شعب يملك تعليما رسميا و يستطيع القراءة و الكتابة لكانت خطتي في العمل التبشيري قد إختلفت و لكنني الآن مقتنع بأن فتح المدارس هو مهمتنا الرئيسية، فأنا سيء الرأي في المسيحيين الذين لا يستطيعون قراءة الكتاب المقدس، و أنا أصغر تلميذ في المدرسة ليعتبر مبشرا ،إذ أن صفته كتلميذ تجعله ينشأ مع الكبار علاقة لم تكن لتقوم أصلا لولا المدرسة" . [1]

و من بين البعثات التبشيرية التي أرسلها الألمان إلى تنجانيقا نجد الكاردينال الفرنسي لافيجري، فقد أرسل البعثة التبشيرية (الآباء البيض white fathers)إلى المناطق المحاذية لبحيرات فيكتوريا و تنجانيقا للنشاط فيها[2].

إلا أن السياسة الإستعمارية الألمانية ساهمت بشكل أو بآخر في تخلف الأهالي، لأن سياستهم كانت إحتكارية، ملزمين الأهالي على دفع الضرائب فإستحداث ضريبة الكوخ عام 1898م كان الهدف من وراء فرضها هو إجبار الأفارقة عن التخلي عن قراهم و أراضيهم بغيت السعي وراء العمل والتمكن من دفع الضرائب، ليس لرفع المداخيل فحسب [3].

كما لجأت السياسة الألمانية إلى تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" و سياسة "فرق تسد" ضد القبائل التي ثارت ضدهم، فتسببوا في حرق المحاصيل و مصادرة الأراضي الخصبة و تخصيصها كموطن للمستوطنين الألمان فأصبحت الكثير من المناطق خالية من السكان ولقد إستعملوا بعض القبائل التي دخلت في خدمة الإمبريالية الألمانية مثل ماريلي و رؤساء آخرين قبلوا السيطرة الألمانية مقابل إستعادة أراضيهم حيث أن تنجانيقا إجتاحتها كوارث عندما إتبع الألمان سياسة "الأرض

---

[1] – منصف بكاي : الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق ، ص 151.

[2] – منصف بكاي :« تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق ، ص 30.

[3] – منصف بكاي : تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني، المرجع السابق ، ص 67.

المحروقة" في مواجهة بعض الإنتفاضات حيث أدى ذلك إلى موت مئات الآلاف بسبب الجوع أساسا، و إلى رفع معدل الوفيات[1].

إلا أن الألمان لاحظوا أن أهالي تنجانيقا أصبحوا أكثر تخلفا عما كانوا عليه قبل التواجد الأوروبي، كما أن إدخال بعض الوسائل العصرية على الإنتاج جعلت الأهالي يفقدون مهارتهم الزراعية والصناعية التقليدية ، وأضحوا يمتهنون زراعة المحاصيل النقدية، و أصبح همهم الوحيد هو العمل للتمكن من دفع الضرائب و هو ما أثر على تركيبتهم الإجتماعية[2].

إن تطبيق سياسة "الأرض المحروقة" من طرف الألمان إنعكس سلبا على أهالي تنجانيقا، مما أدى إلى إنخفاض المستوى المعيشي، و في مواجهتهم للإنتفاضات التي عرفتها المستعمرة عندما تسببوا في حرق المحاصيل و مصادرة الأراضي الخصبة وتخصيصها كموطن للمستوطنين الألمان فأصبحت الكثير من المناطق خالية من السكان، و إنتشار ذباب التيسي تسي و الذي أنهك مقومات الأهالي الإقتصادية عندما ساهم بدور كبير في تقليص عدد السكان ، و ألحق أضرارا بالغة بمربي المواشي[3].

لقد كرست السياسة الإستعمارية الألمانية مبدأ غياب فكرة الكيان الوطني، وإستطاعت في خلخلت صفوف الأهالي دون التمكن من توحيدها، لأن الألمان بتجسيدهم لسياسة "فرق تسد" قد نجحت إلى حد كبير، و مما سيزيد من الطينة بلة هو أن أراضي المستعمرة ستكون مسرحا لمعارك طاحنة إبان الحرب الإمبريالية الأولى 1914م [4].

---

(1) –منصف بكاي : الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق ، ص 160.

(2) –منصف بكاي : «تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الالمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق ، ص 31.

(3) – منصف بكاي: الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق ، ص 162.

(4) – نفسه: ص163.

الفصل الرابع:

الحرب العالمية الأولى

وأثرها على التنافس الإنجليزي

الألماني في شرق إفريقيا

أولا: انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المستعمرات الألمانية في شرق إفريقيا.

ثانيا: فرض الانتداب البريطاني على تنجانيقا.

ثالثا: تنجانيقا في ظل الإحتلال البريطاني.

1- إداريا

2- إقتصاديا

3- قضائيا

أولا: انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المستعمرات الألمانية في شرق إفريقيا:

لقد كانت الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) بما حملته من حملات عسكرية كارثة عظمى مست مختلف الدول خاصة دول شرق إفريقيا فالكثير من أراضي المنطقة أصبحت خالية جرداء، كما ساهمت الحرب في خلق مأساة كبيرة لما أحدثته من خسائر بشرية و مادية. وبما أن الكثير من مناطق البلاد دارت بها معارك طاحنة فقد أدى هذا الأمر إلى إتلاف و تدمير الكثير من المحاصيل الزراعية وفي عام 1918م حلت المجاعة على البلاد بأكملها[1].

تعتبر الفترة الممتدة من (1915-1916م) سنة النصر للإنجليز بحيث تمكنت بريطانيا من الولوج إلى الكثير من المناطق و الموانئ لتحكم قبضتها حيث تمثلت في كلوة وننياسا وأجيجي والمناطق الواقعة بين بحيرتي فيكتوريا وتنجانيقا، فقد طهرت بريطانيا هذه المناطق من المستعمر الألماني، أما سنة (1917-1918م) فكانت سنة الحسم حيث بنى الإنجليز إستراتجيتهم على أساس تضييق الخناق على الإستعمار الألماني ومحاصرته و ذلك عن طريق الإعتماد على وحدات التدخل السريعة بالرغم من مواجهة بعض المشاكل التي تجلت في صعوبة التضاريس ،(الظروف المناخية السيئة و مساوئ المناخ الإستوائي و نقص وسائل النقل) وكانت نهايتها إنهزام القوة الألمانية و إستسلامها على الطريق الرابط بين سونجيا و ليوالي ، إضافة إلى تمكن الإنجليز من الإستيلاء على كميـات هائلة من المواد الغذائية وإنسحاب القوات الألمانية عن مستعمرتها بعبور واد روفوما قاصدة شرق إفريقيا البرتغالية الموزمبيق[2] ، وفي عام 1918م تقلص نفوذ القوة الألمانية وتواصلت المعارك بينهم وبين الإنجليز والبرتغال فأعدت بريطانيا ترتيبات

---

[1] – منصف بكاي: الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص ص165- 166.

[2]– منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884-1918م)»، المرجع السابق، ص 79-90.

عسكرية لازمة لمنع قوات ألمانيا من الهرب تمكنت قوة مشتركة إنجليزية– برتغالية من تدمير قوات ألمانيا حول واد روفوما، كما إستطاع البرتغاليون تجنيد الآلاف من الأهالي ضد الألمان، أيام بعد ذلك تم الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار بأوروبا و إنهاء الحرب العالمية الأولى.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى كارثية على دول أوروبا وبعدما وضعت الحرب أوزارها إختار الحلفاء المنتصرون فرنسا مكانا لعقد مؤتمر الصلح إعترافا للدور الكبير الذي قامت به فرنسا في الحرب العالمية الأولى لاسيما ما لحق بها من أضرار جسيمة على أيدي الألمان في بداية الحرب وتم إختيار باريس لتكون مقرا لمؤتمر الصلح[1] في 18جانفي عام 1919م إجتمع فيه خبراء يمثلون 32 دولة منتصرة ، وعند إفتتاح مؤتمر باريس قال رئيس جمهورية فرنسا "أيها السادة منذ ثمان وأربعين سنة يوما بعد يوم أعلنت في قاعة المرايا بقصر فرساي ولادة الإمبراطورية الألمانية وها نحن نجتمع اليوم لنحطم ما شيد في ذلك اليوم ونقيم بناءا جديدة على إطلاله"[2].

في يوم 7ماي 1919م نشرت في برلين نصوص معاهدة فرساي التي وضعها الحلفاء دون مفاوضات مع الحكومة الألمانية ، وكانت هذه المعاهدة ضربة قاضية للشعب الألماني وكانت معاهدة فرساي أهم معاهدة أنجزها مؤتمر الصلح في باريس وأصرّ الرئيس ولسن" على أن يكون ميثاق عصبة الأمم جزءا لا يتجزأ من معاهدة الصلح مع ألمانيا ووافق المؤتمر على ذلك في 25جانفي 1919م وأهم ما إشتملت عليه معاهدة فرساي:

–تضمن ميثاق عصبة الأمم جزءا لا يتجزأ من تسويات الصلح [3].

---

[1] –ويلز ،هـ،ج : موجز تاريخ إفريقيا ، تر:عبد العزيز توفيق جاويد، مر:محمد مامون، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ،1985م، ص365.

[2] –منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق ، ص102.

[3]– سافلييف.ي.ما سلييف.ج: موجز تاريخ إفريقيا، تع: أمين شريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، [د.ت]، ص96.

– تقلص مساحة ألمانيا بمقتضى المعاهدة و إجبار ألمانيا على رد الألزاس واللورين لفرنسا.

تتحمل ألمانيا وحدها مسؤولية الحرب بمقتضى المادة 231.

– ضمان أمن جدران ألمانيا وتعويضها للخسائر التي حدثت خلال الحرب.

– تنازل ألمانيا عن الجزء الأكبر من جهتها الشرقية لالمانيا.

– نزع السلاح حيث نصت المعاهدة على أن لا يزيد الجيش الألماني عن 100.000جندي ورجال البحرية عن 15.000 و ألغيت الخدمة العسكرية الإجبارية العامة في ألمانيا[1]

–أما فيما يتعلق بمستعمرات ألمانيا تقرر أن تُحرم ألمانيا من جميع مستعمراتها ولذلك بحث المؤتمر في عدة مشروعات مقترحة لتقسيم هذه المستعمرات ، لكن الرئيس "ويلسو ن" عارض مقترحات التقسيم وإتفق في النهاية على فكرة أو نظام الإنتداب[2]. ونصت المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم أن يكون الإنتداب من ثلاثة أنواع تبعا لدرجة تقدم السكان.

1–إنتداب من الدرجة الاولى : المستعمرات الألمانية في غرب وشرق إفريقيا فكانت تنجانيقا من نصيب بريطانيا، بينما قسمت الطوغو والكامرون بين بريطانيا وفرنسا أما رواندا شملت وبورندي كانتا من نصيب بلجيكا .

---

[1] – صباح كريم الفتلاوي و إيمان نصيف حاكم : مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية لعام 1919م ، دراسة تحليلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الكوفة، بغداد،[د.ت]، ص ص 271، 26.

[2] – نظام الإنتداب ، يعني وضع البلاد غير الناضجة سياسيا تحت إشراف و إرشاد إحدى الدول الحليفة الكبرى مراقبة عصبة الأمم نفسها ،(ينظر: عبد الوهاب الكيالي ،ج7، المرجع السابق ، ص 23.)

2-إنتداب من الدرجة الثانية : هذا النوع من الإنتداب لا يختلف كثيرا عن النظام الإستعماري القديم وطبق على إفريقيا الجنوبية الغربية ناميبيا التي عُهد بإدارتها لإتحاد جنوب إفريقيا [1]

و هكذا أصبحت مناطق ألمانيا في إفريقية الشرقية تحت إنتداب عصبة الأمم حيث ضمت بلجيكا رواندا وبورندي وما تبقى من شرق إفريقيا الألمانية أصبح تحت السيطرة البريطانية كما إنتزعت منها مستعمراتها في غرب إفريقيا وناميبيا. بحيث أُرغمت ألمانيا على التنازل عليها لصالح الحلفاء وبقيت هذه المستعمرات هكذا حتى عام 1922م منحت عصبة الأمم لبريطانيا حق الإنتداب[2].

[1] – عبد الفتاح أبو علية و أحمد ياغي: المرجع السابق ، ص85.

[2] – صباح كريم الفتلاوي و إيمان نصيف جاسم: المرجع السابق ، ص ص267-271.

ثانيا: فرض الانتداب البريطاني على تنجانيقا:

إن إهتمام بريطانيا بمستعمرة شرق إفريقيا الألمانية يعود إلى السبعينات من القرن الماضي عندما أقدم بعض المغامرين الإنجليز برحلات إستكشافية مكنت من إعطاء أهمية كبيرة للدول الأوروبية خاصة حين تم إكتشاف منابع النيل، جبال كليمانجارو وميرو إضافة إلى بحيرات فيكتوريا ، تنجانيقـا و نيانسا، و كان أبرز أولئك المغامرين ليفينغستون[1]، و بالإضافة إلى تلك الحركة التي كانت تتستر برداء البحث العلمي والتطور الحضاري، من خلال قيام بعض الشركات الإحتكارية البريطانية بفتح فروع لها بجزيرة زنجبار فبدأت أشغالها و خططها للإستحواذ على تلك المناطق.

في عام 1918م ألح حزب العمال البريطاني في بيانه على وضع المستعمرات الإفريقية الإستوائية تحت مراقبة إدارية ودولية، هذا ما أحدث تباين في الآراء حول موضوع المستعمرات الألمانية بين كل من حزب العمال والمحافظين البريطانيين الذين نددوا ودافعوا عن فكرة السلام بدون إخضاع الدول الصغيرة مع إستمرار خضوعها للهيمنة الإستعمارية ، فبالرغم من أن آرثر هندرسون ممثل حزب العمال كان معارضا لفكرة السياسة التوسعية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى إلا أن موقفه لم يكن له أي أهمية[2].

فقد صرح الوزير الأول البريطاني لويدج جورج بأن مصير المستعمرات الألمانية يجب أن ينظر فيه في مؤتمر دولي يسن قرارات لصالح أهالي تلك المستعمرة، وحين أدرك الألمان أن الإنتصار خلال الحرب العالمية الأولى ليس في صالحهم، قاموا بتأييد الرئيس الأمريكي ويلسن ولا سيما في فكرة السلام بدون إحتلال ولهذا فان فكرة الإحتلال

---

[1] –ليفنغستون دافيدDavid Livingstone (1813– 1873) ، من مشاهير رواد الإنجليز، عمل مع ستانلي في إكتشاف منابع نهر النيل،(ينظر: المنجد في اللغة و الأعلام، المرجع السابق، ص50.)

[2] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الألمانية(1884–1918م)، المرجع السابق،ص128

المباشر تعارضت مع مبادئ ولسون خاصة فيما تناوله المبدأ الرابع عشر الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

وأمام التمايز الذي عرفته هذه الإقتراحات أصبح إقتراح يان سمسطس هو المخرج الوحيد و الأمثل بعد أن أعد لائحة تقدم بها إلى مؤتمر الصلح والتي كانت قريبة من المادة 22 من الوثيقة التي أعدتها عصبة الأمم الذي نشا عنها نظام الإنتداب، وهذا الإقتراح وقف بين نظريتي الإحتلال المباشر والتدويل، وهنا برزت عدة مشاكل بين الدول الإمبريالية بخصوص تقسيم المستعمرات الألمانية وبدأت كل واحدة تعد توصيات لعصبة الأمم.

وهنا إقترح الرئيس ويلسن فكرة الإدارة للمستعمرات من طرف الدول المحايدة فإصطدمت طموحات الشخصيات السياسية أمثال اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية والفرنسي هنري سيمون الذي ظل يتفاوض مع الإنجليز حول تقسيم المستعمرات.

وفي هذا الصدد ألح السادة الإنجليز على ضرورة عدم الإنسجام و الرضوخ لأفكار الرئيس الأمريكي بل يستوجب تقديم أدلة تدين الألمان في سوء تسيير الإدارة لمستعمراتها وعدم الحسن لأهاليها وإساءتها إلى النظام الرأسمالي الإمبريالي، فأصبحت بريطانيا منتدبة للجزء الشرقي الإفريقي وفقا للقرار الذي أقرته عصبة الأمم في جويلية 1922م[2].

نصت وثيقة الإنتداب على أن هذه المستعمرات الألمانية والمستعمرات الأخرى تقطنها شعوب غير قادرة على النهوض والتقدم وغير قادرة على إدارة نفسها في هذا العالم وعليه لابد من تقسيمها إلى ثلاث فئات وهي: (ينظر: الملحق رقم 1 ص 117).

1- الفئة الأولى: وتعرف بالإنتداب (أ) **A. Mandates** وتضم الأقطار العربية التي كانت تحت الحكم العثماني كالعراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين.

---

[1] – صباح كريم الفتلاوي و إيمان نصيف جاسم: المرجع السابق، ص،278.

[2] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884-1918م)» ، المرجع السابق، ص131.

2- الفئة الثانية: وتعرف بالإنتداب(ب) **B .Mandates** وتضم كل من تنجانيقا، الكامرون، والطوغو.(ينظر:الملحق رقم 1، ص117).

3- الفئة الثالثة: وتعرف بالإنتداب(ج) **C. Mandates** وهي تضم كل من جنوب غرب إفرقيا (نامبيا)، غينيا الجديدة، جزر سولمون و بابوا.

وعلى إثر هذا التقسيم نجد أن تنجانيقا تنتمي إلى الفئة "ب" "B" **Mandates** و عليه نفهم أن الفئة "أ" تضم المناطق الأكثر تقدما من الفئتين "ب" و"ج" حددت هذه الوثيقة أهم الخطوط العريضة و الشروط التي يجب مراعتها من طرف الدولة المكلفة بالإنتداب في إدارتها و تسييرها لشؤون المستعمرة، وإستوجب على بريطانيا عند تسييرها لشؤون تنجانيقا مراعاة الأمور التالية:

- المحافظة على الأمن و التكفل برفع مستوى معيشة السكان، و للدولة المكلفة بالإنتداب
- إحترام المعتقدات الدينية.
- إلغاء تجارة الرقيق.
- منع إستراد الأسلحة و مكافحة التهريب و الغش [1].
- منع إقامة الحصون و القواعد العسكرية و تدريب الأهالي إلا في شؤون حفظ الأمن (الشرطة) .
- تطبيق العدالة فيما يخص الفرص الممنوحة في الميدان التجاري.
- منع فرض العمل الإجباري إلا للمصلحة العامة، الأشغال العمومية مثلا مع مراعاة منح أجور تتلائم و العمل المقدم.
- حماية الأفارقة من أشكال الإستغلال ومراقبة عقود العمل و تحسين ظروف العمل. [2]

---

[1] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية (1884-1918م)»، المرجع السابق، ص134.

[2] – منصف بكاي: الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص 167.

• مراعاة العادات و التقاليد الإفريقية عند وضع التشريعات الخاصة بملكية الأرض، إضافة إلى إحترام حق الأهالي في ملكية الأرض يمنع أيضا مصادرة الأراضي أو تحويلها إلى المستوطنين الأفارقة

و على الدولة المكلفة بالإنتداب إصدار تشريعات ضد الإستغلال. كما يسمح للدولة المكلفة الإنتداب المشاركة في إتحاد فيدرالي يخص الميدان المالي الجمركي مع البلدان المجاورة شرط أن لايتعارض ذلك مع وثيقة الإنتداب [1].

[1]– Listwol Judith,The Making of Tanganyika, Cambridge Uniiversity Press, Cambridge, 1969, p74.

ثالثا: تنجانيقا في ظل الإحتلال البريطاني:

لقد تأثرت البلاد من العمليات العسكرية أثناء الحملة العسكرية بشرق إفريقيا إبان الحرب الإمبريالية الأولى 1914-1918م، فقد إنتقلت مقاليد الحكم من القوة الإمبريالية الألمانية التي حكمت من سنة 1884م إلى غاية 1918م إلى قوة إمبريالية بريطانية التي بدأت تحكم بعد الحرب الإمبريالية الأولى، وقد بدأت تقوم بإعادة بناء الجهاز الإداري وإعادة إصلاحه [1].

1- إداريـا:

طرأت بعد الحرب العالمية الأولى بعض التغيرات في النظام الإداري في مستعمرات إفريقيا الشرقية، فقد سارت بريطانيا على نظام الحكم الغير المباشر، وبعبارة أخرى أبقت على نظم الإدارة والحكم القبائلية القديمة فحل النظام الغير المباشر محل الحكم المباشر والحكم الغير المباشر يقصد به ذلك الطابع التقليدي للحكم البريطاني وهو يتمثل في حكم الإفريقيين بواسطة الرؤساء والزعماء القبليين ومن خلال المؤسسات التقليدية وينسب هذا النظام إلى اللورد لوغارد الذي طبقه بنجاح في نيجيريا بغرب إفريقيا[2].

لقد كان هذا النظام عند الإنجليز من أرخص أنواع الحكم والإدارة غير أنّه ملائم للقيم والتقاليد الإفريقية، كما أنّه يحافظ على الحياة الإفريقية التقليدية ويتيح الكثير من المكاسب الإقتصادية. وبموجب هذا النظام الذي طبق في تنجانيقا منذ أن أصبح السير دونالد كامرون[3] حاكما عليها حيث كانت كل وحدة رئيسية قبيلة منظمة يتمثل في السلاطين وهو يحتل القمة الهرمية، ويليهم رؤساء القبائل و بعد هؤلاء

---

[1] – منصف بكاي :« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884-1918م)»، المرجع السابق، ص، 201.

[2] – رجب حراز: المرجع السابق، ص، 173.

[3] –دونالد كامرون: ولد بمقاطعة ديمرارا(1872-1948م)، في جزر الهند الغربية، تقلد عدة وظائف حكومة بوزارة المستعمرات البريطانية منها منصب الحاكم العام في تنجانيقا بين سنتي (1924-1930م).(ينظر: Listwol. Judith, Op.Cit p p76-77)

الرؤساء يأتي في القاعدة رؤساء الأسر والعائلات غير أن هذه الطبقات الرئاسية الأربع لم توجد في كل منطقة بل كانت في العادة توجد ثلاث طبقات وفي بعض الأحيان طبقتان وهذا نظرا للظروف والأحوال المحلية، وكان الحاكم العام في دار السلام هو الرئيس الأعلى لكل الوحدات الرئاسية القبلية.

وكان في تنجانيقا نوعان من الإدارة الأولى تتمثل في إدارة الأقاليم والثانية إدارة الأهالي[1].

أ-إدارة الأقاليم:

في إطار إدارة الأقاليم تم تقسيم البلاد إلى إثنين وعشرين إقليما وكان كل إقليم تحت إدارة حاكم مسؤول أمام الحاكم العام للإدارة ، والذي يعد بمثابة همزة وصل بين الحاكم العام وقائد العام وحكام الأقاليم، ومن بين مهامه مساعدة كل حاكم موظفين ومن أهم هذه الأقاليم نذكر (دار السلام، موشي وكلوة) في شمال البلاد، أما أقاليم الغرب فهي (بوكوبا، طابورا و دودوما) وكانوا يؤدون مهاما متنوعة، فكانوا يمثلون السلطة التنفيذية أي هم منفذي سياسة حكومة تنجانيقا ومسؤولون عن جمع الضرائب، كما كانوا يتمتعون بسلطات قضائية كرئاسة المحاكم الثانوية[2] .

ب-إدارة الأهالي:

تتسم التركيبة العرقية لأهالي تنجايقا بالتباين ، حيث ينقسم أهاليها إلى خمسة وسبعين قبيلة ،(ستين منها تنحدر من أصل بانتو والآخرين من أصل فارسي وعربي وبوشمن)، كما توجد هناك قبائل صغيرة في تنجانيقا ومن أهم هذه قبائل هي (الواهيهي، نياموزي، شاقا).

كان النظام الإداري الخاص بأهالي تنجانيقا نفسه كما كان عليه في عهد الألمان وهو النظام المتوارث عن سلاطين عمان لجزيرة زنجبار ويتجلى ذلك في نظام العقيدة

---

[1]-رجب حراز، المرجع السابق، ص 175

[2] – منصف بكاي: «تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية (1884-1918م)»، المرجع السابق، ص ص155-156.

لكن مع وجود تغيير طفيف وهذا تحت إشراف وإدارة موظفين ساميين كلفوا بإدارة الأقاليم ومع كل هذا سعت الإمبراطورية البريطانية إلى تهيأت وإعداد مراسيم والتي من شأنها تحدد كيفية إدارة أهالي الأفارقة[1].

لقد حكم البريطانيون تنجانيقا تبعا لشروط نظام الإنتداب الذي نصته وأقرته عصبة الأمم عام 1922م، ولكن في صورة مطابقة للواقع ظل المستعمرون البريطانيون يستغلون ويضطهدون شعوب إفريقيا الشرقية بشتى الطرق سواء كانت محمية أو منتدبة أو مستعمرة.

أما فيما يتعلق بالمجلس التشريعي، قامت الإدارة البريطانية بإنشاء وتأسيس مجلس تشريعي في البلاد وأعلنت عن مضمونه، والذي يتكون من عشرين عضوا ثلاثة عشر عضوا رسميا وهم من كبار الموظفين الرسميين الإنجليز معينين من طرف الحاكم العام والسبعة الآخرون هم أعضاء غير رسميين خمسة منهم أوروبيين واثنان هنود وهم الشريحة الممثلة للمستوطنين الأوروبيين والأسيويين. أما عن الإفريقيين فليس لهم أي نصيب في تولي وتمثيل أي منصب[2].

2-إقتصاديا:

تميز الإقتصاد التنجانيقي قبل الإستعمار بطابعه التقليدي الذي يهدف إلى تحقيق إشباعات و حاجات القبائل الرعوية والزراعية، والتي طغت عليها الملكية الجماعية لدى الوطنيين ثم عبدها ليأتي المستعمر الألماني ويضع أسس الإستغلال الإقتصادي لإفريقيا الشرقية قبل الحرب الإمبريالية الأولى بزمن طويل، حيث إستحوذوا وإستغلوا على المساحات الخصبة لإدخال محاصيل زراعية نقدية مثل السيزل والبن والشاي والبطاطس إلى جانب المحاصيل الأخرى كالفول السوداني والقطن التي إحتكروها لخدمة

---

[1]-شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص633.

[2] - رياض زاهر: المرجع السابق، ص303.

إقتصادهم، وفي سنوات ما بعد الحرب بدأت المضاعفة في الإستغلال الإقتصادي للمنطقة[1]

وأما الشق الزراعي وبناءا على ما ورد في وثيقة الإنتداب ، طبقت بريطانيا بتزويد وتدعيم البلد بالمواد الأولية الزراعية لكي تخدم مصالحها الإقتصادية.

ولم يمضي وقت طويل حتى بدأت تنجانيقا تتحول إلى مزرعة واسعة للمحاصيل التصديرية، وهذا بفضل القرار الذي إتخذه الحاكم العام المتمثل في منح حق ملكية الأراضي لكل الأفارقة لمدة لا تتجاوز تسعة و تسعين عاما، فزادت مساحة الأرض المزروعة قطنا وتضاعف إنتاج السيزل من أربع إلى خمس مرات وإنتاج البن سبعة عشر مرة والفول السوداني تسع مرات في سنة 1930م إلى 1939م، وكل هذا بفضل إقحام و إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة عوض الوسائل التقليدية مع تشجيع الأفارقة على إنتاج المحاصيل النقدية وكانت من أهم صادرات تنجانيقا ، القطن، الفول السوداني، الكوبرا[2] شمع النحل، البن[3]

وفي العشرينيات قفزت الأسعار العالمية وتزايد الطلب على المنتجات الزراعية مثل السيزل وهو أكثر المحاصيل إنتاجا وربحا حيث إحتل المرتبة الأولى في البلاد فقد بلغ سعره 32 جنيه إسترليني لكن بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية إنخفض سعره إلى 12جنيه إسترليني للطن الواحد[4].

أما في المجال الصناعي هدفت السلطات الإستعمارية البريطانية إلى عدم تبني سياسة مفادها تصنيع البلاد، بل هدفت إلى أن تبقى تنجانيقا سوقا لترويج

---

[1] –رجب حراز: المرجع السابق، ص166.

[2] –الكوبرا: محصول إستوائي ذو شكل كروي يحتوي على سائل حليبي لذيذ الطعم، يستعمل في صناعة الحلويات والصابون والطلاء،(ينظر: منصف بكاي: «تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق، ص 225.)

[3] – Listwol, Judith, Op.Cit, Pp 71–72.

[4] – منصف بكاي:« تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق، ص188.

المنتوج بجميع أنواعه فبدأت حركة رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق لإستغلال مناطق جديدة ووحدات قبلية، فإمتدت السكك الحديدية والطرق العامة حيث أنفقت الإدارة الإستعمارية أموالا باهضة على تشييد وإنشاء شبكة من الطرق التي تربط محطات السكك الحديدية الأساسية بمستودعاتها والمراكز الإدارية بالمراكز الرئيسية لإنتاج القطن، البن والسيزل، وإستنزاف المواد الأولية الثمينة كالحديد، الذهب، الكبريت والمنتوجات الغذائية[1].

كما توسع نطاق الصناعة الخفيفة مثل الجلود والمطاط فقد أستخدم المطاط في صناعة العجلات كما نجح المزارعون في إنتاج الوقود المشتق من أشجار جوز الهند والشمع والصابون.

أما بالنسبة للثروات المعدنية فهذا القطاع كان قد وظفت فيه رؤوس الأموال ومول من طرف الأوروبيين من أجل التنقيب، الذي جرت عملياته بالقرب من هضبة ميرو في منطقة كليمنجارو، فقد كانت هذه الأخيرة غنية بالمواد التعدينية وكانت كلها ملكا لتاج البريطاني، فالعديد من الأقاليم في تنجانيقا غنية بالموارد المعدنية مثل الذهب وهو يوجد بكثرة في إقليم موانزا، هذا وبالنسبة للمناجم فتم إكتشاف مناجم في جبال ليفنغستون كما تم إكتشاف كميات كبيرة في محافظة كيغوما[2]، فقد كان يحتل الذهب المرتبة الثانية بعد السيزل. كما أضحى الألماس من الصناعات الهامة والأساسية في تنجانيقا والذي وجد بكميات كبيرة في جبال فيكتوريا وإقليم شينيانغا إضافة إلى عدة معادن أخرى كالقصدير والفضة التي ساهمت إسهاما كبيرا في الصناعة المحلية. فالموارد المعدنية كانت تستغل برؤوس أموال أجنبية، وهي لم تساهم أي إسهام في تفعيل قطاع التصدير ولم تمثل أي إجمالي في قيمة الصادرات لتنجانيقا [3].

---

[1] – رجب حراز: المرجع السابق، ص165.

[2]– البير أدوبواهن: المرجع السابق، ص ص 402-405

[3] – نفسه: ص ص413- 410.

كما ظلت الأجور هي السبيل الوحيد الذي يسد حاجة الأهالي والذي من خلاله إستطاعوا الحصول على نصيبهم من الأرباح من طرف المؤسسات الصناعية وعلى غرار القوى الإستعمارية الأخرى قام البريطانيون بإدخال العملات الحديثة في شرق إفريقيا بصفة عامة وفي تنجانيقا بصفة خاصة لتحل محل نظام المقايضة وتبادل السلع التقليدي، وهذا بهدف تشجيع الإنتاج وتصدير المحاصيل النقدية وكذلك لتشجيع إسترداد المصنوعات ، إلا أن بريطانيا بذلت جهدا كبيرا في تفعيل وتعزيز وترويج وإستخدام النقود وهذا من خلال اللجوء إلى إلغاء القيمة الغذائية التقليدية ودفع أجور العمال بالمسكوكات الأوروبية والإصرار على تحصيل الضرائب نقدا عوض الضرائب نقدا[1].

وفي عام1920م تم تأسيس مجلس للعملات ليصدر الأوراق النقدية إلى شرق إفريقيا و الجدير بالذكر أن هذه العملات كانت مرتبطة بالجنيه الإسترليني في لندن ومن أهم ما صاحب هذا الإستخدام لهذه العملات هي إدخال المؤسسات المصرفية إلى البلاد، وعليه فإن المصرف الوطني ومصرف غريندلي، سرعان ما إستقر وسيطرا على البلاد[2].

وفي هذا السياق يمكن القول أن تنجانيقا أصبحت بلدا زراعيا بامتياز مثلها مثل الأقطار الأخرى في شرق إفريقيا ككينيا وأوغندا، وبهدف تزويد البلد الأم بالمواد الأولية تبنت حكومة تنجانيقا لسياسة عدم التصنيع التي إرتبطت إرتباطا وثيقا بقرار تشجيع المستوطنين الأوروبيين والأهالي الأفارقة على زراعة المحاصيل النقدية

وفيما يخص المجال التجاري فأهم ما ميز فترة التواجد الإنجليزي في البلاد هو تطور النظام الرأسمالي إلى مرحلة الاحتكار الإمبريالي لأن الرأسمالية أصبحت نظاما ماليا، وقد إستطاعت بريطانيا من نشره وأذاعه في عدة مناطق لم تكن تعرف وتسمع

---

[1] –منصف بكاي: «تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية(1884–1918م)»، المرجع السابق، ص263.

[2] –مراد زواوي: المرجع السابق، ص78.

بهذا النظام، وأن جر تنجانيقا تحت النظام الرأسمالي أعطى دفعا قويا في تقهقر التجار الأفارقة أمام المستوطنين الأوروبيين[1].

كانت الطرق التجارية لشرق إفريقيا مغلقة أمام التجارة الخارجية منذ السنوات الأولى من الحملة العسكرية بشرق إفريقيا، وعندما إستحوذت الإمبراطورية الإنجليزية على البلاد تم فتح عدة موانئ، وجراء العمليات العسكرية إبان الحرب العالمية الأولى توقفت حركة المبادلات التجارية في تنجانيقا بسبب الركود والكساد التجاري وتراجع الدخل الوطني[2].

وفي 1923م، بدأت التجارة تسترجع أنفاسها حيث تحركت ونشطت وتطورت بشكل ملموسا، وهذا راجع لإرتفاع أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، كما عرفت الواردات نقلت نوعية وذلك بإرتفاعها بنسبة 29% والصادرات بنسبة 27% حيث شهد منتوج القطن تطورا ملحوظا وذلك لإهتمام الرعايا بالقطاع، كما تطورت صناعة الحديد والصلب وتمثلت الصادرات في السيزل، القطن، الجلود، كوبرا، البن وجوز الهند. فقد عرفت هذه المنتوجات تطورا كبيرا ولهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات إلى حد كبير[3].

على الرغم من استفادة وإنتعاش الإقتصاد التنجانيقي في فترة العشرينيات من القرن الماضي، إلاّ أن الإستثمار الإقتصادي كانت نتائج أوراقه لصالح المستعمر وأن إقتصادهم إنتعش على حساب الوطنيين، وبهذا الشكل إستطاع البيض من الهيمنة على التجارة الداخلية والخارجية وهذا بفضل تشييد و إنشاء الطرق العامة والسكك الحديدية التي ساعدت وبشكل كبير في إستنزاف المواد الأولية والمنتوجات الثمينة[4].

---

[1] – منصف بكاي: الحركة الوطنية وإسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص ص 190. ،189

[2] – منصف بكاي: «تنجانيقا تحت السيطرة الاستعمارية الألمانية(1884–1918م) »، المرجع السابق، ص ص 184،185.

[3] –منصف بكاي: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص292.

[4] – الطاهر حميدي: إفريقيا بين الاستعمار والاستقلال، (إفريقيا تحت نير الاستقلال)،ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1998، ص 64.

وفي هذا الإطار نلاحظ أنه على الرغم من أن وثيقة الإنتداب البريطاني على تنجانيقا تطرقت وأشارت إلى مسألة تحضير الأهالي في الجزء الشرقي لإفريقيا سياسيا وإقتصاديا و إجتماعيا ليستطيعوا من خلالها تحقيق النهوض بذلك، وأيضا تسيير وإدارة شؤونهم ، إلاّ أن هؤلاء لم يشاركوا في إدارة بلادهم ولم يمثلوا في أي مجلس تنفيذي أو تشريعي، فبدؤوا العمل على الترويج لنظريتهم الناصة على السيادة العنصرية فسيطر البيض على أجهزة الحكم وإنتزع الأراضي من الإفريقيين[1].

3-قضائيا:

بناءا عن القرار الصادر عن السلطات العسكرية البريطانية في 09 أكتوبر 1916م شرعت بريطانيا الإشراف على القضاء مباشرة بعد سيطرة قواتها على البلاد، وعلى إثر هذا بدأ التفكير من طرف السلطات البريطانية في وضع حجر الأساس لنظام قضائي جديد لتسيير شؤون البلاد، فأصدرت بموجبها قانون عام 1919م ، ينص على تأسيس وإنشاء محاكم جنائية ذات درجات مختلفة ومحاكم خاصة بالأقاليم التابعة للبلاد، بالإضافة إلى محاكم خاصة بالأهالي، ولكن مع بقاء هذه المحاكم الإشتغال بنفس التشريعات والقوانيين الألمانية التي كان معمول بها في البلاد ،لأّن هذه القوانيين لا تتنافى ولا تتعارض مع القانون البريطاني وبمجرد أن تم تنصيب حكومة تنجانيقا شّرعت مجموعة من النصوص التشريعية، وأوصى الحاكم الإداري السير هوراس بيات بضرورة الأخذ بعين الإعتبار العادات والتقاليد للأهالي الأفارقة وفي عام 1920م عين حاكما عاما على تنجانيقا ومكث في هذا المنصب أربع سنوات بعد إستبداله بالسير دونالد كامرون[2].

---

[1] -رجب حراز: المرجع السابق، ص179.

[2] -نفسه: ص185.

أ-المحكمة العليا:

يتولى إدارتها مدير القضاء وهي تفحص وتنظر في الشؤون والقضايا الجنائية والمدنية. ومن مهامها متابعة ومعالجة الصفقات الخاصة بالتجارة والإستثمار، ومن أعضائها رئيس يساعده قاضيان،أما الجلسات كانت تبرم بدار السلام وفي بعض الأحيان تعقد في مدن مختلفة منها طابورا، حيث تقسم المحكمة العليا إلى سلطات قضائية، مدنية وجنائية.

المحاكم الثانوية: وهي تشمل ثلاث

1- محاكم ثانوية تحت الرعاية والمسؤولية المباشرة لحكام الأقاليم أو القضاة، وهي محاكم من الصنف أو الدرجة الأولى.

2- محاكم ثانوية تحت المسؤولية المباشرة لنواب حكام الأقاليم، وهي محاكم من الدرجة الثانية.

3-محاكم ثانوية تحت المسؤولية المباشرة لنواب الأقاليم أو القضاة، وهي محاكم من الدرجة الثالثة ، حيث يتم تنصيب أو تعيين حكام الأقاليم من طرف الحاكم العام أو بإقتراح من المحكمة العليا للحاكم العام ولهم سلطات لإنشاء المحاكم الثانوية طبقا للقانون الصادر عام 1920م، وهذه المحاكم الثانوية المكلفة بالمسائل القضائية التي تخص أقاليمهم[1].

ج- المحاكم الخاصة بالأهالي:

تعنى وتختص هذه المحاكم في التحقيق والنظر في القضايا المدنية والجنائية وهي محاكم تابعة لوالي رؤساء القبائل، والحاكم العام هوالدي ينظر في المسائل القضائية و يحولها للإستئناف إلى المحاكم الثانوية أو المحكمة العليا من طرفه ، وكانت هذه المحاكم تخضع لسيطرة ولمراقبة المحاكم الثانوية التي تزودها بالقوابين والإرشادات القضائية، وكانت هذه المحاكم الخاصة بالأفارقة تحت إشراف الموظفين الساميين الإداريين الإنجليز[2].

---

[1] -منصف بكاي: الحركة الوطنية و إسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، المرجع السابق، ص180

[2] -حميدي الطاهر: المرجع السابق،ص70.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نصل إلى أن بريطانيا وألمانيا إستغلتا الصراع على الحكم بين سلاطين عمان لوضع قدم في هذا الجزء من القارة السمراء وبهذا يمكن القول أن الصراع الأوروبي في شرق إفريقيا قد أملته عدة ظروف كانت لصالح ألمانيا وبريطانيا على حساب الممالك والقبائل المحلية ومن خلال دراسة هذا الصراع الإمبريالي الأوروبي تمكنا من الوصول إلى عده نتائج أهمها:

- ✓ كان مؤتمر برلين الذي دعا إلى عقده بسمارك مستشار الرايخ الألمان الذي إنعقد سنة 1884م لمناقشة أزمة الكونغو ولوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في إفريقيا الغربية هو صافرة الإنطلاق الرسمية للتكالب على أراضي القارة الإفريقية
- ✓ يمكن تفسير التنافس الأنجلو ألماني في شرق إفريقيا لأسباب سياسية إذ اعتمدت ألمانيا على نظرية التوسع بعد مرحلة تحقيقها للوحدة ومقابل ذلك بريطانيا على إثارة القبائل الإفريقية ضد بعضها كقبائل التورو ضد قبائل البونيورو.
- ✓ سعت الدولتين لإستعمار شرق إفريفيا بتوظيف مصطلح مناطق النفوذ ومبدأ الإحتلال الفعلي وقد كان للمبشرون دور كبير في هذا التنافس خاصة في فترة حكم الملك موتيسا لأوغندا الذين ساهموا في إثارة الصراع بين الممالك الإفريقية.
- ✓ إستعملت بريطانيا وسائل معينة، كتجارة الرقيق، والإكتشافات الجغرفية ونشاط الجمعيات التبشيرية ودور شركة شرق إفريقيا البريطانية في القيام بمشروع الإستغلال والاستثمار الإمبريالي من أجل تحقيق أرباح للحكومة.
- ✓ ونشير هنا إلى إستفادة الحكومتين من كتابات المستكشفين حول ثروة البحيرات وقيمة الجبال كجبال كليمنجارو.
- ✓ حاولت الحكومتان الألمانية والبريطانية بشتى الطرق والسبل إبعاد أي أثر للنفوذ الأجنبي في شرق إفريقيا.

خاتمة:

- ✓ إن الاتفاقية البريطانية الألمانية لعام 1886م والتي تنص على تقسيم إفريقيا الشرقية إلى منطقتي نفوذ لكل من ألمانيا وبريطانيا، كانت إعتداءا صارخا على حقوق السيادة لسلطنة زنجبار.
- ✓ إن الاتفاقية الأنجلو ـ ألمانية لعام 1886م لم تجن ثمارها كما كان متوقعا وذلك بالتقليل من الإعتداءات على الأراضي المتبقية لسلطنة حيث أن المعاهدة لم تؤدي إلى أكثر من إيقاف وسد المنافسة بين القوتين الإمبرياليتين البريطانية والألمانية لفترة وجيزة من الوقت.
- ✓ –سعت الدولتان إلى إستنزاف و استغلال ثروات شرق إفريقيا بعد مرحلة التقسيم خاصة بعد معاهدة 1890 م، بعدها أنشأت بريطانيا سكة حديد كينيا أوغندا للحصول على مطامع أخرى وثروات أخرى مثل العاج، القطن والبن والسيزل.
- ✓ إن تقسيم شرق إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر فتح الأبواب على مصرعيها وكان نتيجة ملحة وحتمية ضرورية لفتح الأوربيين لهذا الجزء من القارة السمراء.
- ✓ أدى التنظيم الإداري الألماني إلى تكسير وتحطيم معنى ومفهوم الرئاسات القبلية ودمر دور السلطة القبلية ، حيث أخضعوا القرى لسلطة موظفين معينين هما أكيدا وجمب فإستعملوا واستخدموا جل وسائل القمع العسكري في فرض سلطاتهم على كل البلاد
- ✓ أدخل وأخضع الألمان مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية من الناحية الإدارية لنظام الحكم المباشر كما عمدوا إلى بسط السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة في البلاد مستفيدين من نظام الضرائب العالية المفروضة على السكان كضريبة الكوخ، وكذا تحويل الأراضي الصالحة للزراعة ملكا للقطاع الحكومي.

خاتمة:

- ✓ شكلت تنجانيقا مركزا ومحورا أساسيا لألمانيا في إفريقيا الشرقية بفضل موقعها
- ✓ الجيو إستراتيجي المتميز، لذلك حاولت مرارا وتكرارا التمسك بها وبسط نفوذها فوق أرضها والتحكم في إدارتها.
- ✓ إن الصراع و التنافس الألماني البريطاني على تنجانيقا هو بمثابة حلقة سياسة للإمبريالية العالمية التي عرفتها و شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وبحصول ألمانيا على تنجانيقا إستغلت ممتلكات المنطقة إستغلالا متوحشا ،كما تم تقسيم شرق إفريقية دون إذن أو إستشارة من الأهالي الأصليين الذين كانوا بدون شك سيرفضون بنود إتفاقية 1886م.
- ✓ إن الإستقرار والتواجد الإمبريالي الألماني و سياسته الإستعمارية في تنجانيقا كان لها وقعا وأثرا سلبيا على واقع البلاد ومستقبلها، بسبب فرضه للهيمنة والسيطرة الخانقة بإستغلاله الفاحش والذي تسبب في إلحاق الأهالي لمستوى الفقر وتعرضهم للأمراض والأسقام الفتاكة والهدامة.
- ✓ قامت الحرب الإمبريالية الأولى على أراضي شرق إفريقيا الألمانية، وخلفت هذه الحرب دمارا كبيرا شمل أركان و مقومات البلاد الإقتصادية، بالإضافة إلى تفاقم وإنتشار الأوبئة و الأمراض وإضعاف القبائل الإفريقية وتشتيتها.
- ✓ –إن نظام الإنتداب الذي إستحدثته عصبة الأمم قد سطر وإتخذ من طرف الهياكل والسلطات البريطانية وسيلة لفرض السيطرة على سكان و أهالي تنجانيقا الذين لم يستشاروا في الأمر، فقد إستغلت هذه العصبة لتحقيق مقاصدها ومآربها الاستعمارية بواسطة الإنتداب.
- ✓ إن مواد وبنود وثيقة الإنتداب البريطاني على تنجانيقا الصادرة عام 1922م ، كانت مجرد حبرا على ورق ، لأنّ الهيكلة الإدارية البريطانية سيرت البلاد وفق قرارات التي صدرت عن الحكومة البريطانية في لندن، وفي الأخير لم يكن لوثيقة

الإنتداب أي أثر أو تأثير على الإدارة البريطانية في إدارة شؤون تنجانيقا وان المانيا بالرغم من الجهود التي قامت بها من اجل التمسك بتنجانيقا إلا أنها فشلت وخسرت مستعمراتها في شرق إفريقيا بالمقابل أصبحت بريطانيا هي القوة المسيطرة في هذه المنطقة.

الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة الانتداب البريطاني على شرق إفريقيا.

BRITISH MANDATE FOR EAST AFRICA.

The Council of the League of Nations:

Whereas by Article 119 of the Treaty of Peace with Germany signed at Versailles on June 28th, 1919, Germany renounced in favour of the Principal Allied and Associated Powers all her rights over her overseas possessions, including therein German East Africa; and

Whereas, in accordance with the treaty of June 11th, 1891, between Her Britannic Majesty and His Majesty the King of Portugal, the River Rovuma is recognised as forming the northern boundary of the Portuguese possessions in East Africa from its mouth up to the confluence of the River M'Sinje; and Whereas the Principal Allied and Associated Powers agreed that, in accordance with Article 22, Part I (Covenant of the League of Nations), of the said treaty, a mandate should be conferred upon His Britannic Majesty to administer part of the former colony of German East Africa, and have proposed that the mandate should be formulated in the following terms; and Whereas His Britannic Majesty has agreed to accept the mandate in respect of the said territory, and has undertaken to exercise it on behalf of the League of Nations in accordance with the following provisions;

and

Whereas by the afore-mentioned Article 22, paragraph 8, it is provided that the degree of authority, control or administration to be exercised by the Mandatory, not having been previously agreed upon by the Members of the

League, shall be explicitly defined by the Council of the League of Nations:

Confirming the said mandate, defines its terms as follows:

Article 1

The territory over which a mandate is conferred upon His Britannic Majesty (hereinafter called the Mandatory) comprises that part of the territory of the former colony of German East Africa situated to the east of the following line:

From the point where the frontier between the Uganda Protectorate and German East Africa cuts the River Mavumba, a straight line in a south-easterly direction to point 1640, about IS kilometres south-southwest of Mount Gabiro;

Thence a straight line in a southerly direction to the north shore of Lake Mohazi, where it terminates at the confluence of a river situated about 2/1 kilometres west of the confluence of the River Msilala;

If the trace of the railway on the west of the River Kagera between Bugufi and Uganda approaches within 16 kilometres of the line defined above, the boundary will be carried to the west, following a minimum distance Of 16 kilometres from the trace, without, however, passing to the west of the straight line joining the terminal point on Lake Mohazi and the top of Mount Kivisa, point 2100, situated on the Uganda German East Africa frontier about 5 kilometres south-west of the point where the River Mavumba cuts this frontier;

Thence a line south – eastwarde to meet the southern shre of lake Mohazi ;

Thence the watershed between the Taruka and the Mkarange and continuing southwards to the north-eastern end of Lake Mugesera ; Thence the median line of thisLake and continuing southwards across Lake Ssake to meet the Kagera ;

Thence the course of the Kagera downstream to meet the western boundary Bugufi ;

Thence this boundary to its junction with the eastrern boundary of Urundi ;

Thence the eastern boundary of Urundi to Lake Tanganyika.

This line described above is shown on the attached [not printed] British I: I, ooo,ooo map. G.S.G.S. 2932, sheet Ruanda and Urundi.
The boundary of Bugufi and Urundi are drawn as shown in the Deutscher Kolonialatlas (Dietrich-Reimer), salle I :I,ooo,ooo, dated I906.

Article 2

Boundary Commissioners shall be appointed by His Britannic Majesty and His Majesty the King of the Belgians to trace on the spot the line described in Article 1 above.
In case any dispute should arise in connection with the work of these commissioners, the question shall be referred to the Council of the League of Nations, whose decision shall be final.
The final report by the Boundary Commission shall give the precise description of this boundary as actually demarcated on the ground; the necessary maps shall be annexed thereto and signed by the commissioners. The report, with its annexes, shall be made in triplicate; one copy shall be deposited in the archives of the League of Nations, one shall be kept by the Government of His Majesty the King of the Belgians and one by the Government of His Britannic Majesty.

Article 3

The Mandatory shall be responsible for the peace, order and good government of the territory, and shall undertake to promote to the utmost the material and moral well-being and the social progress of its inhabitants.
The Mandatory shall have full powers of legislation and administration.

Article 4

The Mandatory shall not establish any military or naval bases, nor erect any fortifications, nor organize any native military force in the territory except for local police purposes and for the defence of the territory.

Article 5

The Mandatory:
(I) shall provide for the eventual emancipation of all slaves and for as speedy an elimination of domestic and other slavery as social conditions will allow;
(2) shall suppress all forms of slave trade;
(3) shall prohibit all forms of forced or compulsory labour, except for essential public works and services, and then only in return for adequate remuneration;
(4) shall protect the natives from abuse and measures of fraud and force by the careful supervision of labour contracts and the recruiting of labour;
(5) shall exercise a strict control over the traffic in arms and ammunition and the sale of spirituous liquors.

Article 6

In the framing of laws relating to the holding or transfer of land, the Mandatory shall take into consideration native laws and customs, and shall respect the rights and safeguard the interests of the native population. No native land may be transferred, except between natives, without the previous consent of the public authorities, and no real rights over native land in favour of non-natives may be created except with the same consent.
The Mandatory will promulgate strict regulations against usury.

Article 7

The Mandatory shall secure to all nations of States Members of the League of Nations the same rights as are enjoyed in the territory by his own nationals in respect of entry into and residence in the territory, the protection afforded to their person and property, the acquisition of property, movable and immovable, and the exercise of their profession or trade, subject only to the requirements of public order, and on condition of compliance with the local law.

Further, the Mandatory shall ensure to all nations of States Members of the League of Nations, on the same footing as to his own nationals, freedom of transit and navigation, and complete economic, commercial and industrial equality, provided that the Mandatory shall be free to organise essential public works and services on such terms and conditions as he thinks just.

Concessions for the development of the natural resources of the territory shall be granted by the Mandatory without distinction on grounds of nationality between the nationals of all States Members, of the League of Nations, but on such conditions as will maintain intact the authority of the local Government.

Concessions having the character of a general monopoly shall not be granted.

This provision does not affect the right of the Mandatory to create monopolies of a purely fiscal character in the interest of the territory under mandate, and in order to provide the territory with fiscal resources which seem best suited the development of natural resources either directly by the State or by a controlled agency, provided that there shall result therefrom no monopoly of the natural resources for the benefit of the Mandatory or his nationals, directly or indirectly, nor any preferential advantage which shall be inconsistent with the economic, commercial and industrial equality hereinbefore guaranteed.

The rights conferred by this article extend equally to companies and associations organized in accordance with the law of any of the Members of the League of Nations, subject only to the requirements of public order, and on condition of compliance with the local law .

Article 8

The Mandatory shall ensure in the territory complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship which are consonant with public order and morality; missionaries who are nationals of States Members of the League of Nations shall be free to enter the territory and to travel and reside therein, to acquire and possess property, to erect religious buildings and to open schools throughout the territory; it being understood, however, that the Mandatory shall have the right to exercise such control as may be necessary for the maintenance of public order and good government, and to take all measures required for such control.

Article 9

The Mandatory shall apply to the territory any general international conventions already existing, or which may be concluded hereafter, with the approval of the League of Nations, respecting the slave trade, the traffic in arms and ammunition, the liquor traffic and the traffic in drugs, or relating to commercial equality, freedom of transitand navigation, aerial navigation, railways, postal, telegraphic and wireless communication and industrial, literary and artistic property.

The Mandatory shall co-operate in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease, including diseases of plants and animals.

Article 10

The Mandatory shall be authorised to constitute the territory into a customs, fiscal and administrative union or federation with the adjacent territories under his own sovereignty or control; provided always that the measures adopted to that end do not infringe the provisions of this mandate.

Article 11

The Mandatory shall make to the Council of the League of Nations an annual report to the satisfaction of the Council, containing full information concerning the measures taken to apply the provisions of this mandate.

A copy of all laws and regulations made in the course of the year and affecting property, commerce, navigation, or the moral and material well-being of the natives shall be annexed to this report.

Article 12

The consent of the Council of the League of Nations is required for any modification of the terms of this mandate.

Article 13

The Mandatory agrees that if any dispute whatever should arise between the Mandatory and another Member of the League of Nations relating to the interpretation or the application of the provisions of the mandate, such dispute, if it cannot be settled by negotiation, shall be submitted to the Permanent Court of International Justice provided for by Article 14 of the Covenant of the League of Nations.

States Members of the League of Nations may likewise bring any claims on behalf of their nationals for infractions of their rights under this mandate before the said Court for decision. The present instrument shall be deposited in original in the archives of the League of Nations. Certified copies shall be forwarded by the secretary-general of the League of Nations to all members of the League. Done at London, the twentieth day of July one thousand nine hundred and twenty two.

Certified true copy:
For the Secretary-General, League of Nations,
RAPPARD,
Director of the Mandates Section.

المصدر : مراد زواوي، المرجع السابق، ص ص150 -154.

الملحق رقم 02: مناطق النفوذ البريطاني والألماني في زنجبار من خلال معاهدة 1886م.

Greet britain and Germany.
(Zanzibar).
Agreement between the British and German government,respecting the sultanate of Zanzibarand the opposite East African mainland, and their Spheres of influence 29 October-1st November, 1886.
(1) Count Hatzfeldt to the Earl of iddesleigh.

(Translation.)

My Lord, German Embassy, London, '29th October, 1886.

The Government of His Majesty the Emperor and that of Her Britannic Majesty having agreed to regulate various questions connected with the Sultanate of Zanzibar and the opposite East African mainland by means of a friendly understanding,verbal communications have with this object taken place, at which the following articles have been agreed upon :

Recognition of Sovereignty of Sultan of Zanzibar over Islands of Zanzibar, Pemba, Lamu, Mafia,

1. Germany and Great Britain recognize the sovereignty of the Sultan of Zanzibar over the Islands of Zanzibar and Pemba, and over the smaller islands which lie in the neighbourhood of the above within a radius of 12 sea miles, as well as over the Islands of Lamu and Mafia.

Recognition of Sultan of Zanzibar's Sovereignty over certain Territories on the mainland.

On the mainland they likewise recognize as possessions of the Sultan a line of coast which stretches without interruption from the Minengani River at the head of Tunghi Bay to Kipini. This line commences on the south of the Minengani River, follows the course of that river for 5 sea miles, and continues thence on the line of latitude to the point where it strikes the right bank of the Rovuma River, crosses the Rovuma, and runs down its left bank.

The coast-line has an internal depth of 10 sea miles measured from the coast direct into the interior from high-water mark.

Kau.

The northern limit includes Kau.

Kismayu, Braiva, Meurka, Magadisho and Warsheik.

To the north of Kipini the said Governments recognize us belonging to the Sultan the stations of Kismayu, Brawa, Meurka, and Magadisho, with radii landwards of 10 sea miles, and of Warsheik with a radius of 5 sea miles.

Leasing to German African Company of Customs Duties at Dar-es- Salaam and Pangani.

2. Great Britain engages to support negotiations of Germany with the Sultan for the leasing to the German African Company of the customs duties at the ports of Dar-es-Salaam and Pangani, in return for an annual payment to the Sultan by the Company.

Respective Spheres of Influence to be defined.

3. Both Powers agree to establish a delimitation of their respective spheres of influence on this portion of the East African Continent of the same character as that to which they have agreed as regards the territories on the Gulf of Guinea.

Territory referred to in Arrangement.

The territory to which this arrangement applies is bounded on the south by the Rovnma River, and on the north by a line which, starting from the mouth of the Tana River, follows

the course of tha.t river or its affluents to the point of intersection of the Equator and the 38th degree of east longitude, thence strikes direct to the point of intersection of the 1st degree of north latitude with the 37th degree of east longitude, where the line terminates.

Line of Demarcation.

The line of demarcation starts from tin- mouth of the River Wanga or Umbe, runs direct to Lake jipé, passes thence along the eastern side and round the northern side of the fake and crosses the Lumi River ;

Taveita and Chagga (Kilimanjaro District).

After which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range,mid thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st degree of south latitude.

Mutual Engagements to respect Spheres of Influence.

Germany engages not to make acquisitions of territory, accept Protectorates, or interfere with the extension of British influence to the north of this line ; and Great Britain makes the same engagement as regards the territories lying to the south of this line.

Kilimanjaro Districts.

4. Great Britain will use her good offices to promote a friendly arrangement of the rival claims of the Sultan and the German East African Company to the Kilimanjaro districts.

Witu.

5. Both Powers recognize as belonging to Witu the coastline which commences to the north of Kipini and continues to the northern extremity of Manda Bay.

Invitation to Sultan of Zanzibar to accede to Berlin Act.

6. Great Britain and Germany will jointly invite the Sultan to accede to the Act of Berlin, 2Gth February, 1885with reservation of His Highness' existing rights under the 1st Article of the Act.

Adhesion of Germany to Declaration between Great Britain and France of 10th March, 1862.

7. Germany engages to adhere to the Declaration signed by Great Britain and France on the 10th March, 1862 with regard to the recognition of the independence of Zanzibar.

Having brought the foregoing articles to the knowledge of ray Government, I am now authorized to declare their acceptance in the name of the Imperial Government, provided that Her Majesty's Government also make a similar declaration of their acceptance.

I have, &c.
HATZFELDT.

(2.) The Earl of Iddesleigh to Count Hatzfeldt.

M. l'Ambassadeur, Foreign Office, November, 1886.

I have had the honour to receive your Excellency's note of the 29th ultimo, in which you inform me that you are authorized to accept, on behalf of the Imperial Government, the following Articles of Agreement respecting Zanzibar and the adjoining territories, provided that they are accepted by Her Majesty's Government :

Recognition of Sovereignty of Sultan of Zanzibar over Islands of Zanzibar and Pemba, Lamu, Mafia,

1. Great Britain and Germany recognize the sovereignty of the Sultan of Zanzibar over the Islands of Zanzibar and Pemba, and over the smaller islands which lie in the neighbourhood of the above within a radius of 12 sea miles, as well as over the Islands of Lamu and Mafia.

Recognition of Sultan of Zanzibar's Sovereignty over certainTerritories on the mainland.

On the mainland they likewise recognize as the possession of the Sultan a line of coast which stretches without interruption from the Minengani River at the head of Tunghi Bay to Kipini. This line commence-, on the sontli of the Minengani Kiver, follows the course of that river for 5 sea miles, continues Thenco on the line of latitude to the point where it strikes the right bank of the Rovuma River, crosses the Rovuma, and runs clown its left bank.

The coast-line has thence an internal depth of 10 sea milea measured from the coast direct into the interior from high-water mark.

Kau.

The northern limit includes Kau.

Kismayu, Brawa, Meurka, Mayadisho and Warsheikh.

To the north of Kipini the said Governments recognize us belonging to the Sultan the stations of Kismayu, Brawa, Menrka, and Magadisho with radii landwards of 10 sea miles, and of Warsheik with a radius of 5 sea miles.

Leasing to German African Company of Customs Ditties at Dar-es-Salaam and Pangani.

2. Great Britain engages to support negotiations of Germanywith the Sultan for the leasing to the German African Company of the customs duties at the ports of Dar-es-Salaam and Pangani, in return for an annual payment to the Sultan by the Company.

Respective Spheres of Influence to be defined.

3. Both Powers agree to establish a delimitation of their respective spheres of influence on this portion of the East African Continent of the same character as that to which they have agreed as regards the territories on the Gulf of Guinea.

Territory referred to in the Arrangement.

The territory to which the arrangement applies is bounded on the south by the Rovuma River, and on the north by a line which, starting from the mouth of the Tana River, follows the course of that river or its affluents to the point of intersection of the Equator and the 8th degree of east longitude, thence strikes direct to the point of intersection of the 1st egree of north latitude with the 37th degree of east longitude, where the line terminates.

Line of Demarcation.

The line of demarcation starts from the mouth of the River Wanga or Umbe, runs direct to Lake Jipe, passes along the eastern side and round the northern side of the lake and crosses the Lumi River.

Taveita and Chagga (Kilimanjaro District).

After which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st degree of south latitude.

Mutual Engagement to respect Spheres of Influence.

Great Britain engages not to make acquisitions of territory, accept Protectorates, or interfere with the extension of German influence to the south of this line ; and Germany makes the same engagement as regards the territories to the north of this line.

Kilimanjaro Districts.

4. Great Britain will use her good offices to promote a friendly arrangement of the rival claims of the Sultan and the German East African Company to the Kilimanjaro districts.

Witu.

5. Both Powers recognize as belonging to Witu the coastline which commences to the north of Kipini, and continues to the northern extremity of Manda Bay.

Invitation to Sultan of Zanzibar to accede to the Berlin Act.

6. Great Britain and Germany will jointly invite the Sultan to accede to the Act of Berlin , with reservation of His Highness existing rights under the 1st Article of the Act.

Adhesion of Germany to Declaration between Great Britain and France of 10th March, 1862.

7. Germany engages to adhere to the Declaration signed by- Great Britain and France on the 10th March, 1862.

with regard to the recognition of the independence of Zanzibar.

I have to declare on behalf of Her Majesty's Government their Acceptance of the above Articles of Agreement.

I have, &c.
IDDESLEIGH

المصدر: Herslet. Edward.op.cit.pp 621-615.

الملحق رقم 03: المعاهدة الانجلو-ألمانية لتقسيم شرق إفريقيا 1890 (هيليغولاند)

IJuly,1890.] GEEAT BEITAIN AND GEEMANY.
[East Africa.]
Agreement between the British and German Governments, respecting Africa and Heligoland. Berlin, 1st July, 1890.

THE Undersigned, Sir Edward Baldwin Malet, Her Britannic Majesty's Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary ; Sir Henry Percy Anderson, Chief of the African Department of Her Majesty's Foreign Office ; The Chancellor of the German Empire, General von Caprivi ; The Privy Councillor in the Foreign Office, Dr. Krauel, Have, after discussion of various questions affecting the Colonial interests of Germany and Great Britain, come to the following A greement on behalf of their respective Governments :

East Africa. German Sphere of Influence.

ART. 1. In East Africa the sphere in which the exercise of influence is reserved to Germany is bounded.

German Sphere. To the North. River Umba to Victoria Nyanza.

1. To the north by a line which, commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Umba [or Wanga], runs direct to Lake Jipe ; passes thence along the eastern side and round the northern side of the lake, and crosses the River Lume ; after which it passes midway between the territories of Taveita and Chagga, skirts the northern base of the Kilimanjaro range, and thence is drawn direct to the point on the eastern side of Lake Victoria Nyanza which is intersected by the 1st parallel of south latitude ; thence, crossing the lake on that parallel, it follows the parallel to the frontier of the Congo Free State, where it terminates.

Mount Mfumbiro.

It is, however, understood that, on the west side of the laker the sphere does not comprise Mount Mfumbiro ; if that mountain shall prove to lie to the south of the selected parallel, thelino shall bo deflected so as to exclude it, but shall, nevertheless,return so as to erminate at the above-named point.

German Sphere. To the South, Rovuma River to Lakes Nyassa and Tanganyika (Stevenson's Road).

2. To the south by a line which, starting on the coast at the northern limit of the Province of Mozambique, follows the course of the River Rovuma to the point of confluence of the Msinje ; thence it runs westward along the parallel of that point till it reaches Lake Nyassa; thence striking northward, it follows the eastern, northem, and western shores of the lake to the northern bank of the mouth of the River Songwe ; it ascends that river to the point of its intersection by the 33rd degree of east longitude ; thence it follows the river to the point where it approaches most nearly the boundary of the geographical Congo Basin defined in the 1st Article of the Act of Berlin as marked in the map attached to the 9th Protocol of the Conference.

From that point it strikes direct to the above-named boundary; and follows it to the point of its intersection by the 32nd degree of east longitude ; from which point it strikes direct to the point of confluence of the northern and southern branches of the River Kilambo, and thence follows that river till it enters Lake Tanganyika.

Map. Nyassa-Tanganyika Plateau.

The course of the above boundary is traced in general accordance with a map of the Nyassa-Tanganyika Plateau, officially prepared for the British Government in 1889.

German Sphere. To the West. River Kilambo to Congo Free State.

3. To the west by a line which, from the mouth of the River Kilambo to the 1st parallel of south latitude, is conterminous with the Congo Free State.

East Africa. British Sphere of Influence.

The sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded.

British Sphere. To the South. River Umba to Congo Free State.

1. To the south by the above-mentioned line running front the mouth of the River Umba (or Wanga) to the point where the 1st parallel of south latitude reaches the Congo Free State.

Mount Mfumbiro.

Mount Mfumbiro is included in the sphere.

British Sphere. To the North. River Juba to confines of Egypt (Uganda, &c.).

2. To the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Juba ; thence it ascends that bank of the river and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia, as far as the confines of Egypt.

British Sphere. To the West. Basin of Upper Nile to Congo Free State (Uganda, &c.).

3. To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile.

Withdrawal by Germany in favour of Great Britain of Protectorate over Witu.

ART. II. In order to render effective the delimitation recorded in the preceding Article, Germany withdraws in favour of Great Britain her Protectorate over Witu.

المصدر:.Herslet. Edward.op.cit.pp 642-644

الملحق رقم 04: معاهدة 27 فيفري 1890 بين كارل بيترز وموانغا ملك بوغندا

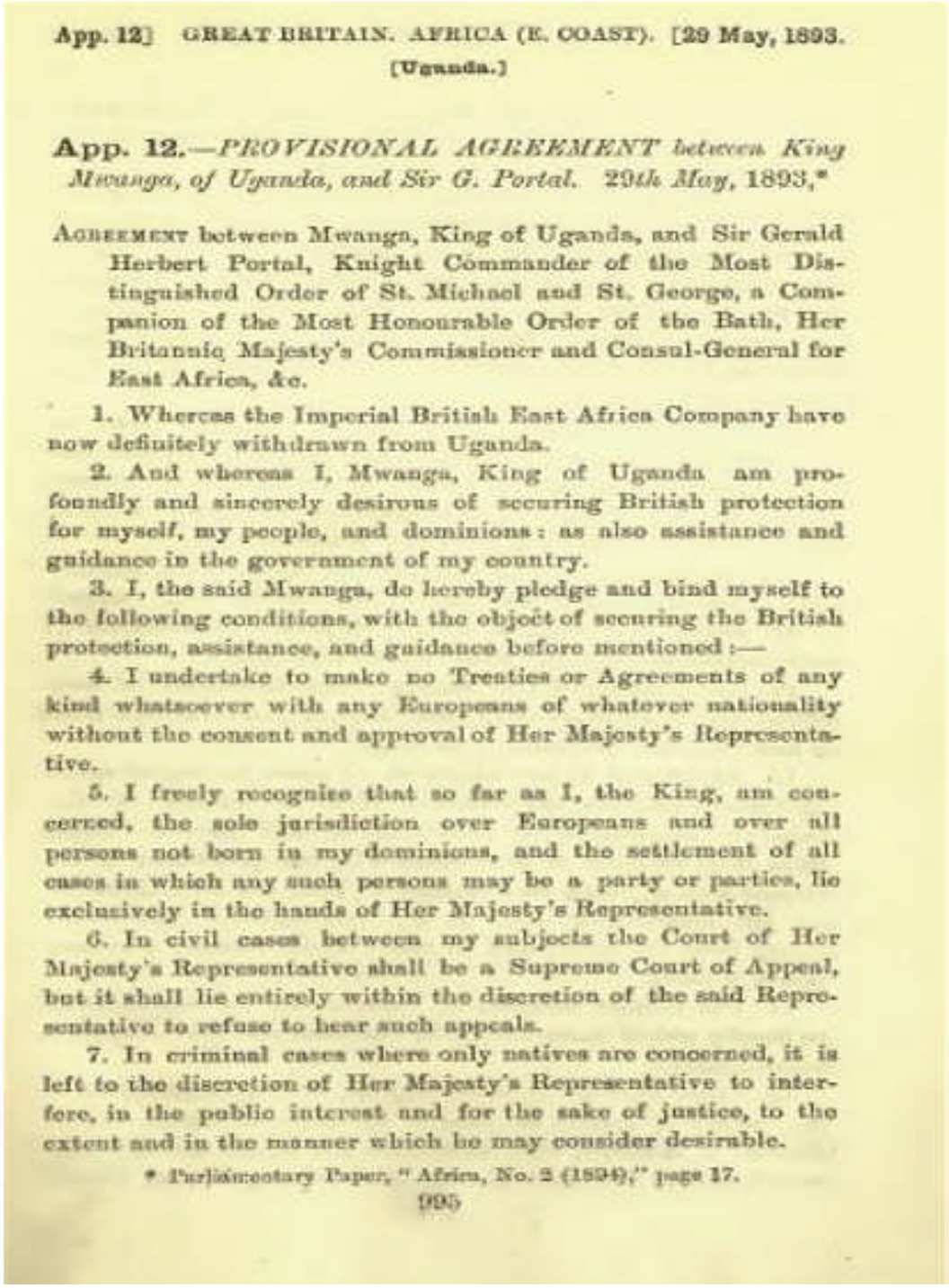

App. 12] GREAT BRITAIN. AFRICA (E. COAST). [29 May, 1893.
[Uganda.]

App. 12.—*PROVISIONAL AGREEMENT between King Mwanga, of Uganda, and Sir G. Portal. 29th May, 1893.**

AGREEMENT between Mwanga, King of Uganda, and Sir Gerald Herbert Portal, Knight Commander of the Most Distinguished Order of St. Michael and St. George, a Companion of the Most Honourable Order of the Bath, Her Britannic Majesty's Commissioner and Consul-General for East Africa, &c.

1. Whereas the Imperial British East Africa Company have now definitely withdrawn from Uganda.

2. And whereas I, Mwanga, King of Uganda am profoundly and sincerely desirous of securing British protection for myself, my people, and dominions: as also assistance and guidance in the government of my country.

3. I, the said Mwanga, do hereby pledge and bind myself to the following conditions, with the object of securing the British protection, assistance, and guidance before mentioned:—

4. I undertake to make no Treaties or Agreements of any kind whatsoever with any Europeans of whatever nationality without the consent and approval of Her Majesty's Representative.

5. I freely recognise that so far as I, the King, am concerned, the sole jurisdiction over Europeans and over all persons not born in my dominions, and the settlement of all cases in which any such persons may be a party or parties, lie exclusively in the hands of Her Majesty's Representative.

6. In civil cases between my subjects the Court of Her Majesty's Representative shall be a Supreme Court of Appeal, but it shall lie entirely within the discretion of the said Representative to refuse to hear such appeals.

7. In criminal cases where only natives are concerned, it is left to the discretion of Her Majesty's Representative to interfere, in the public interest and for the sake of justice, to the extent and in the manner which he may consider desirable.

* Parliamentary Paper, "Africa, No. 2 (1894)," page 17.

[995

8. And I, Mwanga, the King, undertake to see that due effect is given to all and every decision of the Court of Her Majesty's Representative under Articles 6 and 7.

9. I, Mwanga, fully recognise that the protection of Great Britain entails the complete recognition by myself, my Government, and people throughout my Kingdom of Uganda and its dependencies, of all and every international act and obligation to which Great Britain may be a party, as binding upon myself, my successors, and my said Government and people, to such extent and in such manner as may be prescribed by Her Majesty's Government.

10. No war or warlike operations of any kind shall be undertaken without the consent of Her Majesty's Representative, whose concurrence shall also be obtained in all serious matters of State, such as the appointment of Chiefs or officials, the political or religious distribution of territory, &c.

11. The assessment and collection of taxes, as also the disposal of the revenues of the country, are hereby made subject to the control and revision of Her Majesty's Government in such manner as they may from time to time direct.

12. The property of Her Majesty's Government and of their officers, and of all servants of Her Majesty's Government, shall be free from the incidence of all taxes.

13. Export and import duties on all goods leaving or entering Uganda and its dependencies shall be leviable by Her Majesty's Government for their sole use and benefit. These duties shall be fixed in accordance with the provisions of the General Acts of Berlin and Brussels of 1885 and 1890 (**Nos. 17** and **18**) respectively, and of any International Agreements arising from the same, and to which Great Britain is or may become a party.

14. The foreign relations of Uganda and its dependencies are hereby placed unreservedly in the hands of Her Majesty's Representative.

15. Slave trading or slave raiding, or the exportation or importation of people for sale or exchange as slaves, is prohibited. I, Mwanga, also undertake, for myself and my successors, to give due effect to such laws and regulations, having

for their object the complete ultimate abolition of the status of slavery in Uganda and its dependencies, as may be dictated by Her Majesty's Government.

16. In consideration of the above engagements on the part of Mwanga, King of Uganda, I, Gerald Herbert Portal, K.C.M.G., C.B., Her Britannic Majesty's Commissioner and Consul-General for East Africa, on behalf of Her Majesty's Government, do hereby agree to appoint and leave a British Representative with a sufficient staff to carry out the provisions of this Agreement, which is entirely subject to the approval and ratification of Her Majesty's Government,* and is therefore only binding until such time as the decision of Her Majesty's Government can be conveyed to, and reach Uganda. In the event of Her Majesty's Government being willing to assent to the above conditions and terms, Mwanga, the King, undertakes hereby, on behalf of himself and his successors, to make a Treaty in the above or a similar sense either in perpetuity or for such specified period as Her Majesty's Government may desire.

17. The present Agreement supersedes all other Agreements or Treaties whatsoever made by Mwanga or his predecessors.

18. This Agreement shall come into force from the date of its signature.

In faith whereof we have respectively signed this Agreement, and have thereunto affixed our seals.

Done in duplicate at Kampala, this 29th of May, A.D. 1893.

KABAKA (King).
G. H. PORTAL.

Witnesses to the signatures of King Mwanga and Sir Gerald Portal;

ERNEST J. L. BERKELEY.
KATIKIRO APOLLO.

Kampala, May 29, 1893.

* See Notification. British Protectorate over Uganda, 18th June, 1894, page 1016.

المصدر: Herslet. Edward.op.cit.pp 120-122.

الملحق رقم 05: معاهدة 29 ماي 1893 بين بورتال وموانغا ملك بوغندا

BRITISH MANDATE FOR EAST AFRICA.

The Council of the League of Nations:

Whereas by Article 119 of the Treaty of Peace with Germany signed at Versailles on June 28th, 1919, Germany renounced in favour of the Principal Allied and Associated Powers all her rights over her overseas possessions, including therein German East Africa; and

Whereas, in accordance with the treaty of June 11th, 1891, between Her Britannic Majesty and His Majesty the King of Portugal, the River Rovuma is recognised as forming the northern boundary of the Portuguese possessions in East Africa from its mouth up to the confluence of the River M'Sinje; and Whereas the Principal Allied and Associated Powers agreed that, in accordance with Article 22, Part I (Covenant of the League of Nations), of the said treaty, a mandate should be conferred upon His Britannic Majesty to administer part of the former colony of German East Africa, and have proposed that the mandate should be formulated in the following terms; and Whereas His Britannic Majesty has agreed to accept the mandate in respect of the said territory, and has undertaken to exercise it on behalf of the League of Nations in accordance with the following provisions;

and

Whereas by the afore-mentioned Article 22, paragraph 8, it is provided that the degree of authority, control or administration to be exercised by the Mandatory, not having been previously agreed upon by the Members of the

League, shall be explicitly defined by the Council of the League of Nations:

Confirming the said mandate, defines its terms as follows:

Article 1

The territory over which a mandate is conferred upon His Britannic Majesty (hereinafter called the Mandatory) comprises that part of the territory of the former colony of German East Africa situated to the east of the following line:

From the point where the frontier between the Uganda Protectorate and German East Africa cuts the River Mavumba, a straight line in a south-easterly direction to point 1640, about IS kilometres south-southwest of Mount Gabiro;

Thence a straight line in a southerly direction to the north shore of Lake Mohazi, where it terminates at the confluence of a river situated about 2/1 kilometres west of the confluence of the River Msilala;

If the trace of the railway on the west of the River Kagera between Bugufi and Uganda approaches within 16 kilometres of the line defined above, the boundary will be carried to the west, following a minimum distance Of 16 kilometres from the trace, without, however, passing to the west of the straight line joining the terminal point on Lake Mohazi and the top of Mount Kivisa, point 2100, situated on the Uganda German East Africa frontier about 5 kilometres south-west of the point where the River Mavumba cuts this frontier;

Thence a line south – eastwarde to meet the southern shre of lake Mohazi ;

Thence the watershed between the Taruka and the Mkarange and continuing southwards to the north-eastern end of Lake Mugesera ; Thence the median line of thisLake and continuing southwards across Lake Ssake to meet the Kagera ;

Thence the course of the Kagera downstream to meet the western boundary Bugufi ;

Thence this boundary to its junction with the eastrern boundary of Urundi ;

Thence the eastern boundary of Urundi to Lake Tanganyika.

This line described above is shown on the attached [not printed] British I: I, ooo,ooo map. G.S.G.S. 2932, sheet Ruanda and Urundi.
The boundary of Bugufi and Urundi are drawn as shown in the Deutscher Kolonialatlas (Dietrich-Reimer), salle I :I,ooo,ooo, dated I906.

Article 2

Boundary Commissioners shall be appointed by His Britannic Majesty and His Majesty the King of the Belgians to trace on the spot the line described in Article 1 above.
In case any dispute should arise in connection with the work of these commissioners, the question shall be referred to the Council of the League of Nations, whose decision shall be final.
The final report by the Boundary Commission shall give the precise description of this boundary as actually demarcated on the ground; the necessary maps shall be annexed thereto and signed by the commissioners. The report, with its annexes, shall be made in triplicate; one copy shall be deposited in the archives of the League of Nations, one shall be kept by the Government of His Majesty the King of the Belgians and one by the Government of His Britannic Majesty.

Article 3

The Mandatory shall be responsible for the peace, order and good government of the territory, and shall undertake to promote to the utmost the material and moral well-being and the social progress of its inhabitants.
The Mandatory shall have full powers of legislation and administration.

Article 4

The Mandatory shall not establish any military or naval bases, nor erect any fortifications, nor organize any native military force in the territory except for local police purposes and for the defence of the territory.

Article 5

The Mandatory:
(I) shall provide for the eventual emancipation of all slaves and for as speedy an elimination of domestic and other slavery as social conditions will allow;
(2) shall suppress all forms of slave trade;
(3) shall prohibit all forms of forced or compulsory labour, except for essential public works and services, and then only in return for adequate remuneration;
(4) shall protect the natives from abuse and measures of fraud and force by the careful supervision of labour contracts and the recruiting of labour;
(5) shall exercise a strict control over the traffic in arms and ammunition and the sale of spirituous liquors.

Article 6

In the framing of laws relating to the holding or transfer of land, the Mandatory shall take into consideration native laws and customs, and shall respect the rights and safeguard the interests of the native population. No native land may be transferred, except between natives, without the previous consent of the public authorities, and no real rights over native land in favour of non-natives may be created except with the same consent.
The Mandatory will promulgate strict regulations against usury.

Article 7

The Mandatory shall secure to all nations of States Members of the League of Nations the same rights as are enjoyed in the territory by his own nationals in respect of entry into and residence in the territory, the protection afforded to their person and property, the acquisition of property, movable and immovable, and the exercise of their profession or trade, subject only to the requirements of public order, and on condition of compliance with the local law.

Further, the Mandatory shall ensure to all nations of States Members of the League of Nations, on the same footing as to his own nationals, freedom of transit and navigation, and complete economic, commercial and industrial equality, provided that the Mandatory shall be free to organise essential public works and services on such terms and conditions as he thinks just.

Concessions for the development of the natural resources of the territory shall be granted by the Mandatory without distinction on grounds of nationality between the nationals of all States Members, of the League of Nations, but on such conditions as will maintain intact the authority of the local Government.

Concessions having the character of a general monopoly shall not be granted.

This provision does not affect the right of the Mandatory to create monopolies of a purely fiscal character in the interest of the territory under mandate, and in order to provide the territory with fiscal resources which seem best suited the development of natural resources either directly by the State or by a controlled agency, provided that there shall result therefrom no monopoly of the natural resources for the benefit of the Mandatory or his nationals, directly or indirectly, nor any preferential advantage which shall be inconsistent with the economic, commercial and industrial equality hereinbefore guaranteed.

The rights conferred by this article extend equally to companies and associations organized in accordance with the law of any of the Members of the League of Nations, subject only to the requirements of public order, and on condition of compliance with the local law .

Article 8

The Mandatory shall ensure in the territory complete freedom of conscience and the free exercise of all forms of worship which are consonant with public order and morality; missionaries who are nationals of States Members of the League of Nations shall be free to enter the territory and to travel and reside therein, to acquire and possess property, to erect religious buildings and to open schools throughout the territory; it being understood, however, that the Mandatory shall have the right to exercise such control as may be necessary for the maintenance of public order and good government, and to take all measures required for such control.

Article 9

The Mandatory shall apply to the territory any general international conventions already existing, or which may be concluded hereafter, with the approval of the League of Nations, respecting the slave trade, the traffic in arms and ammunition, the liquor traffic and the traffic in drugs, or relating to commercial equality, freedom of transitand navigation, aerial navigation, railways, postal, telegraphic and wireless communication and industrial, literary and artistic property.

The Mandatory shall co-operate in the execution of any common policy adopted by the League of Nations for preventing and combating disease, including diseases of plants and animals.

Article 10

The Mandatory shall be authorised to constitute the territory into a customs, fiscal and administrative union or federation with the adjacent territories under his own sovereignty or control; provided always that the measures adopted to that end do not infringe the provisions of this mandate.

Article 11

The Mandatory shall make to the Council of the League of Nations an annual report to the satisfaction of the Council, containing full information concerning the measures taken to apply the provisions of this mandate.

A copy of all laws and regulations made in the course of the year and affecting property, commerce, navigation, or the moral and material well-being of the natives shall be annexed to this report.

Article 12

The consent of the Council of the League of Nations is required for any modification of the terms of this mandate.

Article 13

The Mandatory agrees that if any dispute whatever should arise between the Mandatory and another Member of the League of Nations relating to the interpretation or the application of the provisions of the mandate, such dispute, if it cannot be settled by negotiation, shall be submitted to the Permanent Court of International Justice provided for by Article 14 of the Covenant of the League of Nations.

States Members of the League of Nations may likewise bring any claims on behalf of their nationals for infractions of their rights under this mandate before the said Court for decision. The present instrument shall be deposited in original in the archives of the League of Nations. Certified copies shall be forwarded by the secretary-general of the League of Nations to all members of the League. Done at London, the twentieth day of July one thousand nine hundred and twenty two.

Certified true copy:
For the Secretary-General, League of Nations,
RAPPARD,
Director of the Mandates Section.

المصدر: عبد القادر عمايري، المرجع السابق، ص ص120- 122.

الملحق رقم 06: خريطة توضح الحدود الفاصلة بين ممتلكات ألمانيا وانجلترا بعد اتفاقية 1 جويلية 1890.

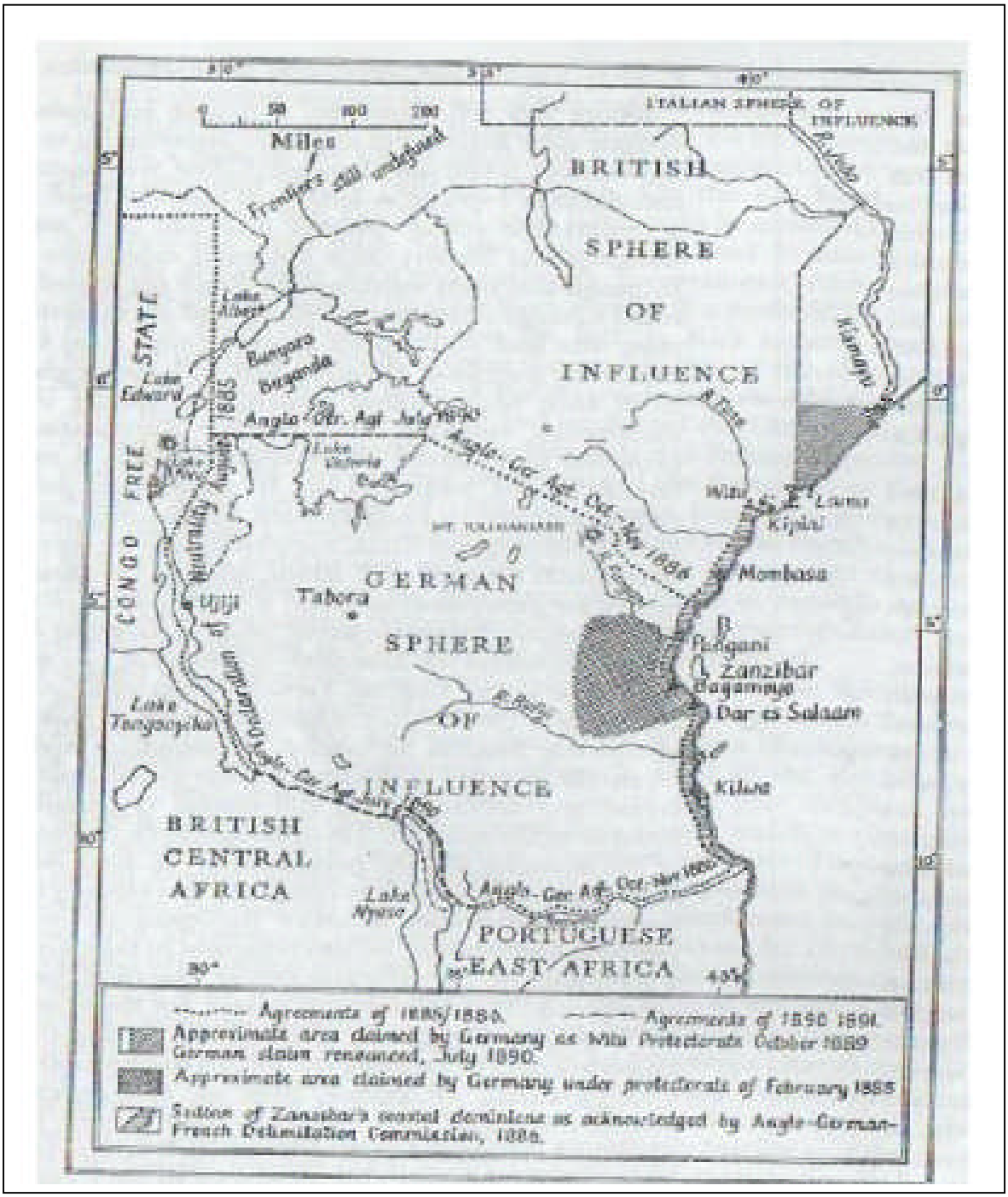

المصدر: عبد القادر عميري، المرجع السابق، ص 123.

البيبليوغرافيا

أولا: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

1-المصادر

1. الاسيوطي ابراهيم : كينيا الثائرة، [د،ن]، [د،ب]، [د،ت].
2. ثابت محمد: جولة في ربوع افريقية، بين مصر و رأس الرجاء الصالح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1936م.
3. هربرت فيشر ألبرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ترجمة: أحمد نجيب و هاشم وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة، 1984م.

2- المراجع:

1. ابراهيم عبد الله عبد الرزاق و شوقي عطاء الله الجمل، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث و المعاصر، القاهرة، 1998م.
2. آدبواهن البير: تاريخ افريقيا العام (افريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935م)،ج7، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1990 م.
3. إسماعيل حلمي محروس : تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر من الكشوفات الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004م.
4. بكاي منصف: اضواء على تاريخ افريقيا ، دار السبيل للنشر و التوزيع ، الجزائر، ط1، 2009م.
5. بكاي منصف: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق افريقيا، دار السبيل للنشر والتوزيع ،الجزائر، ط1، 2009 م.
6. بكاي منصف: الإحتلال البريطاني في إفريقيا تنزانيا(تنجانيقا سابقا) أنموذجا، دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2009م

7. جاسم ظاهر : افريقيا فيما وراء الصحراء من الاستعمار الى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003م.
8. الجمل شوقي: الاستعمار الاوروبي في شرق افريقيا، دار الفكر العربي للنشر والطبع، القاهرة، 2007م.
9. حافظ صلاح الدين : صراع القوى العضمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة، الكويت، 1982م.
10. حامد الخطيب حسن أبو سمور : جغرافية الموارد المائية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 1999م.
11. حراز رجب : بريطانيا و شرق افريقيا من الاستعمار الى الاستقلال ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة، 1971م.
12. الحريري محمد مرسي : جغرافية القارة الإفريقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
13. حمدي حافظ و محمود الشرقاوي : إفريقيا في طريق الحرية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة ، 1957 م.
14. حميدي الطاهر : إفريقيا بين الاستعمار والاستقلال، (إفريقيا تحت نير الاستقلال)،ج1، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1998م.
15. حميدي عباس جعفر : تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، ط1، 2002م.
16. دياب احمد ابراهيم: لمحات من التاريخ الافريقي الحديث ، دار المريخ للنشر، الرياض، 1981م.
17. رودني والتر : أوروبا والتخلف في افريقيا ، تر: أحمد القصير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، 1998م .
18. رياض زاهر: استعمار افريقيا، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1965م .

19. رياض محمد و كوثر عبد الرسول: إفريقيا (دراسة لمقومات القارة)، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة و النشر القاهرة، 2012م.
20. سافلييف.ي.ما سلييف.ج: موجز تاريخ إفريقيا، تع: امين شريف، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، [د،ت].
21. سليجمان س. ج: السلالات البشرية في إفريقيا، تر، يوسف خليل، القاهرة، 1966م .
22. سليمان النوار عبد العزيز و محمد جمال الدين محمود: التاريخ الأوربي من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولىّ، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، 1999م.
23. سليمان عبد العزيز و النعنعي عبد المجيد : من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1973م.
24. شبيكة مكي: السودان عبر القرون، دار الجيل للنشر و التوزيع، بيروت، 1991م.
25. عصمت راشد زينب: تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر من مطلع القرن 16 الى نهاية القرن 18، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2008.
26. عطا الله الجمل شوقي و عبد الله الرزاق ابراهيم: تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، 2002
27. العقاد أنور عبد الغني : الوجيز في اقليمية القارة الإفريقية، دار المريح للنشر، الرياض، 1972م.
28. عميري عبد القادر : الصراع الأوروبي في شرق إفريقيا (الانجليزي الألماني) انموذجا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.
29. أبو عيانة فتحي محمد : جغرافية إفريقيا دراسة اقليمية، دار المعرفة الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1995م.

30. الفارسي عبد الله بن صالح : البوسعيديون حكام زنجبار، وزارة الثقافة القومي ،عمان، ط2،[د. ت].

31. الفتوري مخزوم عطية مخزوم : دراسات في شرق إفريقيا وجنوب الصحراء، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1998م.

32. القوزي محمد علي : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2006م.

33. كامل عبد العزيز : قضية كينيا، منشورات وزارة الثقافة و الارشاد القومي ، القاهرة، 1961م .

34. المجيشي عبد القادر مصطفى واخرون: جغرافية القارة الإفريقية و جزرها، الدار الجماهرية للنشر و التوزيع و الاعلان، طرابلس، ط1، 2000م.

35. محمد علي ذهني الهام : بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ افريقيا الحديث، مكتبة الانجلو المصري، القاهرة، 2009م.

36. محي الدين رزق محمد: إفريقيا و حوض النيل، مطبعة عطايا، القاهرة، 1934م.

37. موسى محمد فيصل: موجز تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، مراجعة: ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة، [د،ب]، 1997م.

38. المؤمني محمد أحمد عقلة و الخفاق عبد علي : جغرافية القارات، دار الكندي للنشر و التوزيع، دار طارق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 1998 .

39. نازينة سالم عبد الله سالم : انتشار الإسلابم في إفريقيا جنوب الصحراء، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 2010م.

40. هريدي على تسن فرغلي: تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر. العلم و الإيمان للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2008م.

41. ويلز ،هـ،ج : موجز تاريخ إفريقيا ، تر:عبد العزيز توفيق جاويد، مر:محمد مامون، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ،1985م.

42. يحي جلال : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999م.

3- المجلات و الحوليات:

1. الدليمي عبد نمال خالد : بسمارك و دوره في رسم السياسة الخارجية الالمانية (1871- 1890 م)، مجلة كلية الأدب، العدد 98، الجامعة الاسلامية، بغداد.[د، ت].

2الانباري نجم عبد الأمير : «مؤتمر برلين 1884- 1885 و الصراع الأوروبي للسيطرة على القارة الإفريقية». مجلة كلية الأداب، العدد 95،[د، ب]،[د،ت].

1. بكاي منصف: « تنجانيقا تحت السيطرة الإستعمارية الألمانية (1884-1918) » ، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الرابع ، مخبر الدراسات الإفريقية LEA ،جامعة الجزائر2، ماي 2016م.

2. سليماني يوسف: « جوانب من السياسة الاستعمارية البريطانية في أوغندا (1894-1962) » ، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الخامس ، مخبر الدراسات الإفريقية LEA، جامعة الجزائر2، نوفمبر2016م .

3. صالح محمد محمد :«استعمار إفريقيا و تقسيم القارة الإفريقية في مؤتمر برلين (1884-1885م) بين الدول الكبرى الاوروبية«، مجلة المؤرخ العربي، (إتحاد المؤرخين العرب بغداد)، طبع هذا العدد بالمركز الوطني للدراسات التاريخية، وزارة السياحة و الثقافة ، العدد3، السنة13، الجزائر، 1987م.

4. العقاد صلاح الدين : «كينيا و الحكم البريطاني»، مجلة حولية كلية البنات، دار المنظومة، عدد2، القاهرة،1960م.

4— الندوات و التقارير:

2. سنو عبد الرؤوف: «سياسة المانيا الاستعمارية في شرق افريقيا، محاولات استغلال النفوذ الديني للسلطان العثماني للتغلغل في زنجبار» ، في اعمال ندوة حول مصر

و المانيا في القرنين التاسع عشر و العشرين في ضوء الوثائق ، دار الثقافة العربية للنشر، جامعة القاهرة، 1997م.

5- مذكرات الماجستير و رسائل الدكتوراه:

1. بكاي منصف: تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني (1919-1924م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، اشراف : محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر،2002م.
2. بنادي محمد الطاهر : الحركات الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن 20 غينيا و كينيا انموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف بن يوسف تلمساني،قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2009 - 2010 م.
3. زواوي مراد: المقاومة الافريقية للتواجد الامبريالي الألماني في شرق افريقيا الألمانية(تنزانيا حاليا) 1888-1907م : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تاريخ افريقيا الحديث و المعاصر ، اشراف: منصف بكاي ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، السنة الجامعية،2012-2013م .
4. الفتلاوي صباح كريم و جاسم إيمان نصيف : مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية لعام 1919م ، دراسة تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الكوفة، بغداد، [د،ت].
5. مصيلحي سليمان محي الدين محمد : الإستعمار الاوروبي في كينيا و تطور نظام الحكم فيها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اشراف: شوقي الجمل، معهد الدراسات و البحوث الافريقية، قسم التاريخ. القاهرة،[د،ت]
6. مظلوم عبد الله عزيز : سياسة بسمارك الدبلوماسية و التنافس الألماني إتجاه المستعمرات في افريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة سانت كليمنتس، بغداد، السنة الجامعية2011 -2012م.

6-الموسوعات :

الزوكة خميس محمد: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، منشورات جامعة محمد بن سعود الاسلامية، مج10، الرياض، 2000م.

1. عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية ، ج3، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1994م
2. عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج7، المؤسسة العربة للدراسات و النشر، بيروت،1994م

7- القواميس

1. المنجد في اللغة و الأعلام، دار المشرق، بيروت،2003

ثانيا: المصادر و المراجع باللغات الأجنبية:

A-Ouvrages:

1. Coulson , Andrew .Tanzania : A political Economy .Oxford University Press , Oxford , 1982,.
2. George Padmore , panafricanisme ou communisme la prochaine lutte pour l'Afrique 1960, Paris 1962
3. Gukiina, Peter.M.Uganda :A case study in African politica development,university of Notre Dame Press, London, 1972,
4. Hertslet .Edward :The Map of Africa by Treaty .vol 2 ,Majastys Stationery office , London, 1896
5. Hertslet, Edward: the Map of Africa by treaty.vol 3, Majastys Stationery office , London, 1896.
6. Iliffe, John. Tanganyika under German Rule, 1905-1912. Cambridge University press, Cambridge, 1969
7. Ingham, Kenneth. A History of East Africa. Longmans, London, 1965
8. Jean claude Allain; L'Afrique noir depuis la conferénce de Berlin (1884-1885), le centres des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes,Paris 1985

9. Jean Ziegla: Décolonisation instabilities et famines en Afrique, 100 ans Aprés la conference de Berlin, solidarité socialiste
10. Kimambo, I .N. And Temu, A. j: A History of Tanzania, East African publishing House, Nairobi, and 1969.
11. Listwol Judith,The Making of Tanganyika, Cambridge University Press, Cambridge, 1969.
12. Mc dermotte: British East Africa or Ibea, Cornell university library, London,1893,.
13. Races, Allien, A History of Colonization of Africa, Cambridge University press, Cambridge, 1899.
14. Taylor,j.c.The political Development of Tanganika.Stanford University press califoria .1963..
15. Ward, w.c.f. and White, l.w : East Africa A Century of Change (1870-1970), Africania publishing Corporation, London, 1971
16. woolf ,leonard ;Empire and Commerce in Africa Study in Economic Imperialism. Cornell university libray.london.1920.

B- REVUES

1. Omide Simeon: “East Africa”. African Geography for schools. First published. Unisco source Boot, Paris , 1974

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	
الفصل التمهيدي: شرق إفريقيا الجغرافية والسكان	
أولا: الملامح الطبيعية	13
1-الموقع و المساحة	13
2-البيئة الطبيعية	13
3- مظاهر السطح	14
4- المناخ	15
4-1- العوامل المؤثرة في المناخ	15
4-2- الأقاليم المناخية	16
5- الثروة المائية	18
6- الثروة الطبيعية	20
ثانيا الملامح البشرية	22
1-السكان	22
2-التركيب العرقي للسكان	23
2-1 -الحاميون	23
2-2- البانتو	23
2-3 -السواحيليون	24
2-4- النيليون	25
2-5- الأسيويون و الأوربيون	25
الفصل الأول:التنافس الأوروبي في إفريقيا ومؤتمر برلين II (1884-1885م)	
أولا: دوافع الاستعمار الأوروبي في القارة	28

1- الدوافع الدينية	28
2- الدوافع الاقتصادية	29
3- الدوافع الإستراتجية	30
4- الكشوفات الجغرافية	32
5- تجارة الرقيق	33
6- الضغوط السكانية	34
ثانيا: مؤتمر برلين II (1884-1885م) ونتائجه على إفريقيا	36
1-الظروف الممهدة لانعقاد المؤتمر	36
2-أسباب إنعقاد المؤتمر	38
2-1- التنافس الأوربي قبل المؤتمر	38
2-2 -الأطماع الأوربية في حوض الكونغو	39
2-3 - المعاهدة البريطانية البرتغالية 1884م	40
3-إنعقاد المؤتمر	41
4- قراراته	45
5- نتائجه	46
الفصل الثاني:التواجد الاستعماري الإنجليزي في شرق إفريقيا	
أولا: في زنجبار	51
1-التواجد الإنجليزي في زنجبار	51
2- الصراع الألماني البريطاني على زنجبار 1884م	52
ثانيا: في كينيا1877 م	61
ثالثا: في أوغندا 1890م	65

فهرس المحتويات:

الفصل الثالث:التواجد الإستعماري الألماني في شرق إفريقيا	
أولا: بداية التواجد الألماني في شرق إفريقيا	
ثانيا: السياسية الإستعمارية في تنجانيقا	
أولا: بداية التواجد الألماني في شرق إفريقيا	73
ثانيا: السياسة الإستعمارية الألمانية في شرق إفريقيا(1884-1918م)	80
1-إداريا و سياسيا	80
2- إقتصاديا	84
3-قضائيا	88
4- اجتماعيا	89
الفصل الرابع:الحرب العالمية الأولى و أثرها على التنافس الإنجليزي الألماني في شرق إفريقيا	
أولا: انعكاسات الحرب العالمية الأولى على المستعمرات الألمانية في شرق إفريقيا.	94
ثانيا: فرض الانتداب البريطاني على تنجانيقا.	98
ثالثا: تنجانيقا في ظل الاحتلال البريطاني.	102
1-إداريا	102
2-إقتصاديا	104
3- قضائيا	109
خاتمة	112
ملاحق	117
قائمة المصادر و المراجع	136
فهرس المحتويات	145